الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

العدد (202)

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الأربعاء

1430/7/29هـ الموافق 2009/7/22م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	10
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	24
أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية	79

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

قدمن جهوداً ومشاركات فعالة بالاستشارات والرأي

محاولات لإبطال 10 زيجات لصغيرات في السن وحقوق الإنسان تنظر الملفات

المصدر: جريدة عكاظ (الجمعة 1430/07/24هـ) 17/ يوليو/2009 العدد : 2952
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090717/Con20090717292244.htm

محمد العنزي ـ الدمام

كشف لـ «عكـاظ» رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية تنظر حالياً عشر قضايا تتعلق بتزويج فتيات صغيرات في السن بعد أن تقدم أقارب لهن بإبطال تلك الزيجات، وقال القحطاني: إن الجمعية تدرس حاليا تلك القضايا للتوصل إلى حلول مناسبة. وأوضح أن الجمعية تتواصل حاليا مع الجهات المعنية بالأمر، وفي نفس الوقت تجري دراسة الهدف منها التوصل إلى حلول مناسبة لقضية تزويج الفتيات وهن في مثل هذه السن، خصوصا أن دراسة حديثة خلصت إلى أن هذا الزواج فيه ضرر كبير على الطفلة الصغيرة المتزوجة.

جمعية حقوق الإنسان تتبنى قضية "زهور"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 رجب 1430 - 16 يوليو 2009 العدد 3212 ـ السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3212&id=110212

أبها: تغريد العلكمي

تفاعلا مع قضية الفتاة زهور عاشور المغربي التي نشرت "الوطن" قصتها يوم الخميس الموافق 16 من رجب الحالي، والتي تبحث عن نسبها منذ 23 عاما، أبدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان استعدادها لمتابعة قضيتها من خلال اتصال ورد من القسم النسائي لمقر الجمعية في الرياض لـ"الوطن" يطلب وسيلة للتواصل مع زهور للبدء في متابعة قضيتها.

وأوضح مصدر مسؤول في إدارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالرياض لـ"الوطن" أمس أن الجمعية سوف تتبنى متابعة قضية زهور من خلال فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة، لافتا إلى أنه بشكل مبدئي سيتم التواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة بقضيتها، وطلب الأوراق الرسمية التي تتطلب إجراءات معينة لإنهائها، ومن ثم دراسة وضع الفتاة بالكامل، والاطلاع على كل ما يتعلق بالقضية أو الانتهاكات التي تعرضت لها، والتأكد من اكتمال الشروط في القضية والتي تخولنا توجيه الجهات المعنية بإنهاء قضيتها.

من جانبها أوضحت صاحبة القضية الفتاة زهور عاشور المغربي أنها تلقت اتصالا من فرع الجمعية في الرياض يطلب منها إرسال أوراقها الرسمية وأوراق مراجعاتها في الأحوال المدنية والمحكمة لمتابعة قضيتها، مبينة أن الجمعية وعدتها بمخاطبة الأحوال المدنية في منطقة مكة المكرمة لتتبع مجريات القضية.وكانت "الوطن" قد نشرت قصة زهور الأسبوع الماضي حيث لم تتمكن من إثبات نسبها منذ 23 عاما، وحُرمت لهذا السبب من حقوقها في إكمال الدراسة أو التوظف، كما تم إخراجها من السكن الخيري الذي كانت تقطنه لهذا السبب.

جسر معلق بين صفوى ورأس تنورة يحل الازمة

صيادون يطالبون بوقف ردم الخليج خوفاً من تدمير البيئة

حقوق الإنسان وبلدي القطيف يطالبان بوقف الردم الجائر

المصدر: جريدة اليوم السبت 1430-07-25هـ الموافق 2009-07-18مالعدد 13182 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13182&P=1&G=2

أحمد المسري – صفوى

تسعى جمعية صيادي الأسماك بالمنطقة الشرقية للمحافظة على ما تبقى من أشجار وغابات المانجروف (القرم أو الشورى) بسبب الردم الجائر الذي لم يبق، ولم يذر إلا النزر القليل من شجر القرم ذي الفائدة الكبيرة للحياة البيئية البحرية، وقام أعضاء الجمعية بمساع مكوكية لحل المشكلة الأولى والرئيسية وهي الحفاظ على ما تعتبره حقا للأجيال القادمة وكنزا لا يدرك قيمته إلا القليل ولا يثمنه إلا أهله معتبرة الحفاظ على هذه النعمة التي أنعمها الله على هذا البلد الطيب من غابات طبيعية من شجر القرم هو الكفيل باستمرار مسيرة العطاء البحرية والتي تعتبر أفضل وأصح غذاء للإنسان ومكسب رزق لكثير من الناس .. لذلك لجأ صيادو الأسماك لمقابلة المسؤولين في هذا الصدد وأخيراً بتقديم شكوى ورفعها لجمعية حقوق الإنسان حول الردم الجائر في خليج تاروت لعلهم يجدون حلاً لهذه المعضلة.

وأوضح عضو جمعية الصيادين بصفوى داوود سلمان آل إسعيد أن الردم يأتي من هنا وهناك، فهذا موت سريع مفاجئ لشجر القرم ونحن في الوقت نفسه نسعى ونقف تجاه الردم الذي تقوم به هذه الجهة وتلك، وقيام بعض المخططات هنا وهناك في المساحات البحرية ضد الأمر السامي رقم 1004 بتاريخ 1419هـ القاضي بعدم التملك أو منح أراضٍ أو إصدار تراخيص عليها بعمق 400م عن الشاطئ .. كما أننا نرى بعض الجهات تقوم برمي ردميات البناء في البحر مما أرهق كاهل غابات المنجروف في القطيف ونحن نحمل كامل مسئولية الردم لبلدية القطيف، حيث يتكرر ذلك في أجزاء من التركية بالقطيف فإنها تردم دون علم وحراك البلدية.

وقال آل إسعيد: فوجئنا بقيام مقاول طريق صفوى رأس تنورة بردم وصل إلى 150 مترا، عمقاً في البحر بدون قرار حول ذلك

حقوق الانسان :

وقال رئيس جمعية الصيادين حسن حبيب آل إسعيد بعد عمليات الردم التي قام بها مقاول الطريق الذي يربط بين مدينة صفوى ومحافظة رأس تنورة لا نعلم من الطرف الآخر والمعاكس لنا في مطالبنا .. فهناك استهتار، فالأوامر السامية لعدم الردم كثيرة وقرار الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية رقم 3901 في تاريخ 1416/6/5هـ واضح أيضاً، ولكن بعد ردم مدير مشروع الطريق أعددنا خطابا نوضح فيه الضرر ثم توجيهه لهيئة الأرصاد وحماية البيئة والثروة السمكية ووزارة الزراعة مباشرة والحياة الفطرية وإنمائها وأمانة الشرقية ولحرس الحدود والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ونحيطهم علماً بأن هذا التعدي يؤدي لتغيير طبيعة السواحل البحرية.

وأوضح آل سعيد أن نفوق الأسماك وانخفاض معدلات صيد الأسماك في سواحل الخليج العربي لهو جرس إنذار على التردي البيئي والاقتصادي الذي يجب الانتباه إليه وأخذ الإجراءات الوقائية حول ذلك .. فنحن جمعية الصيادين نطالب بالحفاظ على ما تبقى من شجر القرم وإيقاف أي ردم في خليج تاروت ولإبقاء هذا الخليج محمية طبيعية ليثمر أكله كل حين.

وقال رئيس جمعية الصيادين : نحن نواجه تعديات وتدميرا للبيئة البحرية والحياة الفطرية منذ أكثر من 30 سنة، فكان يسمى هذا الساحل بالساحل الأخضر بسبب كثرة أشجار المانجروف ولكن اليوم تغير ذلك وكل ذلك بسبب التعديات من هنا وهناك ونحن نطالب بالتزام جميع الجهات بالأوامر السامية والتعليمات المنصوص عليها في اللوائح والأنظمة بحماية البيئة.

من جهة أخرى أوضح رئيس القسم البيئي في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عبدالخالق بن عبدالله آل الحي أنهم تلقوا شكاوى كثيرة فاقت الألف حول عمليات الردم التي طالت الخليج حيث اعتبرت جمعية حقوق الإنسان أن الشكوى رسمية .

المجلس البلدي:

وأكد رئيس المجلس البلدي بمحافظة القطيف الدكتور رياض المصطفى أنه اجتمع مع أعضاء جمعية الصيادين بصفوى واستمع لمطالبهم ومعاناتهم وما تواجهه الجمعية من مصاعب في عمليات الردم ومناقشة الطريق الذي يربط بين صفوى ورأس تنورة وما سينتج عنه من محاولات للردم.

وطالبت جمعية الصيادين بوقوف المجلس تجاه الردم مطالبين بأن يكون هناك جسر معلّق من ساحل صفوى لساحل محافظة رأس تنورة .. ونحن بدورنا نقف مع مطالب الصيادين قلبا وقالبا ونؤيدهم في مطالبهم للحفاظ على ما تبقى من شجر القرم.

أشجار المانجروف:

وأشار المهتم بشئون شجر القرم في المنطقة المهندس الكيميائي حسين الحجري إلى ان أشجار القرم تجذب الأسماك والقشريات الهامة اقتصاديا لاستخدام هذه المواقع لحضانة صغارها، حيث تجد فيها غذاءها وحمايتها من الأخطار التي تحدق بها في عرض البحر.. وعليه فهذه الصفة تمثل كسبا عظيما، حيث إن زيادة أشجار المنجروف تعني زيادة واستمرارية مخزون الثروة السمكية في بيئتنا البحرية وهذا يعزز مفهوم الأمن الغذائي في بلادنا فإذا تناقص شجر القرم بسبب الردم والتجريف الجائر فسوف يقل محصول الصيد وهجرة الاسماك الى مناطق اخرى بعيدة فضلا عن تشريد آلاف الصيادين.

اليوم تدق ناقوس الخطر

صفوى : ردم الشاطئ وإزالة "المنجروف" يؤديان إلى كارثة بيئية

"الشورى" يدرس أوضاع أشجار القرم ورفعها للجهات العليا

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 28-07-1430هـ الموافق 21-07-2009مالعدد 13185 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13185&P=1

أحمد المسري – القطيف

شجرة «الشورى» أو «المنجروف» أو «القرم» وان تعددت أسماؤها فهي واحدة هذه الشجرة التي تعيش مجتمعة وتموت كذلك . متصلة الجذور مع بعضها البعض مما يجعلها قوية متماسكة تقاوم عبث الإنسان وغطرسته وعبثه في الطبيعة .. فهي شجرة دائمة الخضرة تعيش على المد والجزر .. وهبها الله تعالى العمر الطويل الذي يمتد لمئات السنين ويتراوح طولها من 3 إلى 5 أمتار تقريباً وهي أنواع كثيرة وما يعيش في الخليج أثبتت الدراسات أنه من أكثر الأنواع تحملاً للملوحة فوجود شجر القرم في منطقة ما يضمن استيطان الكائنات الحية لاستخدامها في حضانة صغارها حيث سهولة اختفائها بين شجر القرم التي تتميز بجذورها الهوائية التنفسية والتي يكون لها دور في إيجاد الأكسجين .

مجلس الشورى

وقال عضو مجلس الشورى نجيب الزامل : ان مجلس الشورى يهتم بقضايا الشأن العام وما يناقش بالشأن العام التي دائماً ما تكون جديدة ومستحدثة وتكون أكثر أهمية وتعطي المعنى الحقيقي ونحن نحرص على أن نشارك في مواضيع الشأن العام فكل يوم أحد نخصص ساعة لمناقشة مثل هذه المواضيع ومن ضمن المواضيع التي طرحتها على أعضاء مجلس الشورى موضوع أهمية شجر المنجروف أو القرم أو الشورى قبل شهرين من الآن .

وأضاف الزامل : من مميزات شجرة القرم أو المنجروف إذا أردت إزالتها فإنها تتمسك بشدة في الأرض فهي أكثر كائن حي بالعالم يتمسك بالحياة فهي تتمسك بالأرض عن طريق جذورها ولا تريد أن تخرج من الأرض ولكن باليد العابثة تزال هذه الشجرة الثمينة وذات القيمة الغذائية الكبيرة .

كارثة

وأعتبر نجيب الزامل عمليات التجريف والردم التي التهمت ما يقارب من 70% من نبات الشورى أو القرم كارثة عالمية فهناك مناطق دفنت بالكامل بالأميال المربعة وبغير معرفة ولا دراية لذلك فليس هناك مسوغ واحد على عمليات دفن البحر .

المقام السامي

وقال الزامل : لم تقتصر أهمية شجر الشورى على البحر فقط فقد ثبت أن هناك أشجار منجروف تزرع في الصحاري وتعيش في البراري ولها دراسة كبيرة ويستفاد منها في كثير من الأمور ومن خلال ذلك فقد نوقشت أهمية هذه الشجره في المجلس ووقف جميع أعضاء مجلس الشورى مع شجر الشورى والحفاظ عليه لأهميته وقالوا يجب الوقوف دون ردمه أو إزالته . كما أن مجلس الشورى جدول الموضوع واستجاب للطرح الذي طرحناه عن هذا الشجر العملاق وسوف يكرس موضوعا له كما سيقدم اقتراح من مجلس الشورى من اللجان المتخصصة لتقديمه للمقام السامي مباشرة.

حقوق الإنسان

وقال عضو مجلس الشورى وجمعية حقوق الإنسان الدكتور عبد الجليل السيف انه تم عمل اجتماع ضخم ضم عددا كبيرا من المندوبين المختلفين من الجهات المعنية بهذا الخصوص ونوقش هذا الموضوع ورفعت توصيات حول الاهتمام بشجر المنجروف وعن الردم الحاصل وهناك جهد كبير من قبل الجمعية ورفعت توصيات كبيرة جدا إلى الرياض لرفعها للجهات المعنية وهذا العمل نقوم به قبل سنتين من الآن.

أخطر التحديات

وأوضح عضو مجلس بلدي القطيف المهندس جعفر الشايب ان التعديات على المحميات الطبيعية والأحياء المائية من اخطر التحديات التي تواجه البيئة الطبيعية الغنية في مناطقنا، وبالخصوص تلك القائمة على سواحل الخليج التي تعتبر من أثرى حواضن الأسماك الصغيرة بمختلف أشكالها نظرا لوجود كميات كبيرة من أشجار المنجروف التي انتشرت على مساحات كبيرة على مر مئات السنين. ويعد ردم السواحل من اشد الممارسات فتكا بالبيئة البحرية حيث تؤدي الى موت هذه الأشجار وبالتالي إنهاء البيئة المناسبة لحياة الأسماك وتكاثرها.

شركات العقار

وأكد المهندس الشايب انه لمن الضروري ان تكون هنالك خطط إستراتيجية للمحافظة على البيئة وحمايتها تشارك فيها جميع الجهات الرسمية ذات العلاقة وكذلك المؤسسات الأهلية بما في ذلك شركات التطوير العقاري التي تتجاوز الكثير من القيود بهدف تحقيق مكاسب مادية تكون على حساب الثروات الطبيعية والمستقبلية وتؤدي إلى أضرار وكوارث بيئية خطيرة تدفع ثمنها الأجيال القادمة. وانه من الضروري تدخل الجهات الرسمية للحد من استمرار التجاوزات على السواحل.

طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بسرعة التحرك

جمعية الصيادين تتهم مصانع بتخريب بيئة الخليج البحرية

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/07/28هـ) 21/ يوليو/2009 العدد : 2956
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090721/Con20090721292986.htm?kw

محمد العبد الله ـ الدمام

طالبت الجمعية التعاونية لصيادي الأسماك في صفوى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بسرعة التحرك لحماية «الساحل الاخضر» في الخليج العربي الذي يتعرض لعمليات تعد وتدمير للحياة الفطرية منذ 30 عاما.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية حسن آل سعيد في خطاب للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، رفعه أخيرا، أن شواطئ الخليج فقدت كثيرا من أشجار المانجروف جراء عمليات التعدي والردم، مشددا على أن هذه النوعية من الأشجار تعد أحد العوامل الأساسية في حفظ الحياة البحرية بجميع أنواعها.

ودعا المسؤولين في «حقوق الإنسان» للعمل على حث الجهات المختصة بالالتزام بالأوامر السامية والتعليمات المنصوص عليها في اللوائح والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة، بالإضافة للعمل الجاد على تعميق ونشر التوعية في كافة الأجهزة المختلفة بأضرار التلويث البيئي البحري، كذلك نشر الوعي البيئي والتعريف بالقوانين البيئية البحرية والحقوق البيئة للمواطنين؛ ليعيشوا في بيئة نظيفة وصحية.

وأشار إلى أن الممارسات الجائرة التي تتسبب في تخريب البيئة البحرية، لا تزال قائمة من خلال عمليات الدفن الجارية حاليا أمام مخطط الدوخلة الذي يقع بين دارين والسنابس، فضلا عن التعدي الذي تمارسه بلدية القطيف وحرس الحدود في المنطقة وإحدى المؤسسات الخاصة من خلال الاستمرار في دفن شجر المانجروف الذي يقع في غابة تاروت من الجهة الشمالية، موضحا أن محطة الصرف الصحي في جزيرة تاروت تمارس دورا تخريبيا؛ يتمثل في قتل الحياة البحرية، من خلال الاستمرار في ضخ مياه المجاري مباشرة من غير أية معالجة في غابة أشجار القرم «المانجروف»، متهما شركات مصانع الخرسانة الجاهزة بالقيام بدور كبير في قتل أشجار المانجروف، من خلال التخلص من بقاياها بجوار هذه النوعية من الأشجار.

واعتبر المشروع المنفذ حاليا لعمل قناة بين تاروت والقطيف سببا مباشرا في دفن مناطق شاسعة من البحر، ما يسهم في القضاء على أشجار المانجروف، خصوصا أن هذه المنطقة تعتبر من المناطق الغنية بأشجار المانجروف والأسماك.

وقال: إننا نلاحظ تزايد عمليات الردم على الساحل البحري، حيث بلغ التلوث البيئي والردم والتجريف لسواحل المنطقة في الفترة الأخيرة مدى من التدهور، بشكل لا يمكن معه الإطمئنان على المستقبل البيئي للجيل الحالي والأجيال المقبلة، مؤكدا أن التلوث البيئي أصبح من المشاكل العامة التي لا تفلح معها الجهود الفردية، إنما يتطلب ذلك تعاونا وتنسيقا فاعلا وتبادلا للخبرات والتقنيات في إطار استراتيجية عامة وبرنامج عمل مشترك، تتعاون فيه جميع الجهات الأهلية والحكومية من خلال أجهزتها التنفيذية والتشريعية والعلمية والإدارية، لحماية البيئة في خطط التنمية الوطنية التي تنظم ضبط سلوك الإنسان في تعامله مع بيئته على نحو يحفظ توازنها.

وطلب رئيس المجلس البلدي في محافظة القطيف مساعدة جمعية صيادي الأسماك في معركتها الحالية؛ للوقوف أمام تدمير الموارد الطبيعية في المنطقة الشرقية وتخريب بيئتها؛ سواء على اليابسة أو في البحر.

وأكد أن تغيير البيئة البحرية وما يصاحبه من عمليات الردم وتغيير طبيعة السواحل والتلوث، تؤثر على البيئة البحرية والثروة السمكية وتشكل خطرا كبيرا على الصحة العامة من خلال تجمعها في أجسام الكائنات البحرية المختلفة وانتقالها للإنسان من خلال السلسلة الغذائية.

تزويج الصغيرات

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/07/29هـ) 22/ يوليو/2009 العدد : 2957
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090722/Con20090722293253.htm?kw

عبدالله حسن العبد الباقي

تطالعنا الصحف باستمرار عن القضايا التي أخذت طريقها إلى العلن حول تزويج الفتيات الصغيرات في السن، وخروجها للعلن يعني بالتأكيد أن هناك من رفض من ضمن عوائل تلك الصغيرات زواجهن، أو بالأحرى بيعهن من قبل الولي الذي هو «الأب» مرة و «الأخ» في حالات أخرى، ولكن الظاهرة هي بالتأكيد أكبر مما هو معلن بكثير جدا.

إن وجود هذه الظاهرة يعني بالمفهوم العقلي والنفسي والوجداني أن مفهوم الأبوة فيه خلل في مجتمعنا، وكذلك مفهوم الولاية.

الأبوة تعني المسؤولية عن الأولاد في تربيتهم عقليا ونفسيا وجسديا حتى يكبروا ويبلغوا ويصبحوا معتمدين على ذاتهم، لأنهم ذات مستقلة، الأبوة تعني الحنان والعطف والحب العاقل الذي يتم فيه تشجيع الجميل وتهذيب القبيح حتى يصل مولودك لبر الأمان، وبالمناسبة ذلك تفعله الحيوانات لأبنائها .

فهل يعتبر «أبا» من يشيئ ابنته ويعتبرها مجرد شيء كالسيارة، والبيت يبيعه وقت ما يشاء وفي غياب العقل والرشد لابنته، وبثمن معلوم.؟

الولاية هي الأخرى بما تتضمنه من بقية الأقرباء على المرأة في التصور الشائع، من خلال هذه الظاهرة، هو مجرد تملك والأخت أو البنت تصبح إحدى صكوك الملكية كالأراضي والمنازل، مع العلم أن الولاية تعني المسؤولية والدفاع الحقيقي عن مصالح من أنت ولي عليه، فكيف بهذا الولي يبيع من هو ولي عليها ويزوجها صغيرة لم يكتمل نموها الطبيعي جسمانيا ونفسيا وعقليا، فغير الراشد هو مسؤولية الولي إلى أن يصبح راشدا ومقررا لمصيره، تلك واجبات الولاية لا استخدام واستغلال وامتصاص حقوق من أنت ولي عليه.

من الواضح طبعا أني لست مع تزويج الفتيات الصغيرات، ولكن هناك من يريد أن يقول لنا عليكم أن تقفلوا الموضوع، لأنه يمتلك الحقيقة المطلقة التي لا يأتيها الباطل من فوقها ولا من تحتها، مع العلم أن ما قاله هو في النهاية رأي من الآراء.

ففي الوقت الذي كشفت «عكاظ» عبر رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني «إن الجمعية تنظر حاليا عشر قضايا تتعلق بتزويج فتيات صغيرات في السن، بعد أن تقدم أقارب لهن بإبطال تلك الزيجات»، وفي الوقت الذي يتم فيه مناقشة هذه الظاهرة الشائكة والخطيرة والتي تعكس حين التمسك بها صورة في أقل الأحوال غير طيبة عن الإسلام وقوانينه في حماية الطفولة والمرأة، خرجت فتاوى تقول إن المسألة محسومة في الكتاب والسنة والإجماع بأن تزويج الفتاة الصغيرة هو أمر مشروع.

الفتوى تعتمد على آية من سورة «الطلاق»، التي تذكر أنواع المعتدات، وحيث تصل الآية الكريمة إلى «اللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر»، «مما يدلك على أن «الفتاة الصغيرة» تزوج وتطلق وتعتد كالكبيرة».

وأنا أقول إذا لم نعتمد على ما يقوله العقل والمنطق فلنعتمد على كلام الله عز وجل حيث «اللائي لم يحضن» لها أكثر من تفسير، وهناك من أئمة وعلماء المسلمين من يفسرها بطريقة مختلفة، وسأذكر هنا مثالا: هو رد الشيخ عبد الباري الزمزمي على فتوى المغراوي الذي أفتى فيها بصحة تزويج بنت تسع سنوات، وقبل الحديث عن رده دعنا نتعرف على الشيخ عبد الباري الزمزمي: هو العلامة المغربي، أبرز علماء المنهج الوسطي في المغرب، ورئيس الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في فقه النوازل، وعضو مؤسس في الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

يقول الشيخ في رده على المغراوي في ذات القضية ـ تزويج الفتيات الصغيرات ـ وحول ذات الآية الكريمة: هناك مانعين من اعتبار «اللائي لم يحضن» هن الصغيرات.

الأول: التي لم تحض يعني أنها صغيرة ولم تصل لسن البلوغ، والذي لم يصل لسن البلوغ لا تكليف شرعيا عليه، لأن البلوغ شرط التكليف الشرعي، وأمر العدة هو تكليف شرعي ويلزم المرأة البالغة ولكنه لا يلزم الصغيرة غير المكلفة، فكيف يطرح تكليف شرعي لمن لم يصل لسن البلوغ؟، ويرى أن تفسيرها أن «اللائي لم يحضن» ممكن أن يكن من بعض النساء الذين لا يحضن أثناء الرضاعة كما أن هناك نساء لا يحضن نتيجة لمرض في جسم المرأة، وهناك من لم يحضن طوال حياتهن، وهذا أمر معروف.

المانع الثاني: هو أنه إذا اعتبرنا أنه يجوز تزويج الطفلة بنت السنة أو السنتين لأنه ينطبق عليها «اللائي لم يحضن»، فذلك أمر مخالف للعقل والقانون والقول الذي يبزغ منه باطل فهو باطل، ويواصل قائلا: «وبالنسبة للسنة، فالحديث عن زواج النبي محمد صلى الله علىه وسلم من عائشة وهي بنت تسع سنوات فهذا ليس نصا تشريعيا، وليس ملزما للمسلم، وقد كان ذلك عرفا في ذلك الوقت والأعراف تمثل زمانها» أحوال كثيرة كانت سائدة في عهد الرسول صلى الله علىه وسلم، منها قضية توثيق الزواج الذي هو ضرورة في عصرنا لكنه لم يكن موجودا في عهد الرسول صلى الله علىه وسلم، هناك الملبس حيث كانوا يلبسون رداء وإزارا، الأمر غير المقبول في وقتنا الحاضر.

وبالإضافة إلى ذلك هناك قوانين الأحوال الشخصية في البلدان الإسلامية، ففي مصر يحدد سن الزواج للفتاة بـ 18 عاما، وفي العراق والأردن وفي كل من سوريا وتونس 17 عاما للفتاة والقانون الجزائري والصومالي 16 عاما للفتاة، وكذلك القطري 16 سنة والكويتي 15 سنة.

اذا يوجد هناك رأي ديني آخر يقول لا لتزويج الصغيرات؟

ورشة العمل الخاصة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان ترحب بتصديق المملكة

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 24 رجب 1430 العدد 13441
http://www.al-jazirah.com/147571/ln86.htm

الجزيرة - الرياض:
اختتمت في القاهرة ورشة العمل الخاصة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي نظمتها جامعة الدول العربية وجامعة جون هوبكنز الأمريكية ناقشت فيها على مدار يومين ثلاثة محاور، الحقوق في الميثاق العربي لحقوق الإنسان (حقوق الأقليات وحقوق المتهم) مكافحة الاتجار بالأفراد في إطار الميثاق العربي لحقوق الإنسان، آليات الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتضمن الجلسة الختامية تطرق بعض الخبراء إلى موضوع تعزيز حماية حقوق الإنسان في إطار الميثاق العربي لحقوق الإنسان (الفرص والتحديات).
وأكد المشاركون على أهمية الميثاق العربي لحقوق الإنسان كأول وثيقة عربية تعنى بحقوق الإنسان في الوطن العربي ورحب المشاركون بتصديق عشر دول عربية على الميثاق أحدثها المملكة العربية السعودية، وأعرب المشاركون عن تطلعهم في تسريع وتيرة الانضمام للميثاق.
كما رحب المشاركون بانتخاب لجنة حقوق الإنسان العربية كأول آلية عربية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وأشار المشاركون إلى أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان متقدم في بعض نصوصه على بعض المواثيق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وأنه منفتح على التطوير بحكم مواده وبقابليته بإضافة بروتوكولات إضافية.
وفي الجانب الآخر أشاد المشاركون بمبادرات بعض الدول العربية بإصدار قوانين لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر وتشكيل عدد من اللجان لمتابعة تطبيق هذه القوانين متطلعين في ختام الورش على تعميق المعرفة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان ونشر ثقافته.
ومثل المملكة في الورشة كلٌ من الدكتور عثمان المنيع عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرف على مركز الإعلام والنشر والدكتور خالد العبيد عضو مجلس الهيئة وصلاح الشامخ المشرف على المنظمات الدولية بالهيئة.

تطالب بتقسيم إرث الأيتام من تركة والدهم الراحل

أرملة تشكو جد أطفالها لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ)(الخميس 1430/07/23هـ) 16/ يوليو/2009 العدد : 2951
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090716/Con20090716291924.htm

عارف الشهري ـ جدة

ينظر فرع هيئة حقوق الإنسان في جدة، شكوى أرملة ضد جد أطفالها لأبيهم والمتوفى منذ مايقارب الثلاثة أعوام، وتطالب فيها بتطبيق الحكم الصادر من محكمة جدة، والقاضي بتقسيم تركة المتوفى بعد صدور صك حصر الورثة باعتبارها وصية شرعية على أطفالها الأربعة، وفقا للحكم الصادر من المحكمة العامة في المحافظة.

تقول الأرملة (س.م) «منذ أن توفي زوجي ووالده ينكر أي حقوق لي وأطفالي (ولدان وبنتان) في الميراث، مؤكدا أن العمارة التي نسكن في إحدى شققها ملك له بموجب أوراق مثبتة من زوجي الراحل هي وبعض المساكن الشعبية الأخرى (مؤجرة) بالإضافة إلى قطعة أرض، علما بأن المحكمة قضت بخلاف ذلك بالنظر إلى أوراق الملكية الرسمية، وشهادة الشهود العدول».

وتضيف «أنا أعاني في توفير متطلبات أطفالي الحياتية رغم حقهم في ميراث والدهم، كما أن جدهم يحصل الإيجارات العائدة لوالدهم منذ وفاته قبل ثلاث سنوات ولم يحصلوا على أي شيء من تلك الإيجارت، وكل ما أطالب به هو تنفيذ حكم المحكمة القاضي بتقسيم الإرث على الورثة وفقا لصك حصر الورثة الصادر من محكمة جدة، وإلزام والد زوجي حضور الجلسات بعد مماطلته في تنفيذ الحكم ضاربا بكل الأنظمة والقوانين عرض الحائط، فيما يعاني أحفاده الأيتام من ظروف قاسية.

من جهته قال المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور عبد الله المعطاني إن السيدة تقدمت بشكوى لدى الفرع تشير فيها إلى تفرد جد أطفالها بإدارة أملاك الورثة وتحصيل إيجاراتها دون موافقتهم، ولازالت شكواها قيد الدراسة، وفي حال ثبوت صحة شكواها فإن الهيئة ستعمل على تمكينها وأطفالها من كامل حقوقهم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

مأساة سعودية تزوجت بعربي يهددها وليها بالسجن

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 رجب 1430 - 16 يوليو 2009 العدد 3212 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3212&id=110208

الرياض: فاطمة باسماعيل

اتهمت السيدة السعودية صفاء حسين عبدالدائم هيئة حقوق الإنسان بالتخلي عنها بعد أن أبلغتها قبل شهرين أن معاناتها التي تمتد لعشر سنوات والمتعلقة بمنع وكيلها لها من دخول المملكة بعد أن تزوجت من رجل (مصري الجنسية) بدون إذنه وتهديدها بالسجن إن عادت وحرمانها من زوجها وأطفالها.

ورغم أن السيدة حاصلة على إذن من وزارة الداخلية للزواج، إلا أن وكيلها ما زال يهددها ويريد الانتقام منها، ولا تزال بعد هذه السنوات تطالب بفسخ ولاية هذا الأخ دون جدوى، إلا أن رد الهيئة الأخير جاء كآخر مسمار في نعش قضيتها بعد أن اعتبرت الهيئة أن مشكلتها عائلية ولا يمكن التدخل فيها.

وتبدأ قصة صفاء قبل 10 سنوات عندما رغبت في الزواج من رجل (مصري الجنسية) تقدم إلى والدتها ووافقت عليه لخلقه ودينه وبعد السؤال عنه وعن عائلته قامت والدتها بمخاطبة وزارة الداخلية التي وافقت، ولكن أخيها وقف لها بالمرصاد ورفض زواجها ووقف بوجهها يهددها بعد هذه السنوات بأنه سيسجنها لو عادت لأرض الوطن، رغم أنه يعمل أستاذا في إحدى جامعات المملكة. فلجأت صفاء أخيرا لهيئة حقوق الإنسان في المملكة حتى تنهي معاناتها إلا أن رد الهيئة لها لم يحل لها أياً من مشاكلها.

وحكت صفاء قصتها لـ"الوطن" (هاتفيا) من مصر وقالت "أنا فتاة سعودية نشأت في أسرة ميسورة الحال بين شقيقين وست أخوات ووالد زواج ووالدة صبورة تعمل كاتبة في إحدى مدارس المدينة المنورة، رقد أبي طريح الفراش وربتنا والدتي وأحسنت تربيتنا وحاربت من أجلنا وبعد وفاة أبي بدأت مأساتنا وبدأ أخي الأكبر في الاستبداد وزوج أخواتي من أشخاص لا يوجد بيننا وبينهم أي تكافؤ لا ثقافيا ولا اجتماعيا مما جعل أختي الكبرى تتمرد وتتزوج رجلاً أحبته ودخلت معه في مشاكل حتى سجنت بسبب اختلاس مالي، في تلك الأثناء عشت أنا مشاكل أسرية اضطررت معها لترك الجامعة، فيما تقاعدت والدتي وفتحت مشروعا تجاريا عبارة عن مشغل نسائي وكنت أساعد أمي بالعمل فيه ووجدت فيه شخصا وقف معنا كثيرا ودعمنا بالمال والجهد إنسان حنون أحببته ورأت أمي أنه شخص مناسب وتعرفنا على أهله وإذ بهم أناس من خيرة الناس ورغب بالتقدم لي وطرق البيت من بابه ولكنه وجد الإهانات من إخوتي لذلك تقدمت والدتي بمعروض لوزارة الداخلية ليتم هذا الزواج وصدرت الموافقة لي ورقمها 70214 بتاريخ 1419/10/12 ولكن إخوتي رفضوا أن يحضروا لمحكمة الضمان والأنكحة في الرياض لإتمام الزواج وطلبوا تحويل المعاملة لمكة حتى يماطلوا في الموضوع بل وأقنعوا كفيل زوجي بتسفيره وبالفعل تم تسفيره بضغط من أخي وبعد ما حدث مرضت فسافر بي خالي للأردن للنقاهة ومن هناك تمكنت من السفر لمصر وتزوجته عن طريق المحاكم المصرية وعند توجهي للسفارة السعودية لتوثق عقدي طلبوا وجود موافقة ولي الأمر ومنذ ثمان سنوات وأوراقي ترفع وحتى الآن لا أجد حلا".

وختمت صفاء حديثها "كل ما أطلبه تصحيح أمر زواجي الذي أثمر ثلاثة أطفال وتمكيني من العودة لبلدي فيكفيني غربة عشرة أعوام وفسخ ولاية أخي الذي يهددني بالتحفظ علي حال دخولي الأراضي السعودية وحرماني من زوجي وأبنائي".

من جهته قال المحامي محمد بن سعيد من الرياض إن قضية صفاء من القضايا الشائكة التي لابد أن تتدخل فيها هيئة حقوق الإنسان حتى تصل لتسوية مناسبة مع أخوها وتحل مشكلة مواطنة بعيدة عن وطنها.

وأوضح أن أساس المشكلة في أن القاضي الذي عقد لها في مصر لا ولاية له عليها خصوصا أنها تزوجت بكرا وهي بزواجها هذا خالفت القانون المحلي للمملكة والقانون الدولي أيضا وكان عليها أن تلجأ لقاضي في بلدها حتى تتمكن من إسقاط ولاية أخيها ويكون بذلك القاضي وليها.

وأشار إلى أن إجماع العلماء ينص على أنه لا زواج إلا بولي وخالفهم أبو حنيفة الذي كان يرى أن للمرأة تزويج نفسها ولكن تلميذه يعقوب الأنصاري لما تولى القضاء أبطل كل الأنكحة التي تمت بدون ولي.

وأكد في ختام تصريحه أن إبطال الزواج الآن له مفاسد كثيرة منها تفريق زوجين وتشتيت أسرة والدين قائم على المصلحة والقاعدة الشرعية تنظر لمآل الأمور وواقع حال السيدة أنها
تزوجت وأنجبت وحياتها مستقرة الآن لذا يجب إقناع أخيها أن يساهم في استقرار هذه الأسرة أو فسخ ولايته وهو أمر لا إشكال فيه.
من جهته، أوضح عبدالله الفهد من قسم الشكاوى بهيئة حقوق الإنسان لـ"الوطن" أن الهيئة جهة رقابية وعلى من لديه أي تظلم التقديم لجهات الاختصاص وإن لم تنفذ هذه الجهات الأحكام يرجع بعد ذلك للهيئة لمتابعة القضية، مبيناً أن بعض الشكاوى للأسف لا تحمل أرقاماً للهواتف أو وسيلة اتصال للرد على أصحابها وتوجيههم للجهات التي يجب أن يتوجهوا إليها قبل الهيئة.
وشدد الفهد على أن الهيئة لا تهمل أي شكوى بل توجه صاحبها في حال وجود وسيلة اتصال، ورفض عضو قسم الشكاوى بالهيئة إعطاء المزيد من التفاصيل عن قضية صفاء إلا لمحاميها أو وكيلها.

انطلاق أولى فعاليات ملتقى أبها النسائي

المصدر: جريدة الوطن الأحد 26 رجب 1430 - 19 يوليو 2009 العدد 3215 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3215&id=110660&groupID=0

أبها: نادية الفواز
انطلقت مساء أمس أولى الفعاليات النسائية ضمن ملتقى أبها لهذا العام تحت عنوان " صيف أبها يجمعنا" على مسرح جمعية الجنوب النسائية الخيرية.
وبينت رئيسة اللجنة النسائية لفعاليات مهرجان أبها منى البريك أن الفعاليات تشمل العديد من البرامج والأمسيات الشعرية والمسرحية في كل من أبها وخميس مشيط وبيشة ومحايل في محاولة لإبراز أهم العادات والتقاليد في هذه المحافظات إضافة لاستضافة فرق من جازان. وأشارت البريك إلى أنها ستكون هناك فعالية تخص الجمال والصحة للمرأة على مسرح المستشفى السعودي الألماني، بالإضافة لأمسية شعرية للشاعرة الدكتورة فاطمة القرني، ومسرحية نسائية تحت مسمى "مسيار دوت كوم" تقدمها مجموعة فنانات من الرياض.
بعد ذلك قدمت أنشودة ترحيبه تلاها مشهد تمثيلي عن العنف الأسري ثم محاضرة عن العنف الأسري قدمها المستشار القانوني وعضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي. تناول فيها إضاءات عن هيئة حقوق الإنسان ودورها في تعزيز الحقوق انطلاقا من مبادئنا الإنسانية السمحة وعرج على جانب الأسرة والطفل وتناول احتياجات الأسرة للتثقيف وحاجة الطفل للعناية ثم تطرق إلى الإجراءات الخاصة بالعنف الأسري والإجراءات النظامية عند حدوث حالات عنف أسري في أسرة واحدة . واختتم الحفل بأوبريت "نسمة الجنوب" والذي يتحدث عن منطقة عسير ومحافظاتها ، وكذلك منطقتي نجران وجيزان.

التقت مع مسئولي إدارات المنطقة الشرقية

هيئة حقوق الإنسان تعترف : العنف الأسري"مزعج"

ودراسة عن زواج القصّر

زيارة السجون وتوقيف المرور ودار الملاحظة

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1430-07-27هـ الموافق 2009-07-20م العدد 13184 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13184&P=1

فهد الحشام – الدمام

أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين أن المملكة لن تتنازل عن التزاماتها الأخلاقية من خلال احترام الإنسان وإعطائه حقوقه من منظور شرعي أو التزامها القانوني ومنه القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة، مضيفاً إن المملكة تتحفظ على الأمور التي تخالف الشريعة الإسلامية بل إن الإسلام يضيف لحقوق الإنسان، وبين أن هناك العديد من القضايا الشائكة التي تقف عليها الهيئة لمعالجتها منها ظاهرة زواج القصر، حيث تتم حالياً دراسة متأنية لهذا الموضوع وسوف تكون لقاءات ونقاشات لاتخاذ قرار حياله، ووصف الحسين قضايا العنف الأسري بـ «الملف المزعج» الذي يعتبر من أكثر القضايا التي تواجههم واعقدها، مؤكداً ان لديهم وسائل مختلفة لرصد الحالات والقضايا. جاء ذلك خلال اللقاء التعريفي بحقوق الانسان الذي عقد امس الأول في امارة المنطقة الشرقية والذي رعاه مدير عام الإدارة فيصل العثمان نيابة عن صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد نائب امير المنطقة الشرقية وكان في معية نائب رئيس الهيئة مجموعة من اعضاء مجلس الهيئة وهم الشيخ احمد المزيد، اللواء متقاعد عبدالله السهيل والدكتور عبداللطيف الغامدي والدكتور خالد العبيد، وتطرق الدكتور الحسين الى ان الدول القوية تستغل جهل الدول الضعيفة بحقوق الانسان للضغط عليها.واضاف ان الفرق بين هيئة حقوق الانسان وجمعية حقوق الانسان ان الهيئة جهة حكومية ويرأسها خادم الحرمين الشريفين، وهمّهم الأول هو ازالة الظلم واعطاء كل ذي حق حقه ونشر حقوق الانسان والتثقيف .من جهته نقل مدير عام الادارة بإمارة المنطقة الشرقية فيصل العثمان تحايا وترحيب صاحب السمو الملكي الامير محمد بن فهد امير المنطقة الشرقية وسمو نائبه الامير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد بالضيوف الكرام والحضور موجهين – حفظهم الله - كافة المسئولين في المنطقة بأهمية التعاون مع هيئة حقوق الانسان ليس للقضايا الفردية فقط وانما لترسيخ دور ومفهوم حقوق الانسان..

حضر اللقاء مجموعة من مسئولي الادارات في المنطقة الشرقية .

وفي تصريح لـ «اليوم» اوضح نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين ان هذه الزيارة هي امتداد لسابقتها التي قبل حوالي اربعة اسابيع لاستكمال الجولة في بقية المواقع التي لم يسعفنا الوقت لزيارتها في المرة الاولى، كما ان من اهداف الزيارة التعرف على التغيرات التي حصلت ومناقشة بعض الامور مع المسئولين.

واضاف ان الزيارات التي يقومون بها شاملة كل مناطق المملكة وتعد ضمن برنامج مفاجئ وغير مرتب لها من اجل الوقوف على حقيقة الاوضاع كما هي عليه، وعن الاماكن الذي قاموا بزيارتها قال الحسين ان اختصاصهم يهتم بزيارة كل موقع به تجمع بشري على سبيل المثال كانت هناك زيارة للسجون والالتقاء بالمساجين للتأكد من انهم يحصلون على كافة حقوقهم ايضا قاموا بزيارة لحجز التوقيف بالمرور ودار الملاحظة، موجهاً شكره لصاحبي السمو الامير محمد بن فهد والامير جلوي بن عبدالعزيز لتسهيل مهامهم وتوجيهاتهم الكريمة والشكر موصول للمسئولين في المنطقة الشرقية لتجاوبهم وتعاونهم مع هيئة حقوق الانسان.

حقوق الإنسان تحتكم للشرع في زواج القاصرات

قضايا العنف الأسري تحتل المرتبة الأولى في أولوياتنا

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/07/27هـ) 20/ يوليو/2009 العدد : 2955
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090720/Con20090720292718.htm

خالد البلاهدي ـ الدمام

أعرب الدكتور زيد الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان عن قلق الهيئة من تنامي ظاهرة قضايا العنف الأسري التي تشهدها المملكة، مبيناً أنها تحتل المرتبة الأولى في القضايا التي تعمل عليها الهيئة ويأتي بعدها ملف حقوق المرأة وإعطاؤها حقوقها التي كفلها لها الشرع. وكشف الحسين خلال اللقاء الذي نظمته إمارة المنطقة الشرقية معه بحضور مديري الإدارات الحكومية في المنطقة البارحة الأولى، عن أن الهيئة تدرس ملف زواج القاصرات، مستعينة في هذا الموضوع بعلماء شرعيين، موضحا أن وزارة الصحة أظهرت للهيئة عبر دراسة مستفيضة المشاكل الكثيرة التي تتعرض لها القاصرات جراء زواجهن المبكر. واعترف الدكتور زيد الحسين بتأخر الهيئة في عقد لقاءات مكثفة مع الجهات الحكومية التي ترتبط أعمالها بحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الهيئة تأسست قبل أربع سنوات، ونعترف بتأخرنا في عقد لقاءات مع الجهات الحكومية لتوضيح دور الهيئة للوصول إلى الأهداف المنشودة. وقال: إن بعض مديري الأجهزة الحكومية يعتقدون أن الهيئة تراقب وترصد السلبيات فقط دون التركيز على الإيجابيات، وهو ما دفع الهيئة إلى عقد لقاءات موسعة معهم لتوضيح دور وعمل الهيئة بحكم أنها جهة ترتبط بمجلس الوزراء مباشرة، وأنها «عين الحاكم» ـ كما أطلق عليها .

وأكد أن الترشيح الكبير الذي لقيته المملكة للدخول في العضوية العالمية جاء عبر جهد ومبادرات المملكة في عدة مجالات، مؤكدا أن موقف المملكة من الاتفاقيات الدولية يأتي بعد دراستها من منظور شرعي، وتعمل لها عدة ضوابط منها: عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية وقبولها بشرط تقديم تقارير تقدم كل سنتين أو أربع سنوات.

وكشف عن أن هيئة حقوق الإنسان بصدد وضع استراتيجية شاملة عن تشريعات حقوق الإنسان بحيث لا تخرج عن النص الشرعي، مبينا أن الهيئة تمثل جانبا واحدا، والأهم هو تعاون الجهات المهتمة بهذا الملف، وعلى هذا الأساس ننطلق سوياً من خلال برنامج عمل مشترك. وانتقد الحسين موضوع قضية زواج النسب، مشيراً إلى أن علماء الشريعة لهم رأي واضح ولا بد من معالجة هذا الموضوع، مشيرا إلى أن الهيئة تعمل على إيجاد حل لهذه المسألة، رغم أنها لا تتجاوز أربع حالات بين جميع سكان المملكة الذي يزيد عددهم عن 24 مليون نسمة، مقللا من إثارتها في وسائل الإعلام وأن تعميمها على جميع سكان المملكة إجحاف بحقها. وأثنى نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان على سجون المنطقة الشرقية، مؤكدا أن الزيارات الميدانية المفاجئة للهيئة ليست بهدف رصد السلبيات بل تأتي من دور رقابي لعمل الهيئة وفق الضوابط، وللتأكد من أخذ السجين حقه في التعليم، الصحة، والغذاء، إضافة إلى التأكد من سلامة القضية المرفوعة ضد السجين وعدم تأخره في التوقيف وعدم تجاوز المدة النظامية وأن لا يهان بأي شكل من الأشكال.

زيد الحسين: مبادرة حكومية لحفظ حقوق العمال الأجانب والقضاء على بيع التأشيرات

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 20 يوليو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/39684

>كشف نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين، عن «مبادرة حكومية» للقضاء على ظاهرة ، بيع تأشيرات العمالة الوافدة، وتحسين معاملتهم، ومنع التعدي على حقوقهم، من طريق وضع نظام تم الإعداد له في السابق، وعرضه على مجلس الشورى. وقال: «إن هناك فقرات من النظام تم تعديلها، وأخرى تتم مراجعتها»، مشيراً إلى أن هذا يندرج تحت القانون الجديد، الذي أُقر أخيراً، حول منع الاتجار بالبشر، والذي يعتبر أحد الالتزامات الدولية ، التي تعهدت بها المملكة مثل، القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعنف ضد المرأة، والممارسات العنيفة. وأبان الحسين خلال لقاء تعارفي مع مسؤولي دوائر حكومية، عُقد في إمارة المنطقة الشرقية مساء أول من أمس، أن «إستراتيجية جديدة تم اعتمادها، لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، تهدف إلى «التعريف بأهميتها، وحقوق المواطن ، التي كفلتها الدولة له في جميع الخدمات المقدمة مثل الصحة، والتعليم، والتوظيف، والسكن وغيرها من الحقوق الواجب حفظها، إضافة الى حق التنمية، والذي تبنته منظمة الأمم المتحدة أخيراً.«

وأقر بأن إنشاء الهيئة وممارستها لدورها «جاء متأخراً»، مؤكداً أنها «عملت على القيام بواجبها، وتفعيل دورها في المجتمع السعودي، على رغم بعض الأصوات الرافضة للفكرة، ووصفها بأنها «منتج غربي»، نظراً إلى الممارسات الشاذة، التي تمارس من العُري والإباحية والتصرفات غير الأخلاقية، المسموح بها في مجتمعاتهم»، مشيراً إلى أن الهيئة «تملك القدرة على تنفيذ القرارات، وحل المشكلات، التي تواجه المواطن، ونحن لا ننتظر أن يطرق بابنا أحداً، نظراً لوجود عيون للهيئة ، ترصد وتكتشف الأخطاء الموجودة.«

وأكد على أن التقارير الصادرة من بعض الجمعيات الحقوقية الدولية، حول بعض الممارسات الخاطئة في المملكة «غير صحيحة ودقيقة»، معتبراً أنها «تقارير ظل، لأنه يتم عملها بناءً على ما يتم تداوله في وسائل الإعلام المحلية السعودية، والتي تتطرق إلى بعض المشكلات والأخطاء، والتي يتم حلها في أروقة القضاء، أو في الهيئة، أو في جهات أخرى». بيد أنه أعترف بوجود «أخطاء» في بعض الجهات والمؤسسات الحكومية، مضيفاً «لا نعتبر مجتمعنا ملائكياً، ولكن هناك أخطاء قد تكون فردية، تصدر من بعض الأشخاص، ويمكن معالجتها من طريق التواصل مع المسؤولين، وإيضاح أوجه القصور، والتوصل إلى حل جذري، لعدم تكرار الخطأ.«

وكشف أن قضايا العنف الأسري «تحتل المرتبة الأولى في القضايا، التي تبحثها الهيئة في الوقت الحالي، وأنها بدأت في الانتشار والتزايد في الآونة الأخيرة»، معتبراً إنها «من القضايا الحساسة، التي يجب النظر في أسبابها، وكيفية معالجتها، والقضاء عليها، لأنها بدأت تتحول الى ظاهرة». كما أشار إلى قضايا زواج القاصرات والنسب، موضحاً أن الهيئة «لم تغير موقفها تجاهها، وأنه تم عمل دراسة علمية من جانب لجنة من وزارة الصحة، وعدد من المشائخ وعلماء الدين البارزين، للتوصل الى أفضل الحلول المناسبة لحلها»، مبيناً أنها تمثل «نسبة بسيطة، مقارنة في عدد سكان المملكة.«

وأشار إلى أن الهيئة أطلعت على أوضاع السجناء والموقوفين في عدد من سجون الشرقية خلال الأيام الماضية. وقال: «يتم إعطاؤهم جميع حقوقهم، التي كفلتها الدولة لهم»، مبيناً أن هذه الزيارات «تساعد المسؤولين على تقويم الوضع، وإصلاح الأخطاء في حال وجودها»، مبدياً إعجابه الكبير بالنظام المتبع في دار الملاحظة الاجتماعية، التي زارها أيضاً، وتمكن مسؤوليها من «إعادة تأهيل الموقوف وإصلاحه«

تقرير من 20 صفحة يرصد حقوق الإنسان في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 20 يوليو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/39682

< ألمح نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين، إلى أنه تم الانتهاء من تقرير المسح الدوري الشامل قبل شهرين، بمشاركة جميع فروع الهيئة، ومؤسسات وجهات حكومية في المملكة. ويتكون التقرير من 20 صفحة، وتضمن توصيات «مهمة، وجميع القضايا، التي ترتبط في حقوق المواطن»، لافتاً إلى أن «التقارير السابقة التي تم المشاركة فيها في مؤتمر جنيف ، تمت الموافقة على بعض بنودها، وأخرى تم رفض مناقشتها، مثل إلغاء عقوبة القصاص، وإلغاء الولاية الشرعية على المرأة، لأنها أمور تتعلق في الضوابط الشرعية، ولا يمكن القبول بتعديها أو إلغائها». وقال الحسين: «إن الدول القوية حاولت التحجج بحقوق الإنسان، لاستغلال الدول الضعيفة»، لافتاً إلى أنها «لعبة يجب على الجميع معرفة أصولها وأسسها». ورفض مناقشة موضوع حرية الأديان في المملكة، والذي أثار تساؤلات وتحفظات ، من جمعيات حقوقية دولية في عدد من دول العالم، لعدم تطبيقه في المملكة، مبيناً أن «التطرق إلى هذه الأمور ومناقشتها، له ضوابط وأسس خاصة يجب مراعاتها»، مضيفاً أن «الإسلام ينصف حقوق البشر، ولا ينقصها، وأن الدولة تنظر إلى هذه الحقوق على أنها واجب، لحفظ حق المواطن وكرامته».

هيئة حقوق الإنسان لن تتدخل في طلاق النسب

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 رجب 1430 - 20 يوليو 2009 العدد 3216 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3216&id=110724&groupID=0

الدمام: عمر الشدي

شدد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان زيد الحسين على عدم تدخل الهيئة في قضايا طلاق النسب، مبرراً ذلك بوجود حكم شرعي ثابت ومعروف في هذا الأمر.

وبشأن زواج القاصرات قال الحسين في لقاء مع مسؤولي الإدارات الحكومية بالمنطقة الشرقية إن موقف الهيئة الرافض لزواج القاصرات ينبثق من ضرورة تجنيب الفتيات الصغيرات المضار السيئة جداً لهذا الزواج. واستغرب الحسين ما اعتبره تضخيماً لهاتين القضيتين، مؤكداً أن ما يحدث "حالات فردية لم تبلغ الظاهرة، ويقع في كل المجتمعات العربية والغربية."

ورأى الحسين أن نظام مكافحة الاتجار بالبشر الذي أقره مجلس الوزراء أخيراً يتضمن نصوصاً جيدة ويمثل نقطة ردع قوية، لافتاً إلى أن ملف حقوق الإنسان "لا يخلو من التسييس من قبل الدول القوية والنافذة."

وقال لأول مرة منذ إنشاء الهيئة قبل نحو أربعة أعوام، إن حقوق الإنسان تسعى لخلق نوع من قنوات التواصل بين الهيئة وبين هذه الجهات في ما يخص الالتزام بحقوق الإنسان أثناء تأدية الأعمال المنوطة بها.

ودعا الصحفيين لتبليغ الهيئة عن الانتهاكات التي تصل أخبارها، معلنا أن الهيئة سوف تتولى مباشرة تلك القضايا ومعالجتها.

جدد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان في المملكة زيد الحسين مواقف الهيئة الرافضة لزواج القاصرات والتدخل في قضايا طلاق النسب، وعلل رفضها للتدخل في قضايا طلاق النسب بوجود حكم شرعي ثابت ومعروف فيه، وأنه لا اجتهاد للهيئة في هذا الجانب، مستدركا أن هذه القضايا يجب أن تحل، وأن الهيئة لن تقف موقف المتفرج، فيما اعتبر أن موقف الهيئة الرافض لزواج القاصرات ينبثق من هدف تجنيب الفتيات الصغيرات ما وصفه بالمضار السيئة جداً لهذا الزواج.

وأكد أن الهيئة تدرس قضية زواج القاصرات من عدة جوانب، أبرزها الجانبان الشرعي والصحي، وأن الهيئة طالبت وزارة الصحة بدراسة وضع القاصرات طبيا، وحصلت على تقرير يوضح كثيراً من المشكلات التي يتعرضن لها نتيجة هذا النوع من الزواج، مشددا على أن هذا الموضوع يدرس من قبل الهيئة دراسة متأنية ضمن مجموعة كبيرة من المفاهيم التي تتعلق بحقوق الإنسان من قبل علماء شرعيين .

واستغرب الحسين ما اعتبره تضخيما لهاتين القضيتين، مؤكدا وجود حالات فردية لم تبلغ حد الظاهرة، مضيفا أنهما تحدثان في كل المجتمعات العربية والغربية .

وقال خلال لقاء جمعه بمسؤولي الإدارات الحكومية في المنطقة الشرقية أول من أمس في مقر الإمارة، لأول مرة منذ إنشاء الهيئة قبل نحو أربعة أعوام، إن حقوق الإنسان تسعى لخلق نوع من قنوات التواصل بين الهيئة وبين هذه الجهات في ما يخص الالتزام بحقوق الإنسان أثناء تأدية الأعمال المنوطة بها.

وأشار إلى أن نظام مكافحة الاتجار بالبشر يحمل نصوصا جيدة تخدم جميع الأطراف، وأنه يمثل نقطة ردع قوية من خلال العقوبات التي تضمنها، والتي تنص إحداها على السجن 15 عاما وغرامة مالية لا تقل عن مليون ريال، معتبرا أن ملف حقوق الإنسان لا يخلو من التسييس من قبل الدول القوية والنافذة.

وصنف قضايا العنف الأسري ضمن أخطر القضايا التي تعمل عليها الهيئة في الفترة الحالية، داعيا الصحفيين لتبليغ الهيئة عن الانتهاكات التي تصل أخبارها، معلنا أن الهيئة سوف تتولى مباشرة تلك القضايا ومعالجتها .

خلال لقاء مع مديري الأجهزة الحكومية بالشرقية:

د. الحسين: تنظيم حقوقي لزواج القاصرات سيصدر قريباً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 رجب 1430هـ - 21 يوليو 2009م - العدد 15002
http://www.alriyadh.com/2009/07/21/article446319.html

الدمام عوض المالكي تصوير عصام عبدالله :

عقد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة الدكتور زيد بن عبدالمحسن الحسين مساء السبت لقاء تعريفيا بمديري الإدارات الحكومية بالمنطقة الشرقية وذلك بقاعة الاجتماعات بديوان الإمارة بالمنطقة الشرقية .

وفي بداية اللقاء رحب فيصل العثمان مدير الإدارة بإمارة الشرقية بنائب رئيس هيئة حقوق الإنسان موضحاً نهج المملكة في الالتزام بحقوق الإنسان وفق ما جاء به الدين الإسلامي الحنيف .

ثم قدم الدكتور الحسين شكره لسمو أمير المنطقة الشرقية وسمو نائبه على تنظيم هذا اللقاء مشيداً بالتعاون البناء والمساعدة اللذين لقيته هيئة حقوق الإنسان من خلال ممارسة أعمالها في المنطقة الشرقية .

ثم سلط الدكتور الحسين الضوء على الهيئة ودورها في تحقيق أهدافها داخلياً وخارجياً موضحاً ما تقوم به من مهام وعلاقات بالمؤسسات الحكومية في المملكة والمنظور التاريخي لحقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان ومدى تطبيقها .

مؤكداً أن المملكة حققت تصويتا للدخول كعضو في مجلس حقوق الإنسان بأكثر من 160صوتاً من خلال السجل المشرف للمملكة وكذلك الجهود المباركة للإصلاح والمبادرات التي قامت بها المملكة في العديد من المجالات مثل القضاء وإطلاق مبدأ الحوار للديانات والحضارات.

كما أشار الحسين إلى أن الالتزامات الدولية تأتي من جهتين التزام أخلاقي الذي يتحقق بما تقوم عليه المملكة من خلال الشريعة الإسلامية والتزام قانوني الذي يتضح موقف المملكة من أي اتفاقيات دولية والتزامات قانونية بعد دراستها من منظور شرعي .

كما أشار إلى أن آخر أنواع مجالات حقوق الإنسان ما يطرح عن الحق في التنمية من خلال إيجاد إطار أخلاقي للحصول على الحق في التنمية ، وأضاف أن الهيئة لديها الكثير من الطرق للحصول على المعلومة وكشف أي ممارسة خاطئة ضد حقوق الإنسان مشدداً على أن الإعلام يأخذ أهم الطرق في ذلك شريطة التحقق من المعلومة التي تنشر كما ان الهيئة لها الحق في زيارة أي موقع بشكل مفاجئ .

وأضاف الدكتور الحسين أن الأجهزة الحكومية تعد شريكا أساسا مع هيئة حقوق الإنسان ونعمل سوياً لتحقيق هدف مشترك واحد مشيراً إلى أننا لا ندعي الكمال ونحن لسنا مجتمعا ملائكيا ونسعى دائماً لتعديل أي خطأ قد يقع على أي فرد .

وأشار إلى أن من المواضيع التي تدرسها الهيئة وسوف يصدر لها تنظيم حقوقي زواج القاصرات حيث تم الاستعانة بتقارير من وزارة الصحة والآن تعكف الهيئة على دراسة الموضوع دراسة متأنية ضمن مفاهيم شرعية من أخوة أفاضل من المشايخ .

موضحاً أن مثل زواج القاصرات وكذلك زواج تكافؤ النسب لا يتجاوز ثلاث حالات على مستوى المملكة مما يجعله نسبه ضئيلة جداً ، كما تحدث عن عمل الهيئة في الداخل وسعيها لنشر ثقافة حقوق الإنسان ووضع إستراتيجية لنشر هذه الثقافة من منظور شرعي .

وفي ختام اللقاء أجاب الدكتور الحسين على استفسارات وأسئلة الحضور التي تضمنت تأخر مثل هذا اللقاء رغم نشأة الهيئة منذ عام 1426ه وكذلك بعض الممارسات الكيدية التي تصل إلى الهيئة وأشار إلى أن الهيئة تطلب معلومات من الإدارات الحكومية لاستيضاح الأمور ثم تكون دفاعاً عن الحقوق لإعطاء كل ذي حق حقه .

أمير عسير يشدد على ضرورة التعاون مع هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/07/28هـ) 21/ يوليو/2009 العدد : 2956
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090721/Con20090721293140.htm

واس ـ أبها

شدد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير على أهمية تعاون جميع الجهات مع هيئة حقوق الإنسان. وأثنى أمير منطقة عسير خلال لقائه في مكتبه في الإمارة أمس رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان، على الدور الإنساني الذي تقوم به الهيئة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، متمنيا للدكتور العيبان التوفيق والسداد.
وقدم رئيس هيئة حقوق الإنسان خلال اللقاء إيجازا عن الهيئة وتنظيمها ومهام مجلسها وآليات عملها في منطقة عسير والدور الذي تقوم به من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وضمان تطبيقها.

"حقوق الإنسان" تنهي مأساة طفلة السلاسل

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/07/29هـ) 22/ يوليو/2009 العدد : 2957
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090722/Con20090722293253.htm?kw

أحمد معيدي ـ نجران

تدخلت هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة لإنهاء مأساة الطفلة مريم الحداد (ست سنوات) المصابة باعتلال عقلي والتي يكبلها والدها في نجران بالسلاسل خوفا من تعرضها لأذى الحيوانات أواعتداء. ووفرت الهيئة للطفلة وأسرتها مصاريف التذاكر والسكن والإعاشة في جدة بالتعاون مع مدير فرع الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي، ورجل الأعمال لافي البلوي.

رئيس هيئة حقوق الإنسان: مناهج جامعة الأمير محمد بن فهد تمثل نقلة نوعية في مسيرة التعليم العالي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 رجب 1430هـ - 22 يوليو2009م - العدد 15003
http://www.alriyadh.com/2009/07/22/article446648.html

الدمام – مكتب الرياض

عبر رئيس هيئة حقوق الانسان الدكتور بندر العيبان عن امتنانه وتقديره لجامعة الامير محمد بن فهد وبرنامج سموه لتنمية الشباب لما يقدمانه من دعم لشباب الوطن.

وكان رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان أرسل خطاباً إلى مدير جامعة الأمير محمد بن فهد الدكتور عيسى الانصاري يعبر فيه عن تقديره واعتزازه بمناهج الجامعة وما تمثله من نقلة نوعية في مسيرة التعليم العالي بالمملكة، وما تقدمه للطلاب من خدمات تعليمية تواكب النهضة العلمية وتؤهل الشباب لسوق العمل، وأيضا برنامج الامير محمد بن فهد لتنمية الشباب وما يقدمه من دعم متواصل لشباب الوطن متمنيا ان تعمم فكرة البرنامج في كل المناطق وكان رئيس هيئة حقوق الإنسان قد زار مؤخراً جامعة الأمير محمد بن فهد، وذلك بهدف التعرف على أنظمتها وبرامجها الأكاديمية، واطلع على عرض مرئي عن الجامعة ومنشآتها، وما تقدمه للطلاب من خدمات تعليمية، إضافة إلى أبرز الخصائص التي تتميز بها الجامعة، مثل استخدامها لأحدث التقنيات في جميع الأنشطة التعليمية والفصول الذكية. كما تعرف على الانجازات التي حققتها الجامعة في مجال العلاقات مع المؤسسات المحلية والعالمية، بما يخدم أهدافها في تطوير المعرفة، والإسهام في البحوث والدراسات لإيجاد الحلول لمختلف المشكلات، وأبدى إعجابه بالفصول الذكية، والمقررات الدراسية التي تواكب عصر العولمة، وتؤهل الشباب لمتطلبات سوق العمل. كما زار مقر برنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب في الدمام، واطلع على أهداف البرنامج، في تنمية شباب الوطن وصقل مواهبهم وإعدادهم للمستقبل. وعبر العيبان عن إعجابه الشديد بالبرنامج، مقدما شكره لصاحب السمو الملكي الامير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية، على دعمه المتواصل للشباب، مشيرا إلى أن البرنامج يعد نموذجاً يحتذى به لإعداد كفاءات سعودية مؤهلة قادرة على التعاطي مع متطلبات سوق العمل.

العيبان: التعليم حق لنزلاء دار الملاحظة

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/07/29هـ) 22/ يوليو/2009 العدد : 2957
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090722/Con20090722293151.htm

معتوق الشريف ـ جدة، عبد الرحمن القرني ـ عسير

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان على أهمية حفظ كرامة الإنسان وحصوله على جميع الخدمات الصحية والتعليمية، مشيرا إلى أن ذلك يأتي من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها. وشدد الدكتور العيبان خلال زيارته أمس جامعة الملك خالد اهتمام الهيئة بالتعاون مع الجامعات السعودية عبر تضمين المناهج الجامعية لمواد حقوق الإنسان وإجراء دراسات وبحوث تختص بنشر هذه الثقافة. كما زار دار الملاحظة وأكد على ضرورة عدم انقطاع نزلاء الدار عن دراستهم كون التعليم حقا من حقوقهم، وأنه ـ أي التعليم ـ يعتبر أحد أسباب الإصلاح التي يحرص عليها الجميع، مثمنا الجهود التي يؤديها المشرفون على الدار. واستمع رئيس هيئة حقوق الإنسان إلى ملاحظات نزلاء الدار وشكواهم ومطالبهم، حيث تناول وجبة الغداء معهم.

وخلال زيارته لمستشفى عسير المركزي ولقائه مدير الشؤون الصحية في المنطقة الدكتور عبد الله الوادعي ومسؤولي المستشفى شدد الدكتور العيبان على أهمية تقديم الخدمات الصحية باعتبارها حقا من حقوق الإنسان.

من جهة ثانية، تفقد رئيس هيئة حقوق الإنسان سجن أبها العام والتقى مدير سجون منطقة عسير العقيد حمد القعيد ومدير شعبة سجن أبها علي هتلان.

وتجول العيبان على عنابر السجناء والعيادة الصحية والإعاشة وجميع مرافق السجن، والتقى عددا من السجناء واستمع لملاحظاتهم وشكاواهم ووعدهم بمناقشتها مع المسؤولين.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الجزيرة
AL-JAZIRAH
للصحافة والطباعة والنشر
أول صحيفة سعودية على الإنترنت

نظمها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني

45 سيدة ينهين أمس ورشة المستشار المعتمد للتدريب على الحوار الأسري

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 24 رجب 1430 العدد 13441
http://www.al-jazirah.com/147571/ln12d.htm

الجزيرة- منيرة المشخص

نظم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني على مدار ستة أيام فعاليات الورش التدريبية لبرنامج (المستشار المعتمد للتدريب على الحوار الأسري)، وذلك بمقر المركز.

وحرصت الفعاليات التي بدأت يوم السبت الماضي واختتمت أمس الخميس على تفعيل التواصل الأسري من خلال نشر ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة، وشاركت فيها 45 سيدة من شرائح ومواقع جغرافية متعددة.

وتضمنت الورش التدريبية التي تولت تقديمها مدربات مركزيات هن فاطمة القحطاني وحياة الدهيم وآمال المعلمي، أربعة برامج تدريبية هي: برنامج تنمية مهارات الاتصال في الحوار، وبرنامج الحوار الزوجي، وحوار الآباء مع الأبناء، والمحاور الناجح، وتم تخصيص نصف ساعة في بداية اليوم تعرض فيه مهارة تدريبية متقدمة ثم تعرض المادة العلمية يعقبها جلسة تحليل وتقويم ثم جلسة تطوير للأنشطة والمحتوى، واختتم اليوم بحوار مفتوح مع المشاركات.

وشهد برنامج الحوار الزوجي تفاعلاً كبيراً من قبل المشاركات حيث قدمت كل سيدة تجربتها حول ذلك، وكان من أبرزها ما أسمته مشاركة بكرسي الاعتراف لها ولزوجها لمناقشة مشاكلهن بعيداً عن تدخل عائلته أو عائلتها، كذلك برنامج حوار الآباء مع الأبناء.. (الجزيرة) استعرضت مع عدد من المختصين الأساسيات التي يجب اتباعها لترسيخ المفهوم الحقيقي للحوار الأسري؛ فتحدثت لنا بداية فائقة الإدريسي مستشارة نفسية وتربوية فقالت: يعتمد الحوار الأسري والحوار بصفة عامة على أسس ومبادئ مهمة تساهم في فاعلية الحوار واستمراريته، لكن - للأسف - تفقد هذه الأسس أو بعضها بسبب جهل أو سوء تطبيق أو سوء نية.. وعندها تكون النتيجة صمتاً أو شجاراً وتقطع العلاقات.

وتطرقت الإدريسي إلى أهم أسس الحوار قائلة: من أهم هذه الأسس إدراك قيمة الحوار وأثره في تحسين حياة الأسرة؛ فإذا كانت هذه القيمة غير مدركة انصرفت الأسرة إلى أساليب عقيمة، فمثلاً قد يظن أحد أفراد الأسرة أن أي مشكلة ستحل نفسها بنفسها مع الوقت، وهذا فهم خاطئ؛ إذ إن ما يحدث هو أن تتضخم وتصبح المشكلة أصعب حلاً وأكثر تعقيداً.. وقد يظن البعض أن الحوار فيه انتقاص للذات، وهذا مفهوم خاطئ؛ لأن الحوار إضافة للذات واستفادة واستمتاع وليس انتقاصاً للذات.

وتضيف قائلة: من الأسس أيضاً في الحوار أن يكون مبنياً على كسب القلوب والبحث عن إيجابيات الآخرين للاستفادة منها والوصول إلى حقائق وحلول وليس إلى كسب المواقف والانتصار للذات في الأسرة خصوصاً، كما يجب أن يكون الحوار العقلي ممزوجاً بمشاعر الدفء والمودة والرحمة.

وأشارت فائقة إلى سلبية تعصب أحد الزوجين لرأيه وتقول: ولكن بعض الأزواج أو الزوجات ينظر إلى الحياة الزوجية كأنها أرض معركة لا بد أن ينتصر فيها بجدارة فيجند كل طاقاته وقواه العقلية لأن يثبت أن الحق معه، ويتسقط العثرات والأخطاء؛ حتى يخرج منتصراً.. هذا الاتجاه النفسي يجعله لا يرى الحقيقة فيحول بحثه عن حظ نفسه دون رؤية الجوانب الأخرى للموقف والتي في معرفتها تحسين نوعية حياته وحياة كل الأسرة؛ فتتصاعد الانفعالات وقد تستخدم ألفاظ غير عادلة وغير موضوعية وغير لائقة مع الضغط والتجريح والإساءة؛ فتشحن النفوس بالمشاعر السلبية التي تنعكس على تصرفات وسلوك جميع الأطراف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبطريقة شعورية أو لا شعورية.

وأردفت قائلة: من الأسس أيضاً أنه إذا أردنا أن يصغي لنا غيرنا فلا بد أن نصغي له بعقل وقلب مفتوح مع التماس العذر وتقديم حسن النية وأن نضع في اعتبارنا اختلاف الأفراد فيما بينهم في طرق التعبير بحسب السن والجنس والثقافة؛ فنعطي لذلك مساحة ويتسع صدرنا لكل ما يقال، وإن لم نفهم علينا أن نطلب بأدب مزيداً من الإيضاح ونصبر على ذلك فإذا لم يتوافر هذا الأمر في الحوار أصبح كل يستمع إلى نفسه ويبرر لنفسه ويجد العذر لنفسه؛ فتعمى البصيرة عن أمور مهمة؛ فمثلاً عندما أحاور ابني أو زوجي لا بد أن أستمع وأستمع وأنصت حتى ينتهي؛ لأنه لربما يحاول أن يوصل إليَّ رسالة بين طيات الحديث يجب أن أدركها بذكاء دون محاصرة أو تجريح أو إحراج لأي طرف.

فمن أسس الحوار التواصل والتواجد والقرب؛ فإذا انشغل كل بنفسه ومواعيده وعمله وسهراته وأصدقائه أو جواله أو كمبيوتره فكيف يتم الحوار؟ هناك أبناء كان يمكن أن يتجنبوا مخاطر كثيرة لو كان أحد أفراد الأسرة متواجداً وتواصل معهم في الوقت المناسب، والتواصل له صور متعددة، والمهم هو النوعية وليس فقط كمية الوقت الذي يقضيه أفراد الأسرة بعضهم مع بعض.

والوضوح والشفافية والمصارحة أيضاً أساس مهم في الحوار؛ فإذا كان الحوار مبنياً على الكذب واللف والدوران أو الكتمان أو المبالغة في وصف الأمور تكون نتيجة هذا الحوار أيضاً زائفة ومضللة وتسيء إلى نوعية حياة الأسرة لفقدان الثقة والأمان والإحساس بالسعادة، وتفوت فرصاً مهمة لحل ما قد يطرأ عليها من أزمات بواقعية ومصداقية.

من أسس الحوار أيضاً إدراك أساليب الحوار؛ فالحوار مهارة جزء منها يتصل بحقائق علمية عن النفس الإنسانية كمعرفة الحاجات النفسية وأنماط الشخصية وطرق التأثير وكيف تتم عملية التعلم.. إلخ.. وجزء منه فن يكتسبه الإنسان بالمشاهدة والتدريب والممارسة.. وهناك فئة من الأسر تريد أن تتحاور وتؤمن بأهمية الحوار ولكنها لا تعرف كيف تتحاور ولا تجيد فن الحوار، وجهلهم هذا ربما يوقعهم في أخطاء كبيرة، وهم يظنون أنهم يحسنون صنعاً.

وترى فائقة أن مسؤولية فشل أو نجاح الحوار الأسري يشارك فيها الجميع؛ فتوضح ذلك قائلة: والمسؤولية في إنجاح الحوار أو فشله موزعة على جميع الأطراف والأسرة كلها بالمؤازرة والتماسك والالتفاف حول بعضهم والمجتمع بالدعم بما يستطيع.

وتشير الإدريسي خلال حديثها إلى أن تحسين نوعية الحوار ونشره كثقافة عامة للمجتمع مسؤولية مشتركة بين الأسرة وبين جهات ومؤسسات عدة، فتقول: مؤسسات التعليم المختلفة من الروضة إلى مراحل التعليم العالي من خلال المناهج المقننة التي تركز على مهارات الحياة وأيضاً بقية المناهج التي تشجع على التفكير، من خلال طرق التدريس التي تسمح بالمناقشة وإبداء الرأي، ومن خلال هيئة التدريس والإدارة التي تقدم نماذج سلوكية يحتذى بها في الفهم والتقبل والاحترام.

وتشدد على أهمية وضع برامج إرشادية بين الطلاب، خاصة في المرحلة الثانوية؛ فتقول: أركز كثيراً على المرحلة الثانوية؛ لأن الطلاب فيها يمرون بمرحلة عمرية تميل إلى المناقشة والحوار وإبداء الرأي.

وتتطرق في نهاية حديثها إلى أهمية دور المؤسسات المختلفة في المجتمع في ذلك فتقول: المؤسسات الاجتماعية بمختلف أنواعها يجب أن تهتم بتقديم برامج إرشادية ودورات متخصصة في مهارات الحياة وتكون مدعومة ليتمكن من حضورها الجميع دون تحمل عبء مالي. ووسائل الإعلام، خاصة المرئية منها، بإمكانها تقديم برامج توعوية وتسجيل دورات وبثها في أوقات مختلفة تناسب الجميع.. الجهات الدينية ويأتي في مقدمتها تفعيل دور المساجد في بث الوعي.. خاصة من خلال خطب الجمعة؛ لأننا بطبعنا مجتمع ملتزم يحب دينه، وفي ديننا كنوز تحتاج إلى غواصين مهرة يستخرجونها ويقدمونها في صورة جميلة مؤثرة تناسب العصر الذي نعيش فيه المؤسسات المستقلة متخصصة التي تركز على نشر ثقافة الحوار بمهنية عالية، وأظن تجربة إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني خير مثال لذلك، وستحدث قفزة في مسار نشر ثقافة الحوار بإذن الله.

تأصيل الحوار مسؤولية الوالدين

من جانبه اعتبر رئيس قسم العلوم الإنسانية في كلية الملك خالد العسكرية الدكتور جمعة بن خالد الوقاع الحوار الأسري من أنجع السبل والوسائل لحل المشكلات الأسرية، كما يعد الحوار أسهل الخيارات وأيسرها؛ ولهذا فإن الحوار الأسري يعد مطلباً أساسياً لنجاح أي أسرة واستمرارها، ويوضح أن تأصيل الحوار الأسري مسؤولية الأب والأم؛ فبين ذلك قائلاً: (تقع مسؤولية تأصيل هذا الحوار على قطبي الأسرة - الأب والأم - بالتساوي؛ لأن التعاون بينهما هو السبيل الوحيد للحفاظ على كيان الأسرة، فمتى ما افتقد الأب والأم الحوار الصحيح ووسائله تبدأ الأسرة بالتهاوي والتفكك؛ مما يسبب أضراراً جسيمة على الأبناء؛ وذلك لأن الضوابط الأساسية لتنمية المرء إنما تكون في سنوات الطفولة المبكرة أي في السنوات الأولى من حياة الأطفال التي تكون فيها النفس البشرية مرنة وقابلة لكل شيء ومتأثرة بما يدور حولها وتتكون ملامحها الشخصية الأساسية في هذه المرحلة، وتكون كالصفحة البيضاء ندوِّن بها ما نريد).

وأضاف الوقاع: ثم إن غياب الحوار الأسري الصحيح وعدم سماع وجهات نظر أفراد الأسرة سيجعلانهم يلجؤون إلى أطراف أخرى خارج الإطار الأسري، وربما تكون هذه الأطراف الخارجية ليسوا من أهل المشورة والرأي والأمانة فيقع

الزلل والانحراف وتتعرض الأسرة لأضرار جسيمة ربما تؤدي إلى تفككها ودمارها. ويتطرق الدكتور جمعة إلى أهمية دور المؤسسات الدينية وغيرها فقال: دور المسجد والمؤسسات التعليمية والاجتماعية دور رئيس وعظيم؛ فالدين الإسلامي الحنيف يحث على الحوار والنقاش الهادئ البعيد عن التشنج والتسرع والغضب؛ فالرسول - عليه الصلاة والسلام - أثنى على أخلاق أحد الصحابة؛ لأنه كان يتميز بالحلم والأناة (إن فيك خصلتين يحبهما الله ورسوله، فقال: ما هما؟ فقال رسول الله: الحلم والأناة)، فمن الخصال التي يجب على مؤسسات المجتمع تأصيلها والحث عليها خصال الحوار والنقاش المتزن وطرق الإقناع ووسائله المختلفة؛ فقد كان الحوار هو السبيل الذي انتهجه الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - مع سائر الناس المؤمن والكافر ومع آل بيته وصحابته - رضي الله عنهم -؛ ولهذا فمن الضروري تأهيل أئمة المساجد ومنسوبي مؤسسات المجتمع على غرس أصول الحوار؛ لأن البديل عن لغة الحوار سيكون التطرف والتعصب وانتشار العداوات والبغضاء بين الناس؛ مما يعيق فرص التنمية والتقدم في المجتمع وزعزعة الأمن والاستقرار.

رصد التفكك الاجتماعي في المدينة

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/07/25هـ) 18/ يوليو/2009 العدد : 2953
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090718/Con20090718292404.htm

خالد الجابري - المدينة المنورة

بدأ فريق بحثي متخصص من الجنسين في جامعة طيبة بالتعاون مع الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية في المدينة المنورة، في إجراء دراسة لاستقصاء آثار التفكك الأسري على أطفال ومراهقين.وأوضح مدير الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية المهندس يحيى بن سيف صالح أن الدراسة تحمل شقين، ميدانيا ونظريا، وتهدف إلى معرفة آثار التفكك الأسري على الأبناء من الجنسين في مجتمع المدينة.وبين صالح أن الدراسة تسعى إلى قياس حجم المشكلة وتحديد أبعادها والعلاقات المتشابكة والمسببات والآثار الناجمة، كي تخلص إلى تقييم المعالجات القائمة على المستوى الرسمي، المجتمعي ووضع التوصيات ومن ثم رفعها لجهات الاختصاص.وأضاف المهندس يحيى أن العينة المستهدفة 400 طفل وشاب دون الـ 18، مشيرا إلى أن مدة الدراسة الميدانية شهر كامل، إذ خطط أن تنتهي قبل بداية شهر رمضان المبارك المقبل.

مواطن يلجأ إلى "القضاء الأعلى" لاسترداد تعويضه

المصدر: جريدة عكاظ)الجمعة 1430/07/24هـ) 17/ يوليو/2009 العدد : 2952
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090717/Con20090717292240.htm

فهد الرياعي - أبها

اضطر المواطن محمد شار جوهر اللجوء إلى مجلس القضاء الأعلى للحصول على حقوقه المادية من مقاول، بعد أن تجول ملف قضيته ما بين المحكمة العامة ومحكمة التمييز وديوان المظالم. وكان جوهر قد حصل على حكم قضائي من المحكمة العامة بحصوله على تعويض مادي قيمته 81 ألف ريال في دعوى رفعها ضد مقاول يمني اتفق معه على بناء منزله، وقد أخل المقاول بشروط البناء. لكن محكمة التمييز أعادت الحكم مرة أخرى إلى المحكمة العامة معتبرة أن الحكم الصادر ليس من تخصصها، ما دفع المواطن إلى اللجوء لديوان المظالم الذي بدوره اعتبر أن القضية ليست من اختصاصه وإنما من اختصاص المحكمة العامة.

أب يقتل أطفاله الثلاثة طعنا ويبلغ عن جريمته

المصدر: جريدة عكاظ)الجمعة 1430/07/24هـ) 17/ يوليو/2009 العدد : 2952
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090717/Con20090717292236.htm

محمد الزهراني، عادل الثبيتي، عبد الله المقاطي ـ الطائف

شهدت محافظة الطائف أمس واحدة من أبشع جرائم العنف الأسري، تجرد فيها مواطن معاق من إنسانيته وقتل أطفاله الثلاثة طعنا. وفي تفاصيل حادثة القتل، استغل الأب غياب زوجته عن المنزل، ليستل سكينا انهال بها طعنا في صدور أطفاله (سهام، لميس، ورائد) ويرديهم قتلى مضرجين في دمائهم. وفي حين لقي الأطفال الثلاثة حتفهم متأثرين بالطعنات، أبلغ القاتل الجهات الأمنية بالحادثة التي هرعت على الفور لمنزل الجريمة في حي القمرية، واستقبلهم الأب القاتل وفتح الباب وانتقل معهم بعكازاته، مرشدا إياهم الغرفة التي قتل فيها أطفاله، ليعثر رجال الأمن على الجثث مسجاة بداخلها.
وبحسب التحقيقات الأولية، برر الأب القاتل تنفيذ جريمته لخلافاته مع زوجته التي تركت المنزل والأطفال منذ أسابيع عدة، ما يرجح معاناته من مرض نفسي.
وقال الناطق الإعلامي في شرطة الطائف الرائد محمد الغويدي، إن الأب القاتل في العقد الرابع من العمر ويعاني من إعاقة جسدية، وأقدم على قتل أبنائه الثلاثة وأبلغ عمليات الدوريات عن جريمته التي نفذها بسكين.
وذكر الغويدي أن الجريمة راح ضحيتها الأطفال؛ سهام (ست سنوات) ورائد (خمس سنوات) ولميس (خمسة أشهر)، ونفذ جريمته بسكين. مشيرا إلى انتقال الجهات الأمنية ذات العلاقة والتحفظ على القاتل لاستكمال بقية الإجراءات.
وسلطت جريمة قتل أب لأطفاله الثلاثة في الطائف البارحة، الضوء على جرائم قتل الآباء لأبنائهم وعلاقتها بظاهرة العنف الأسري.
واعتبر المعالج النفسي والباحث في الشؤون النفسية والاجتماعية الدكتور أحمد الحريري، أن قصص قتل الآباء أو الأمهات لأبنائهم قصص مألوفة ومعروفة في حيثيات الطب والعلاج النفسي. وقال إن هذه الحوادث تشير بقوة إلى أن الجاني مصاب بأحد الاضطرابات الذهانية العقلية، وتشخص على أنها فصام في الشخصية، وفيها يعتقد المريض جازما أن عليه قتل أبنائه أو أحد أقربائه أو ربما شخص آخر. وأضاف أن مرضى هذه الحالة يسمعون أصواتا تأمرهم بقتل الشخص، كما يعتقدون أن القتل فيه خلاص لبعض ذنوبهم أو أنها قد تطهرهم، كما أنهم يشكون أن أبناءهم من صلبهم وأن وجودهم يشكل خطرا على سلامتهم وأن الوقت حان للتخلص منهم.
وأوضح الحريري أن تفاقم الحالة المرضية لهؤلاء المرضى تبدأ بسيطرة هذه الأصوات التي يسمعونها والأفكار التي يعتقدونها، ثم تتطور إلى هواجس وهلوسات سمعية وبصرية ومرئية تلح عليهم أحيانا ويزداد تكرارها إلى أن يقع أسيرا لها وينفذ ما تأمره به. ويطالب الحريري بعرض هؤلاء الأشخاص على المعالجين النفسيين
من جهته، أوضح المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي، أن جريمة حي القمرية تدل على أن جرائم قتل الآباء للأبناء اتخذت منحى جديدا وخطيرا في الوقت نفسه، وهو في القتل الجماعي بعد أن كان القتل فرديا.
وأكد المالكي أن القضاء الشرعي مُتشدد في إصدار عقوبة القتل تعزيزا، وأن تطبيق قاعدة لا يُقتل والد بولده تُطبق في حدود ضيقه جدا، فالأصل حرمة الدم المسلم بل إن حرمة دم المسلم أعظم عند الله تعالى من حرمة الكعبة، بل زوال الدنيا أهون عند الله من قتل المسلم، مستشهدا بقول الله تعالى {ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما}.

التخصصات النظرية بالجامعات.. "وسيلة" للوظيفة أم "مصيدة" للبطالة؟!

العلم مطلوب لذاته.. ولا يجوز إغلاق أقسام بالجامعات لعدم ارتباطها بسوق العمل

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 رجب 1430 - 18 يوليو 2009 العدد 3214 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3214&id=110547&groupID=0

القصيم: فهد القحطاني

هل هناك أي تعارض بين أن يكون خريج الجامعة "متعلما".. وفي الوقت نفسه "موظفا"؟.

سؤال آخر: هل هناك ضرورة للربط بين التعليم الجامعي ووجود فرص وظيفية للخريجين في مختلف التخصصات، خاصة "النظرية" التي لم تعد سوق العمل تفسح المجال لخريجيها بالصورة المأمولة؟.

قطعا.. ستأتي الإجابة عن السؤال الأول في صورة إجماع على عدم وجود ذلك التعارض. أما السؤال الثاني، فقد افترقت إجابات الخبراء وأساتذة الجامعات وخريجيها في الإجابة عنه.

فريق يرى أن دور الجامعات ينحصر في تعليم الخريج وتأهيله وإعداده، لمواجهة الحياة بكل أعبائها، وليس مقصودها أبدا "تشغيله" أو توفير فرص العمل المناسبة لتخصصه.

ويرفض هذا الفريق بشدة إغلاق الجامعات أي أقسام بها بحجة عدم وجود طلب على خريجيها من سوق العمل. ويُشدّد على ضرورة احترام الجامعات حق الطالب في أن يتعلم ما يريد.

فريق آخر يؤكد أن الدراسة وسيلة إلى "الوظيفة"، وأنه لا يجوز إضاعة أربع أو خمس سنوات من عمر الطالب دون أن يجد فرصة عمل، لأن ذلك معناه تحويل بعض الأقسام النظرية إلى "مصيدة" لتكريس البطالة.

ولا يرى هذا الفريق مانعا من تقليص عدد المقبولين بالتخصصات النظرية، وقصر قبولهم على بعض الأعوام، وليس كل عام.

فإلى أي مدى يمكن أن تتحكم عملية "الموازنة" بين متطلبات سوق العمل ومخرجات الجامعات في استمرار الأقسام النظرية، أو إلغائها؟.

وهل يمكن تحويل تلك الأقسام إلى مراكز للإشباع العلمي، والإشعاع الحضاري، بغض النظر عن الوظيفة، باعتبار العلوم الإنسانية هي الإطار المعرفي الذي ينبغي لكل إنسان أن يأخذ منه بطرف؟.

وهل يجوز أن يكون غياب "الوظيفة" سببا في إغلاق بعض الأقسام النظرية ببعض الجامعات؟.

في السطور التالية نتوقف أمام المزيد من آراء وأفكار ومقترحات ومعالجات عدد من الخبراء وأساتذة الجامعات في هذه القضية.

خالد محمد سعيد القحطاني، تخرج في جامعة الملك عبد العزيز بجدة منذ 5 سنوات ولم يحصل على وظيفة حتى الآن، يقول: التحقت بقسم الاجتماع في الوقت الذي كان كثير من زملائي يؤكدون لي ندرة الفرص الوظيفية لهذا التخصص، لكنني أصررت على استكمال مسيرتي، ولم أندم على ذلك.

يُضيف أن علاقته بتخصصه العلمي مازالت حميمة، حيث يواصل قراءات موسعة فيه. ويرفض بشدة أي اتجاه لإغلاق مثل هذا القسم، مشيرا إلى أن هناك طلابا لديهم رغبة قوية في دراسة تخصص معين بغض النظر عن المستقبل الوظيفي لخريجي هذا التخصص.

أما حسن آل عمر الشهري ـ أحد أولياء الأمور ـ فيؤكد أنه من الصعب أن يدرس الطالب أربع سنوات أو أكثر في تخصص نظري أو إنساني، ثم يكتشف أن فرصه الوظيفية ضئيلة، وأن كل جهده ذهب سدى.
يوضح أن المال عصب الحياة، وأن الإنسان بحاجة إلى أن يكون صاحب مركز وظيفي، وأن يوفر لنفسه لقمة العيش، فالدراسة وسيلة إلى الوظيفة، وبالتالي ينبغي أن تكون الدراسة في تخصص حيوي وعلمي تتوفر لخريجيه فرص وظيفية مناسبة.
ويصف أحمد المقرن – باحث تربوي – الأقسام النظرية بأنها صارت مصيدة لكثير من الطلاب الذين تنقصهم الخبرة والدراية بأحوال سوق العمل، فيدخلونها غير مدركين المصير الذي تحملهم إليه إلا بعد تخرجهم.
ويلفت إلى أهمية تنشيط دور المدارس الثانوية في توعية الطلاب مهنيا ووظيفيا، مشيرا إلى أن أغلب خريجي الثانوية العامة لا يملكون أبسط المعلومات عن الجامعات والتخصصات وسوق العمل والفرص الوظيفية المتاحة، ومن ثم يكون اختيارهم للتخصص عشوائيا.

منظومة متوازنة

الدكتور محمد بن يحيى آل مزهر عميد كلية اللغة العربية والعلوم الإدارية بجامعة الملك خالد سابقا أمين عام الغرفة التجارية الصناعية بأبها يؤكد أنه لا يجوز أن تتحول الجامعات إلى مؤسسات تدريبية تستهدف العمل فقط.
ويطالب بعدم ربط المنتج الجامعي دائما بسوق العمل، لافتا إلى أن الجامعات مسئولة عن تأهيل الطالب علميا ومعرفيا، بحيث تقدم للمجتمع شخصا متميزا.
ويُوضح أن الجامعات ليست معنية مباشرة بالتوظيف، ولا تضمن للطالب الوظيفة بعد التخرج، ولكنها قد تؤهله لها دون أن تكون الوظيفة هي الغاية.
يشير إلى أنه لا يجوز إغلاق أقسام في بعض الجامعات، أو حرمان أي إنسان من أن يتعلم ما يريد، سواء كان ذكرا أو أنثى، فالعلم مثل الماء والهواء للإنسان، وكلما زاد تراكم المعارف في البلاد أصبحت في الصدارة.
ويجزم بأن المنظومة المتوازنة للمجتمع لن تكتمل بإغفال جانب على حساب وفرة آخر، أو العناية بتخصص دون آخر، فللطبيب دوره في خدمة مجتمعه، وللمهندس دوره، كما أن للمثقف والمؤرخ وغيرهما أدوارهم، ولا يغني أحد عن الآخر.

تكامل التخصصات

يؤكد آل مزهر أن تباين المعارف ينعكس ثراء في المجتمع، فالتخصصات العلمية المختلفة تتكامل من حيث حاجة المجتمع إليها، الأمر الذي يجعل الاستغناء عن بعضها أمرا صعبا، بل مستحيلا.
ويطالب بإفساح مجالات اختيار التخصص، والعمل على تعددها أمام خريجي الثانويات الذين يبدع كل منهم في مجال مختلف إذا ما أتيحت له الفرصة في تلبية رغبته التي يجب أن تكون حرة لا تقيدها طلبات سوق العمل.
ويلفت إلى أن التعليم العالي يزيد من ثقافة الإنسان في العلوم والمعرفة سواء في الجانب النظري أو العلمي، ولا غنى لأي أمة عن أي تخصص.
ويُشدد على أن الاكتفاء الذاتي من تخصص معين في سوق العمل ليس مبررا لإلغائه، طالما أنه نوع من المعرفة، وأن طلابا ـ وإن قل عددهم ـ يرغبون في الالتحاق به رغم سابق علمهم بضيق فرص التوظيف بين خريجيه.
ويوضح أنه يمكن للجامعات أن تتوسع في جوانب معينة دون إلغاء الأخرى، مشيرا إلى أن هناك جامعات متخصصة تتوسع في مجالاتها كجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وربما لا يوجد لديها بعض التخصصات، ولكن على الجامعات ألا تغلق تخصصات كانت موجودة لديها.

رغبات علمية

الدكتور صالح بن عبد الله الدامغ وكيل جامعة القصيم للدراسات العليا والبحث العلمي، المشرف العام على جامعة الراجحي الأهلية بالبكيرية يشدد على أهمية أن تتناسب مخرجات التعليم العالي مع حاجة سوق العمل حتى لا توجد بطالة.
ويدعو ـ في الوقت نفسه ـ إلى عدم إهمال وإغفال التخصصات التي لا تحتاجها سوق العمل في الوقت الحاضر، ذلك أن سوق العمل لا بد أن تطلبها في يوم من الأيام.
ويتوقف أمام قضية مهمة، مؤكدا أن هناك أعضاء هيئات تدريس في تخصصات نظرية تم إغلاقها في بعض الجامعات، لا يجدون من ينقلون إليه علمهم ومعارفهم.
ويطالب الجامعات بضرورة تلبية الرغبات العلمية للطلاب، فبعضهم لا يبحث عن فرصة وظيفية في المستقبل، بل يبحث عن تشبع علمي في مجال معين، ليكون أحد المبدعين فيه، الأمر الذي يستلزم عدم إغفال رغبات هذا النوع من الطلاب، وتوفير بيئة الإبداع لهم في أي مجال يختارونه.
ويشدد على أنه بالتخطيط السليم يمكن أن يجد كل الطلاب ـ سواء الباحثون عن وظيفة أو طالبو التشبع بالمعرفة ـ مبتغاهم في التعليم الجامعي.

تطبيقي.. لا تلقيني
أما مفلح زابن القحطاني، عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الملك خالد، فيؤكد أن العلوم الإنسانية هي الإطار المعرفي الذي ينبغي لكل إنسان أن يأخذ منه بطرف.
ويستدل على صحة ذلك بالأقسام والشعب الدقيقة لتلك العلوم، حيث يرى أنه يجب عدم تهميشها، رغم اعترافه بأنها تعاني مشكلتين، الأولى: كثرة أعداد خريجيها، وهم في الغالب ذوو مستويات متوسطة أو دون المتوسطة، و الثانية: عدم تفاعل تلك الأقسام مع المجتمع بشكل واضح.
ويلفت إلى أن أغلب الدراسات التي تعالج الظواهر الإنسانية والاجتماعية واللغوية في المجتمع السعودي مسجلة في الجامعات المصرية، أو الأردنية، أو غيرها.
ويشدد على أن قضية الأقسام النظرية في الجامعات السعودية لا تتوقف عند حد وجود "مخرجات" لا تجد فرصا وظيفية، وإنما تبرز أيضا في عدم التعاطي مع المجتمع بشكل إيجابي.
يقول: إن الحل ليس إغلاق بعض الأقسام النظرية، أو تقليصها لعدم الرضا عن مستوى خريجيها، وإنما ينبغي تقنين القبول فيها، وتشجيعها على تبني دراسات وبحوث جادة تتجاوز الدور التلقيني إلى المجال التطبيقي.
ويشير إلى أن هناك تقاربا بين العلوم التطبيقية والإنسانية ينبغي توظيفه بشكل أمثل، فالعلوم اللغوية والأدبية أصبحت ذات تماس مباشر مع العلوم التطبيقية عبر "اللسانيات الحديثة"، وكذلك في التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والفقه ينبغي أن تكون طريقة التناول حديثة وحية بحيث لا نظل نردد القوالب التقليدية.
ويدعو إلى تجديد وتطوير بعض أقسام العلوم الإنسانية، ومدّ جسور الصلة بينها وبين المجتمع، مشيرا إلى أنها تمر بمنعطف خطر، وينبغي أن تنهض بدورها كاملا حتى لا تتجاوزها عجلة الزمن التي بدأت تميل إلى كل ما هو تطبيقي.

الفوزان : زواج المصاب بالإيدز غير جائز .. ونوع من التهلكة

المصدر: جريدة المدينة السبت، 18 يوليو 2009
http://www.al-madina.com/node/161070

محمد البيضاني - الباحة

اوضح فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز الفوزان المشرف العام على شبكة رسالة الإسلام ما نشر حول قبول بعض النساء الزواج من أقارب لهن ثبت من خلال الفحص الطبي أنهم مصابون بمرض (الإيدز)، بأنه من إلقاء النفس إلى التهلكة، الذي نهانا الله عنه بقوله: {وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} ، وقوله تعالى: {وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً} ، ولا سيما أن هذا المرض الخطير لا يعرف له علاج حتى الآن، كما أنه يؤدي إلى الوفاة في الغالب الأعم. ورأى فضيلته أن هذا النوع من الزواج غير جائز، وأن إقدام المرأة على الزواج من رجل ثبت يقيناً من خلال الفحص الطبي أنه مصاب بهذا المرض الخطير القاتل والمعدي جناية على نفسها أولاً، ثم على الجنين الذي سينتقل إليه المرض غالباً. وطالب الشيخ الفوزان الجهات القضائية المعنية بعقد الأنكحة أن تمنع مثل هذه العقود، كما أشار إلى أن الإلزام بالفحص قبل الزواج يمنح الطرفين اتخاذ القرار بالمضي في الزواج أو فسخه، وإن كان المضي في الزواج مقبولاً في الأمراض الوراثية ونحوها من الأمراض غير القاتلة، أو التي يمكن علاجها أو تلافي أضرارها، كأن يقدم الرجل على الزواج من امرأة لا تناسبه وراثياً ولكنهما ملتزمان بعدم الحمل، فهذه الأمور يمكن أن تحتمل ويمكن علاجها لكونها غير قاتلة، إلا أن مرض (الإيدز) وبوضعه الحالي إن ثبت طبيا أن الشخص مصاب به فلا يجوز الزواج منه، كما لا يجوز أيضاً للولي أن يرضى بذلك؛ لأن الضرر يلحق الأولياء وليس مقصوراً على الزوجة وحدها. وقد نصَّ الفقهاء على أن للأولياء حقاً في منع زواج مولياتهم، سواء كانت بنتاً أو أختاً أو قريبة إذا كان في الزوج عيب يؤثر في الأسرة، كأن يكون الزوج مصاباً بالجذام أو البرص أو غيرهما من الأمراض التي يلحقهم بها العار جميعاً، وسيؤثر في ولد ابنتهم ولهم الحق في منعه، فكيف بمرض قاتل وثابت طبياً على مستوى العالم أنه من الأمراض الخطيرة القاتلة المعدية. إنَّ على الأولياء منع البنت؛ لأنها قد تكون تعلقت به، أو قد تكون امرأة فيها نوع من السطحية والجهل والسذاجة ولا تحسب حساب العواقب، مؤكداً في الوقت ذاته أن هذا المنع لا ينافي التوكل على الله، فمن تمام التوكل على الله تجنب أسباب الهلاك، وعندما سأل الأعرابي النبي صلى الله عليه وسلم: أعقلها أم أتوكل؟ قال: "اعقلها وتوكل" أخرجه الترمذي وصححه. كما أشار الدكتور الفوزان إلى وصية النبي - صلى الله عليه وسلم - كما في صحيح مسلم بقوله: "لا يورد ممرض على مصح" وهو في حقيقته الحجر الصحي الذي يتفاخر به الغرب اليوم وكأنهم ابتدعوه، مذكراً أيضاً بوصيته عليه الصلاة والسلام إذا دخل الطاعون في بلد: "فلا تدخلوا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تفروا منه" أخرجه مسلم، فكيف تأتي المرأة هذا المصاب بهذا المرض القاتل المعدي لها ولولدها لو حملت؟ ومع ذلك تقول أنا أتوكل على الله. بل أصرح من هذا ما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام - كما في مسند الإمام أحمد وغيره - أنه قال: "فر من المجذوم فرارك من الأسد".

وأوضح فضيلته أنه لا تعارض بين هذه الأحاديث وما في معناها، وبين قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا عدوى ولا طيرة"، فإن معناه: أن الإنسان إذا أُصيب بمرض فلا يقول: فلان نقل العدوى لي، أو لأني ذهبت لفلان أصابني المرض، أو لو أني لم أجلس مع فلان لسلمت من المرض، أو لو أني لم أفعل الشيء الفلاني ما أعداني، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان، بل هو بقدر الله، قال تعالى: {مَا أَصَابَ من مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ} (سورة الحديد: 22)، وقال عز وجل: {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} (سورة التغابن: 11). ولذلك لما قال أعرابي: يا رسول الله، فما بال إبلي، تكون في الرمل كأنها الظباء، فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها؟ فأجابه عليه الصلاة والسلام: "فمن أعدى الأول؟" متفق عليه.

عميد معهد القضاء لـ عكاظ: تفاوت النسب ليس في الإسلام ولا يبرر الفصل بين زوجين

سنلجأ للتعاقد مع أساتذة من الخارج

المصدر: جريدة عكاظ)(الخميس 1430/07/23هـ) 16/ يوليو/2009 العدد : 2951
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090716/Con20090716291924.htm

حوار: نعيم تميم الحكيم

كشف لـ «عكاظ» عميد المعهد العالي للقضاء في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور عبد الرحمن المزيني عن نية المعهد في التوسع لقبول عدد أكبر من الطلاب لسد حاجة النقص في القضاة ، مشيرا إلى أن المعهد منفتح على المذاهب الأربعة ولايلزم الطلاب بالفقه الحنبلي. مؤكدا على أنه المعهد الوحيد في العالم الإسلامي الذي يدرس الفقه المقارن، ولفت إلى أنهم سيضطرون للتعاقد مع كادر تدريسي من خارج المملكة لسد الطفرة الجديدة في عدد الطلاب المقبولين، وبين أن هناك خطة لتطوير المعهد تتواكب مع سوق العمل والأنظمة القضائية الجديدة، وأوضح المزيني أنه في نهاية كل فصل يتم تشكيل لجنة من وزارة العدل والمعهد لاختيار القضاة الجدد، ولفت إلى وجود مشروع في المعهد لتقنين الأحكام الشرعية، مبينا ان الأحكام البديلة مدرجة ضمن المناهج، فإلى تفاصيل الحوار :

بداية ماهي آلية اختيار الطلاب لديكم؟!

ـ أشكر صحيفة «عكاظ» على تواصلها مع المعهد العالي للقضاء، أما بخصوص آلية اختيار الطلاب فذلك يخضع لضوابط معينة تحددها عمادة الدراسات العليا وإذا تم التأكد أن الضوابط تنطبق على المتقدم فإنه يجرى للطالب اختبار.

ما هي هذه الضوابط؟

ـ أن يكون المتقدم من خريجي كلية الشريعة بتقدير جيد جدا على الأقل أو ما يعادلها. وبعد التأكد من هذا الضابط يحال الطالب إلى لجنة مشكلة من قبل المعهد العالي للقضاء وتجرى له مقابلة شخصية وأحيانا يجرى له اختبار تحريري لبعض الطلاب وبالذات في التعليم الموازي.

هناك ملاحظة تفيد بأن أكثر القضاة يأتون من منطقتين في السعودية هما جازان والقصيم، هل هذه حقيقة؟

ـ هذه دعوى تحتاج إلى إثبات، وأظنكم قد اطلعتم على ما صرح به رئيس مجلس القضاء الأعلى من أن القضاة يخضعون إلى اختبار وتمحيص بغض النظر عن المناطقية. كل من تتوفر فيه الضوابط يتم اختياره بغض النظر عن أي شيء آخر.

الكادر التدريسي

هناك تساؤلات عن الكيفية التي يتم بها اختيار الكادر التدريسي للمعهد لاسيما أن القضاء مسألة حساسة؟

ـ المؤهل (الدكتوراه) هو المعيار الوحيد شرط أن يكون في نفس التخصص، الشريعة أو الأنظمة، كل من يتوفر فيه هذا الضابط سواء كان متخصصا في الشريعة أو الأنظمة يمكن تعيينه إذا كان حائزا على شهادة الدكتوراه في المعهد العالي للقضاء، ونحن نحرص على ألا يتولى التدريس في المعهد إلا من هو برتبة أستاذ أو أستاذ مشارك على الأقل. لكن الحاجة القائمة قد تدفعنا في بعض الأحيان إلى التنازل عن هذا الأمر ونقبل بتعيين أستاذ مساعد.

هل هذا يعني أن هناك عجزا في الكوادر التدريسية في المعهد؟

ليس هناك عجز حاليا والحمد لله لأننا استقطبنا عددا كبيرا من أعضاء هيئة التدريس ونحن في المعهد مقبلون على تطوير وطفرة في قبول الطلاب وهذا يتطلب أن نزيد من أعداد هيئة التدريس وسنلجأ إلى التعاقد.

من خارج المملكة؟

ـ نعم لدينا أعداد كبيرة وطلاب الدراسات العليا في حدود « 800» الآن، وهذا عدد كبير ولا يتوفر في أية جهة تمنح شهادات الماجستير والدكتوراه هذا الرقم الكبير.

ما هي حوافز الكادر التدريسي لمن يدرسون لديكم؟
ـ الكادر صدر قبل فترة وتم تطبيقه في الأول من ربيع الأول الماضي وبه مميزات كبيرة تشجع أعضاء هيئة التدريس على الإنتاج والعمل بالنسبة إلى بدل التدريس والتميز البحثي وتمت مراعاة ذلك في الكادر الجديد، وهذه مناسبة لأشكر مقام خادم الحرمين الشريفين ومعالي وزير التعليم العالي ومعالي مدير الجامعة على إقرار هذا الكادر.
ماذا عن العلماء الذين يدرسون ضمن هذا الكادر؟
ـ كما ذكرت لكم فالمعهد حرص على استيعاب الكفاءات العلمية المتميزة في المعهد وهو بفضل الله يضم سماحة مفتي عام المملكة ومعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى ومعالي وزير العدل بالإضافة إلى معالي مدير الجامعة وهذا مصدر فخر وإعزاز للمعهد ويعطيه ميزة إضافية وقوة.
استيعاب وتطوير
ما هي النسبة الاستيعابية للمعهد حاليا وما الرقم المطروح مستقبلا؟
ـ بالنسبة للأعداد التي يقترحها المعهد فهي تواكب الطاقم الموجود في المعهد، ولكن الإقبال المتزايد من قبل الطلاب على المعهد وحرص مدير الجامعة على استيعاب جميع الأعداد المتقدمة شريطة توفر الضوابط المحددة يدفعنا إلى زيادة عدد المعلمين، ونحن نحدد في العادة أعدادا محددة لكن ربما نتجاوزها إلى الضعف أحيانا.
صرح معالي وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى بأن هناك نقصا حادا في عدد القضاة في المملكة مما أدى إلى تأخر البت في كثير من القضايا المطروحة في المحاكم نسبة لكثرة القضايا المطروحة أمام القضاة، هل هناك تنسيق بينكم وبين وزارة العدل أو مجلس القضاء الأعلى لزيادة عدد المستوعبين في المعهد وتأهيل القضاة؟
ـ هناك تنسيق مستمر بيننا وبينهم لأن العمل مشترك بيننا، وهناك لجنة مشكلة من قبل المعهد ووزارة العدل لاختيار القضاة وهذه اللجنة تجتمع نهاية كل فصل، والأقسام العلمية ترشح عددا من الطلاب وبعد ذلك يخضعون للجنة المقابلة الشخصية التي تشكل من مدير المعهد ومندوب من وزارة العدل.
هل هناك تنسيق بينكم أيضا وبين بقية أقسام القضاء في باقي الجامعات؟
ـ في المسائل العلمية وأحيانا يتم تبادل للخبرات بيننا وبينهم إذا كانوا يرغبون في الاستفادة من خبرات المعهد نساعدهم.
ما هي أبرز ملامح التطوير للمعهد العالي للقضاء؟
ـ هناك لجنة مشكلة برئاسة معالي مدير الجامعة لتطوير المعهد وصدرت أنظمة قضائية جديدة تتطلب من المعهد أن يواكبها واللجنة مشكلة وتمتاز الخطة التطويرية باستحداث أقسام جديدة تلبي حاجة سوق العمل والأنظمة الجديدة التي صدرت، ولدينا في الخطة التطويرية سينشأ تخصص للقضاء الجزئي والقضاء الإداري والقضاء العمالي والقضاء المدني والأحوال الشخصية. كل هذه التخصصات سترى النور قريبا كتخصصات فرعية في المعهد.
الأنظمة الجديدة
هل هذه الأقسام الجديدة بحاجة إلى استجلاب خبرات من دول إسلامية وعربية أخرى؟
ـ هذا شيء طبيعي عندما يكون هناك توسع، وهناك توسع كبير جدا يقبل عليه المعهد وكما ذكرت فإن هذه التخصصات الستة الجديدة تتطلب كوادر وتخصصات أخرى تضاف إلى المعهد.
كيف سيتم التعامل مع الطلاب الموجودين حاليا في ظل التطورات القضائية الأخيرة حتى يتماشوا مع هذه التخصصات الجديدة؟
ـ التخصصات التي استحدثت سيبدأ تدريسها للطلاب تدريجيا من المستوى الأول وبعد ذلك حتى التخرج.
في ظل وجود المحاكم المتخصصة ما مدى توسع مناهج المعهد العالي للقضاء لتشمل جميع المحاكم؟
ـ استحداث تخصصات جديدة يستوجب إعادة النظر في المناهج وهذه خطوة أخرى من ضمن خطوات التطوير التي سيقبل عليها المعهد ، لا بد من دراسة جميع المناهج بما يتوافق مع التخصصات الجديدة.
ذكرت أنكم بحاجة إلى كوادر جديدة، كم تصل نسبة الكوادر السعودية ضمن الموجود حاليا؟
ـ بالنسبة لقسم الفقه المقارن بنسبة 95 في المائة وبالنسبة لقسم السياسة الشرعية تبلغ نسبة السعوديين حوالى 40 في المائة.
المذاهب الأربعة
البعض يرى أن انفتاحكم على الخارج قد يكون على مدارس فقهية أخرى. هل أنتم ملزمون في المعهد بتدريس المذهب الحنبلي فقط أم ستنفتحون على بقية المذاهب الأخرى؟
ـ طبيعة الدراسة لدينا في المعهد مقارنة وليست على مذهب معين وإنما هي دراسة مقارنة لجميع المذاهب الفقهية الإسلامية.
أي أنها تتسع للجميع منذ زمن وليس في زمن التطوير فقط؟

ـ أبدا منذ أن أنشئ المعهد وبدأت الدراسة في قسم الفقه المقارن فإن الدراسة منفتحة على الجميع وهذا مما يمتاز به المعهد الذي يعتبر الوحيد في العالمين العربي والإسلامي الذي يقدم هذا النوع من الدراسة وهي الدراسة مقارنة.
ما مدى استيعاب هذه المناهج للمذاهب الأربعة واستثمار الاختلافات في توسيع الرخص في الأحكام، لاسيما أن بعض القضاة يميلون إلى الأخذ بالحد الأقصى من العقوبات، ووجدنا حالات كثيرة يراها البعض جائرة؟
ـ كما ذكرت لك فإن الدراسة مقارنة، ولكن ما تقوله يرجع إلى اجتهاد القاضي الذي ربما يأخذ بمذهب معين، الدراسة لدينا مقارنة، أما اجتهاد القاضي فهذا يرجع له وقد يأخذ بالمذهب الحنبلي وقد يأخذ بغيره من الحنفي والمالكي.
فروع وخبرات
هل من ضمن خططكم افتتاح فروع للمعهد في باقي مدن المملكة؟
ـ ليس هذا في النية حاليا لأننا نحرص على أن يكون المعهد تحت مظلة هذه الجامعة وقريبا من إدارتها، إلى الآن لا توجد فكرة لفتح فروع للمعهد.
أهو المعهد الوحيد في المملكة؟
نعم وفي العالمين العربي والإسلامي الذي يقدم هذا النوع من الدراسة.
هل هناك تبادل للخبرات بينكم وبين جامعات أخرى تحوي أقساما مشابهة؟
ـ هناك لقاءات دورية بيننا وبين المعاهد القضائية على وجه الخصوص في الدول العربية والإسلامية. وفي كل عام يعقد لقاء لتبادل الخبرات بيننا وبينهم، والاجتماع الأخير كان في ليبيا قبل ثلاثة أشهر تقريبا وضم جميع مديري المعاهد في العالمين العربي والإسلامي.
ما الفائدة المرجوة من هذه الاجتماعات وما هي الفوائد التي تحققت لكم؟
ـ الاجتماع دوري ويهدف لتبادل الخبرات بيننا وبين المعاهد الأخرى وفي الآخر يصدر الاجتماع توصياته، ومن ضمن التوصيات التي صدرت وكانت جيدة هي توصية لعقد دورة لمديري المعاهد في جامعة الإمام بحكم موقعها العلمي وتوفر البنية التحتية لها اقترحوا أن تقام دورة ونحن ساعون في ذلك.
هل يمكن أن تستفيدوا من بعض القوانين الوضعية الموجودة في بعض القضايا المستحدثة كالقضايا العمالية مثلا؟
ـ نحن ندرس النظام ونقارنه بالشريعة الإسلامية لأن دراستنا تأصيلية.
وتأخذون ما يتوافق مع الشريعة الإسلامية؟
ـ ما يتعارض نرفضه لأنه لا يصلح.
تحدثتم عن الأحكام الوضعية وهناك مطالبات بأن تعيد المملكة النظر في القضاء هل ستأخذون ذلك عند تأهيل القضاة؟
ـ يطالبون بماذا؟
بانفتاح القضاة ويدعون أن قوانين المملكة صارمة؟
ـ إذا كان مقصدهم هو الصرامة في تطبيق الحدود فهذه حدود شرعية
لايمكن أن تتنازل عنها المملكة لأن هذا من دستورها وهو تحكيم الشريعة الإسلامية. أما ما لايخالف الشرع فالأنظمة يؤخذ منها الحسن الذي لايتعارض مع الشريعة ويترك السيء الذي هو خلاف ذلك.
باب التعزير واسع فكيف تتعاملون مع هذا الأمر في تدريس الطلاب لاسيما في ما يتعلق بتفاوت الأحكام؟
ـ التعزير هو اجتهاد يرجع للقاضي. الطرح الموجود الآن باتجاه الأحكام البديلة وأن يكون التعزير بقيام المحكوم عليه بخدمات معينة.
ما هو انعكاس ذلك على مناهج التدريس، وهل ستقومون باستحداث ذلك لاسيما أن هناك مطالب بأن السجون قد امتلأت وتكلفة السجين على الدولة عالية جدا؟
ـ هذا تتم تغطيته من ضمن المناهج التي يتم تدريسها.
تأهيل القضاة
ماذا عن تأهيل القضاة الموجودين حاليا في المحاكم، هل لديكم تعامل في هذا الأمر مع وزارة العدل؟
التعاون مستمر وبالنسبة للقضاة وكتاب العدل وقضاة ديوان المظالم، ولدينا دورات فصلية، كل فصل تقام فيه أربع دورات، دورتان للقضاة ودورة لكتاب العدل ودورة للحجز والتنفيذ، وكل فصل فيه دورات تدريبية لتأهيل القضاة الذين يعملون في المحاكم، وتتفاوت مدة الدورات بين أسبوع إلى أسبوعين ونعتقد أن هذه الدورات وفتراتها غير كافية ونطالب بأن تكون الفترة لمدة شهر.

هناك محاكم القضايا الشخصية، هل تضعون ذلك ضمن أولوياتكم لاسيما أن كثيرا من هذه المشكلات موجودة في المملكة؟
ـ هذه ضمن مقررات المنهج ويغطى ضمن منهج فقه الأسرة، كذلك سينشأ قسم خاص للأحوال الشخصية يغطي هذا الجانب.
تحدث وزير العدل عن استحداث أقسام تشارك فيها سيدات كمستشارات أو خبيرات في المحاكم، هل سيكون لكم دور في تأهيل هؤلاء السيدات كمستشارات أو خبيرات في المحاكم؟
ـ هذا غير مطروح لدينا في المعهد لأنه يقتصر على تأهيل الرجال فقط، أما النساء فهذا غير مطروح.
هل هناك مناهج مرافقة تحث الطلاب على التوسط في الأحكام والأخذ باللين والرفق؟
ـ نحرص في الحقيقة عند اختيار عضو هيئة التدريس على أن يكون من ذوي الكفاءة العلمية والإدارية العالية ويمكن للأستاذ أن يغطي هذا الجانب أثناء تدريسه للطلاب. نحرص على أن يقوم الأستاذ بذلك.
هل قمتم بإعداد دورات للكادر التدريسي للاهتمام بهذه الجوانب؟
ـ الجامعة برئاسة معالي مديرها خطت خطوات واسعة في سبيل تطوير أعضاء هيئة التدريس، والعضو يشارك في دورات داخلية وخارجية، كما أن الجامعة تشجع على أن يلتحق عضو هيئة التدريس في جميع الدورات التي قد تخدمه في تخصصه سواء كانت في الداخل أو الخارج.
الطاقة الاستيعابية
كم تبلغ طاقة المعهد الاستيعابية السنوية، وما هو العدد الذي تطمحون إليه؟
ـ لدينا حاليا 771 طالبا موزعين على قسمي الفقه المقارن وعلى قسم السياسة الشرعية ودبلوم العلوم الجنائية. هذا هو العدد الحالي. المعهد يشهد الآن إقبالا منقطع النظير وقد يكون القبول في الفصل القادم لعدد 100 طالب لقسم الفقه المقارن لمرحلتي الماجستير والدكتوراه ونفس العدد لقسم السياسة الشرعية.
إذن ستحاولون الوصول إلى عدد 200 طالب في القسمين؟
ـ نعم.
أغلب القضايا الجنائية تتعامل مع قوانين وضعية، هل تأخذون هذا في حسبانكم بالنسبة للمناهج؟
ـ بالنسبة للقضايا الجنائية فهي كغيرها من المقررات الأخرى تدرس وفق الشريعة الإسلامية وهي دراسة مقارنة بين الأحكام الشرعية والأنظمة الوضعية.
هل تم استبعاد أحد أعضاء هيئة المعهد لتشدده أو حمله فكرا متشددا؟
ـ لم يحدث أبدا لأننا نحرص منذ البداية على ألا يلتحق بالمعهد إلا من هو مؤهل في جميع النواحي.
اهتمت جامعة الإمام بقضية التعليم عن بعد، فهل هناك نية لاعتماد هذا الأسلوب في المعهد؟
ـ هذا السؤال يوجه لعميد معهد التعليم عن بعد، ولكن بالنسبة لنا في المعهد والبرنامج الذي تم استحداثه فيه فهو التعليم الموازي (المسائي) لمن لا تسمح له ظروفه بالالتحاق بالمعهد صباحا فأتاحت له الجامعة المجال لدراسة نفس المقررات التي يدرسها المعهد صباحا.
دورات علمية
هل هناك دورات عملية لطلاب المعهد العالي للقضاء في المحاكم؟
نعم. إذا تطلبت المواد الزيارة فإن الأستاذ يقوم بالزيارة المعنية ولدينا في المعهد المحكمة الصورية وهو أسلوب عملي لتطبيق مقرر المرافعات الشرعية فيطبقونها في نفس المحكمة الصورية، ولكن إذا كانت طبيعة المقرر تستلزم أن يقوم الطلاب بزيارة الأدلة الجنائية مثلا فإن المعهد يقوم بالتنسيق والترتيب ليقوم الطلاب بالزيارة.
بالنسبة للقضايا العصرية مثل قضية تكافؤ النسب كيف يمكن للقضاة الجدد التعامل معها ضمن إطار المناهج المحددة؟
ـ تكافؤ النسب ليس مطلبا شرعيا والنبي صلى الله عليه وسلم وصحابته لم يعتبروا ذلك وإنما تجدهم يتزوجون من العربيات وغيرهن، هذا الأمر أثير أخيرا وقد تكون الصحافة ضخمته أكثر بحكم صدور أحكام بتكافؤ النسب. هذا يرجع لاجتهاد القضاة ولكني شخصيا أرى ألا ينظر ذلك.
هل تحاولون نقل وجهة النظر هذه إلى الطلاب لأن بعض القضايا التي يكون فيها تشدد قد تسيء للقاضي وسمعة القضاء؟
ـ القضاة لهم اجتهاداتهم فالمناهج التي تدرس تغطي هذا الجانب. منهج فقه الأسرة يغطي جميع الجوانب ومن بينها تكافؤ النسب.
في الإسلام لا يوجد اعتبار لتفاوت النسب؟
ـ الاعتبار للتفاوت في الدين ولكن رأيي الشخصي أنه لا يوجد هذا في الإسلام وفي النهاية فإن القضاة لهم اجتهاداتهم ومستنداتهم.

كيف نفرق بين زوج وزوجته مع عدم وجود مستندات على ذلك؟ لاسيما أن الجمع بينهما تم بعقد شرعي توفرت فيه الضوابط والشروط؟
ـ شخصيا لا أرى مبررا للفصل بين زوجين اقترنا بعقد شرعي ليس عليه مآخذ.
كلمة أخيرة حول المعهد وماذا تريدون؟.
ـ نريد أن يكون المعهد متميزا في مخرجاته وأن يلبي الخريجون احتياجات سوق العمل، ونطمح في أن يواكب المعهد الأنظمة القضائية الجديدة التي صدرت.

مدير شرطة منطقة حائل لـ "عكاظ":

نظام مكافحة الإتجار بالبشر يجسد مبادئ الإسلام

المصدر: جريدة عكاظ)(الخميس 1430/07/23هـ) 16/ يوليو/2009 العدد : 2951
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090716/Con20090716291866.htm

متعب العواد ـ حائل

أكد مدير شرطة منطقة حائل اللواء ناصر بن عبد الله نويصر لـ «عكاظ» أن نظام مكافحة جرائم الإتجار بالبشر الذي أقره مجلس الوزراء يجسد واقعيا المبدأ الإسلامي الذي لا يقر مثل هذه الممارسات.
وأوضح أن الإتجار بالبشر عمل ممقوت تأباه الفطرة السليمة ولا يقره الشرع؛ لكونه يتنافى مع الكرامة الإنسانية التي أقرها الإسلام، وهذه البلاد تقوم في حكمها على الشريعة الإسلامية.
واعتبر نويصر صدور هذا النظام من الإنجازات المتلاحقة التي تحققها حكومة خادم الحرمين الشريفين في سبيل التطوير التشريعي لكافة الأنظمة؛ لضمان مسايرته كافة المتغيرات والعمل على ملاحقة الظواهر الإجرامية المستحدثة.
وبين أن النظام رسخ حماية ملائمة لفئة اجتماعية قد تتعرض للأذى من خلال حظره الإتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال وبأية وسيلة، ومن ذلك الإكراه أو التهديد أو الاحتيال أو الخداع أو الخطف أو استغلال النفوذ أو إساءة استعمال السلطة.
وأوضح أن نص النظام على عقوبة هذه الجريمة بالسجن مدة لا تزيد عن 15 عاما أو غرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معا تمثل ردعا لهذا العمل الشنيع، كما بينت مضامين نصوص النظام الظروف المشددة لهذه الجريمة حال ارتكابها ضد المرأة أو أحد من ذوي الاحتياجات الخاصة أو ضد طفل أو كان مرتكب الجريمة زوجا للمجني عليها أو أحد أصوله أو فروعه أو وليه أو كانت له سلطة عليه أو كان مرتكبها موظفا من موظفي إنفاذ الأنظمة.
وتتسق تأكيدات اللواء نويصر مع ما ذكره الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس لـ «عكاظ» بأن إقرار نظام مجلس الوزراء لهذا النظام يمثل ضمانة إضافية لأنظمة حقوق الإنسان الموجودة في المملكة.

طلاق طفلة من زوج يكبرها بـ25 عاما

المصدر: جريدة عكاظ)(الخميس 1430/07/23هـ) 16/ يوليو/2009 العدد : 2951
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090716/Con20090716292046.htm

محمد العنزي ـ الدمام

شهدت إحدى المحاكم الشرعية في المنطقة الشرقية طلاق فتاة تبلغ من العمر 12 عاما، من زوج يكبرها بـ 25 عاما.
وقال لـ «عكاظ» مصدر قضائي: إن والد الفتاة الصغيرة زوجها دون موافقة أشقائها، مما دعاهم إلى الاعتراض على تزويجها في المحكمة بحجة صغر سنها، إضافة إلى أسباب أخرى متعلقة بالزوج، وعند استدعاء الزوج وافق على تطليقها بناء على طلب أشقائها.
يذكر أن عدة محاكم شرعية شهدت خلال الفترة الماضية، رفع دعاوى قضائية لتطليق فتيات صغيرات تم تزويجهن، وقد تم البت في بعضها، فيما لا يزال البعض منها قائم حتى الآن.

"حقوق الموظفين" تلغي قرار نقل 4 فنيين من مستشفى متخصص بجدة

المصدر: جريدة المدينة السبت، 18 يوليو 2009
http://www.al-madina.com/node/161196

طلال عاتق ـ جدة

أوقفت إدارة حقوق الموظفين بوزارة الصحة قرارا أصدرته صحة جدة يقضي بنقل 4 فنيين من مستشفى متخصص في جدة إلى مواقع أخرى وطالبت ادارة حقوق الموظفين ـ بناء على شكوى تقدم بها الفنيون لوزير الصحة ـ بتقديم ما استند عليه قرار النقل.وكان مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي باداوود قد أصدر قرارا بتأجيل تنفيذ قرار النقل مؤقتا الى حين النظر في شكوى الفنيين والتي تم الاستناد فيها على طلب مدير المستشفى المتخصص لنقلهم بسبب انهم على غير ملاك المستشفى، ونقلهم حسب ملاك وظائفهم لوجود 35 عاملا مسجلا على المختبر في المستشفى الذي يديره، واستند مدير المستشفى الى ان عددا من هؤلاء الموظفين يعملون في اقسام اخرى غير المختبر بالمستشفى بالرغم من وجود نقص في عدد الفنيين والاخصائيين ببعض مختبرات مستشفيات المحافظة الاخرى. من جانبه اكد فني المختبر سعد الغامدي وهو أحد المشمولين بالقرار انه وثلاثة من زملائه على ملاك المستشفى المتخصص وليس على ملاك جهات اخرى وبناء على ما يمتلكونه من خطابات رسمية تؤكد ان ملاكهم على المستشفى وهو ما صدر بناء عليه قرار الغاء نقلهم الى جهات اخرى. والخمسة الفنيين الذي صدر قرار بنقلهم على ملاك وظائفهم هم لمياء عمر الملوش وسعد محمد الغامدي ومحمد حماد الحربي وصالح محمد العرابي وهؤلاء صدر قرار بتأجيل قرارات نقلهم مؤقتا فيما لم يصدر قرار ايقاف بحق الفنية الخامسة وهي فاطمة الزهراء محمد الانصاري اخصائية مختبر احياء دقيقة .

دراسة: العادات الاجتماعية والزواج المبكر يحدان من الاستفادة من تعليم البنات بالمملكة

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 رجب 1430 - 18 يوليو 2009 العدد 3214 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3214&id=110547&groupID=0

الدمام: سلمان محمد

أكدت دراسة متخصصة أصدرتها مؤسسة بوز آند كومباني المتخصصة في مجال الاستشارات الإدارية، أن هناك تقدما ملحوظا في تعليم البنات في السعودية، وانتقدت الدراسة بعض العادات الاجتماعية والزواج المبكر، مشيرة إلى أنهما يحدان من الاستفادة الحقيقية من الخريجات ومشاركتهن في عمليات التنمية.

و طالبت الدراسة التي تحمل عنوان "تعليم البنات في السعودية: الطريق إلى الأمام" بالمزيد من الجهود على مستوى الدولة حتى تتوفر للنساء فرص تعليم متساوية وضمان استفادتهن من دراستهن، لاستئصال الأمية، وللحصول على التدريب المهني، وتهيئة سياسة التحديث لتتناسب مع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في المملكة والدول العربية، مشيرة إلى أن نجاح المجتمع يعتمد على كيفية استثماره لجميع عناصره.

وقالت الدراسة التي أعدتها المستشارة الدكتورة منى صلاح الدين المنجد إن الحكومة أنفقت مبالغ طائلة على التعليم العام، ولكن ذلك لم يتوافق مع زيادة مماثلة في إنتاجية النساء.. فما حصل هو أن هذه النفقات أدت إلى زيادة في أعداد مدارس البنات، ولكن جودة التعليم تأثرت سلبا بذلك، منوهة بأن إعادة هيكلة التعليم ركزت بشكل أساسي على إحداث تغييرات في البنية التحتية، وأبنية المدارس، وتعيين المدرسات، وإصدار مناهج مثقلة بالمعلومات، كما نجحت الحكومة على مدى السنوات الأربعين الأخيرة في بناء بنية تحتية للتعليم، أدت إلى زيادة في أعداد الملتحقات بالمدارس والجامعات وإلى تقليص أعداد الأميات، ولكن أدى التباين بين المهارات التي تتعلمها الطالبات في المدارس وبين احتياجات سوق العمل إلى نسبة بطالة عالية بين السعوديات، وإلى زيادة الحاجة إلى العمالة الخارجية..

وأضافت الدراسة أن استثمار ما تتعلمه النساء أمر مهم جدا لتقدم المملكة، فهو يرتبط بمعايير تشير إلى تطور الموارد البشرية كالتقليل من النمو السكاني، ومعدلات الوفاة، وتحسين الصحة والتغذية، والتقليل من نسب الأمية.

تحسين كفاءة التعليم

وأكدت الدراسة على أن الحكومة جادة حيال تحسين كفاءة تعليم البنات فقد بدأت بتطبيق سياسة إصلاح جديدة والعمل على سلسلة من المبادرات منها : توصيات اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري الذي عقد في نوفمبر 2006 بعنوان "التعليم: الوضع الحالي وطرق التطوير"، حيث قررت الحكومة عددا من هذه التوصيات من شأنها تدقيق نظام التعليم في السعودية وتحسينه عن طريق تبني استراتيجية تعليم شاملة، كما قررت الدولة مراجعة وتحديث المناهج والمواد بشكل مستمر، وأن تطور من مستوى العمل لدى المدرسات والإداريات، وتحسن البنية التحتية، وترفع من مستوى البحث العلمي.. وأشارت إلى مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام "تطوير" وأنه إجراء تعليمي جديد استحدث لتغيير نظام التعليم ومساعدة الطلاب في الحصول على المعرفة والخبرات.

أما جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للبنات ـ حسب الدراسة ـ فقد صممت لتكون أحد أكبر مراكز التعليم العالي للبنات في السعودية بتوفير فرص تعليم جديدة لهن ليدخلن سوق العمل. ستحتوي الجامعة على 15 تخصصًا مختلفًا للدراسة. كما ستشمل على سكن مزود بخدمات عامة يستوعب 40 ألف طالبة وعضوة في الجامعة بحلول عام 2010.

معيقات تعليم البنات

وتحت عنوان "معيقات تعليم البنات في السعودية" تقول الدراسة إن قانون الجامعات السعودية، وقانون الخدمة المدنية، وقانون العمل والعمال تعامل المرأة السعودية كما يعامل الرجال مع أخذ بعض الأمور بعين الاعتبار طالما أن هذه المعاملة تتوافق مع الشريعة الإسلامية، إلا أن هناك قصورا تعود أسبابه إلى مزيج من العادات والتقاليد، والمعتقدات الاجتماعية، وإلى مبادئ تقف عقبة في طريق تطبيق هذه القوانين، فتحد بالتالي من فرص النساء في الحصول على التعليم أو إكماله. فالزواج المبكر وانخفاض مستوى الوعي بالقيمة الثقافية والاجتماعية لتعليم البنات يشكلان تحديا رئيسيا.

وقالت إن المشكلة تظهر جلية أكثر بين الفتيات، فعندما تصل الفتاة سن البلوغ، أو عندما ينهين تعليمهن الثانوي فإنهن كثيراً منهن يتركن المدارس ليتزوجن.. ويشير تحليل دقيق وسنوي لعدد الطالبات اللواتي تخرجن من المدارس الثانوية بين العامين 1996 و2004 وعدد الطالبات اللواتي التحقن بالجامعة في السنة ذاتها إلى أن معدل اللواتي يخترن عدم دخول الجامعة يفوق 25%. كما أن نسبة ترك الفتيات للجامعة بلغت 60% في عام 2005.

وتطرقت الدراسة إلى مسألة الضعف في مناهج تعليم البنات، وإلى النقص في عدد المعلمات ذوات الكفاءات العالية ، وأشارت إلى أنه رغم تخريج آلاف السعوديات من الجامعات كل عام، إلا أن الاستفادة منهن بشكل فعال لا تتم بسبب مشاكل تتعلق بتوفر فرص العمل والقيود المفروضة عليها إن توفرت.

قيود العادات الاجتماعية

وقالت الدراسة إن الزواج المبكر أي "قبل سن السادسة عشرة" ما يزال معضلة في المجتمع السعودي تعيق تعليم الفتيات بما فيها من مسؤوليات، فتؤثر سلبا على فرص حصولهن على وظائف وبالتالي يتأثر الوضع الاقتصادي للأسرة، كما تؤثر هذه المشكلة سلبا على صحتهن بكونهن عرضة لخطر الموت الذي يتسبب به الحمل والإنجاب،مبينة أن الهيئة السعودية لحقوق الإنسان أطلقت حملة لتحديد السن الأدنى للزواج بـ17 للبنات و18 للذكور.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تحديد السن الدنيا للزواج بـ 18 عاما للرجال والنساء، وإنشاء هيئة وطنية تعنى بشؤون النساء ليتاح لهن المشاركة في قرارات هامة، وتطبيق استراتيجية تعليمية وطنية تأخذ بعين الاعتبار احتياجات البنات والنساء الاجتماعية والاقتصادية، ومراجعة، وتقييم وإصلاح جميع مناهج البنات، واستبدال الطرق التقليدية في تعليم البنات كالتلقين بتقنيات ومهارات جيدة.

ودعت الدراسة إلى التخلص وبشكل تدريجي من جميع قيود العادات التقليدية التي تثقل كاهل النساء وذلك عن طريق التعليم والتوجيه إلى قبول النساء كشقائق للرجال في المجتمع.

يذكر أن بوز أند كومباني هي شركة متخصصة في مجال الاستشارات الإدارية حول العالم تقدم الخدمات الاستشارية لكبريات الشركات والوزارات والهيئات الحكومية والجهات الأخرى..

أب يمارس "أبشع" أنواع العنف ضد ابنه ذي الـ18 شهراً ... وجهات تتهيأ لتقويم سلوكه العدواني

المصدر: جريدة الحياة الأحد، 19 يوليو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/39503

القطيف - شادن الحايك

سيطر الذهول والصدمة على الاختصاصيين المشاركين في حملة «معاً لمنع الإساءة إلى الأطفال»، حين اكتشفوا تعرض طفل لم يكمل شهره الـ18، إلى عنف متواصل من والده. وقالت المشرفة على الحملة المقامة ضمن مهرجان «صيف القطيف 2009» الاختصاصية النفسية سلمى العالي: «حضرت أم مع طفلها البالغ من العمر عام ونصف العام، وأبلغتنا أنه يتعرض إلى الضرب المبرح من والده، واتضح من خلال الحديث مع الأم ،التي كانت تتحدث بصعوبة بالغة، لأنها كانت مشوشة ومشتتة الذهن، أن البيئة التي عاش فيها الأب كان التعامل بالضرب سائداً فيها، فيما كانت بيئة الأم قائمة على التفاهم. فكان زوجها يتعامل مع ابنه بالطريقة ذاتها، إلى درجة أنه كان يرفع طفله ويرمي به على الأرض»، موضحة في مثل هذه الحالة هناك «إسعافات أولية، ومتابعة للحالة، كما أعطينا الأم أرقاماً للتواصل، ونعتزم استدعاء الأب في محاولة لتعديل سلوكه العدواني»، مشيرة إلى أن بعض الآباء «لا يستجيبون، ولكن بطرق غير مباشرة؛ باستطاعتنا تعديل سلوك الأب».

وتهدف الحملة ،التي شارك فيها اختصاصيون متطوعون ومهتمون في حقوق الطفل، إلى «اكتشاف مشاكل الطفل، وتوجيه الأسرة إلى أساليب التعامل مع الطفل». وأضافت العالي «ركزنا على اختيار مختصين في جميع المجالات، فلو التقى الاختصاصي الاجتماعي مع حالة، واتضح أنها نفسية، يحيلها إلى الاختصاصي النفسي، وأن اكتشف أنها مرتبطة بالتغذية، تحال إلى اختصاصية التغذية».

وتضمنت الحملة مرسماً حراً للطفل، ورسماً على الوجوه، وتلوين حقوق الطفل، وهو عبارة عن رسوم تعبر عن واحد من حقوق الطفل. كما يدون الطفل عبارات مثل «من حقي أن أعيش في أسرة سعيدة». وقالت العالي: «استقبلنا أكثر من 50 حالة خلال يومين، تعاني من مشاكل سلوكية، أبرزها العناد، والعصبية، والغيرة، والإهمال، منها مراهقة (17 عاماً)، تشكو من إهمال والديها لها، إذ أن الوالدين مرتبطين بعمل»، مشيرة إلى أنه أكثر الاستشارات كانت «سلوكية».

بدوره، أشار الاختصاصي الإكلينيكي أحمد السعيد، الذي شارك في الحملة، إلى أن أكثر الاستشارات كانت حول التعامل مع الأطفال، ومن الحالات اللافتة إلى الانتباه، كانت «استشارة أب حول ابنه (10 أعوام)، وهو متفوق في دراسته، إلا انه لا يحترم أحداً في المنزل، ما يسبب إحراجاً إلى أهله. كما أنه لحوح ويطلب الهدايا في شكل مستمر»، مؤكداً على أهمية «درس الحالة، فقد سمعت من طرف واحد، وهو الأب، ولا اعلم ما وجهة نظر الأم، كما أنه لا بد من الجلوس مع الطفل، على انفراد»، مشيراً إلى أن العلاج في مثل هذه الحالات، التي يُشترط فيها أن يكون الولد على قناعة من داخله بأهمية العلاج، عبارة عن «استخدام جدول الأنشطة، أي أن لكل يوم نشاط معي، كالتركيز ليوم واحد على معاملته في المحيط الأسري، ليوضع له عبارات جميلة، وهو بمثابة جدول معاملة، وفي نهاية الأسبوع يقرر له مكافأة معينة، ثم يخضع إلى مرحلة ثانية من العلاج، تتراوح مدتها بين 10 أيام إلى أسبوعين، ليحصل على المكافأة وتقدير الآخرين، ولا بد أن يتركه الأهل يعتمد على نفسه، فيحاول إثارة بعض المشاكل للفت لانتباه، والخطأ الكبير استجابتهم إلى طلباته، ليطيعهم». كما أشار إلى حالة أخرى لطالبة (11 عاماً)، متفوقة أيضاً في دراستها، ولكنها «ترفض العلاقات الاجتماعية، وترفض الخروج من المنزل، ولا تربطها أي علاقة صداقة مع زميلاتها في المدرسة، إلا أن والديها أكدا أن علاقاتهما الاجتماعية ممتازة، وهذا يشخص على انه انطواء، وليس خجلاً، فالخجل أن تريد ولا تقدر، ولكنها لا تريد الارتباط في

علاقات اجتماعية. وعلى للأسرة أن تجد حلاً للمشكلة، كي لا تتمحور شخصيتها على هذا النحو، وأن يعطوها مجالاً كي لا تبني شخصيتها على الانعزالية».
وأضاف السعيد، «تركزت استشارات الأمهات على تعاملهن مع أبنائهن، فكانت اغلبها حول الطفل العصبي والعنيد، وكيفية التعامل معه»، مستشهداً بحالتين تواجدتا في موقع المهرجان، «أصيبتا بحالة من الهلع والخوف، بسبب الأشخاص الذين كانوا يرتدون لباس الشخصيات الكرتونية، فحضرت الأمهات للسؤال عن كيفية التعامل مع هذه المشاعر». وقال: «في مثل هذه الحالة، على الأهل عدم إرغام أبنائهم على تقبل الأمر»، مؤكداً أن «هناك انفتاحاً كبيراً من قبل الأسرة على الاستشارات النفسية والسلوكية، فبعض الأسر حضرت من أماكن بعيدة، للحصول على استشارة».

قدمت إعانات فورية لأسرتيهما

لجنة السجناء تتفاعل مع حالتي مريضتين

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/07/26هـ) 19/ يوليو/2009 العدد : 2954
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090719/Con20090719292676.htm

افتخار باحفين ـ جازان

تفاعلت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في منطقة جازان مع الوضع الصحي لسيدتين سعوديتين من أسر السجناء، وتابعت منذ الساعات الأولى لصباح يوم أمس إجراءات نقلهما إلى مستشفى حكومي في المنطقة، لإجراء عمليتين جراحيتين لهما.
وأوضح رئيس اللجنة علي موسى زعله أنه تم إيفاد المنسقة العامة للشؤون النسائية عائشة شاكر الزكري إلى المستشفى للاطمئنان على السيدتين، وبحث الحالة الاجتماعية والمعيشية لأسرتيهما. إضافة إلى تقديم إعانة مالية فورية من اللجنة لتأمين المتطلبات الضرورية لأبناء وبنات المريضتين أثناء فترة تنويمهما.
ولفت إلى أن اهتمام اللجنة بهما يأتي في إطار مفهوم الرعاية الشامل الذي تحرص على تطبيقه لخدمة الفئات المستهدفة من النزلاء والمفرج عنهم وأفراد أسرهم، منوها بالتعاون الإيجابي من قبل مديرية الشؤون الصحية، ومبادرة مركز طبي خاص تكفل بعلاج أسر السجناء وتقديم كافة الخدمات الطبية لهم مجانا.

لجنة من 3 وزارات لدراسة توظيف 9 آلاف خريجة

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/07/26هـ) 19/ يوليو/2009 العدد : 2954
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090719/Con20090719292461.htm

عيسى مبهي ـ جازان

تعكف لجنة ثلاثية من وزارات المالية والتربية والتعليم والخدمة المدنية، على دراسة أوضاع أكثر من تسعة آلاف معلمة على قوائم خريجات معاهد المعلمات في مختلف مناطق المملكة، كانت قد حرمتهن الخدمة المدنية من المفاضلة على الوظائف التعليمية منذ ثلاث سنوات. وأوضح لـ «عكاظ» مصدر في وزارة الخدمة المدنية أن اللجنة الثلاثية تعمل على حصر العدد الفعلي لخريجات المعاهد المتبقيات من دون وظائف في جميع مناطق المملكة، منذ إغلاق تلك المعاهد عام 1418هـ، مضيفا أن اللجنة تهدف إلى إيجاد حلول تكفل فرصا وظيفية للخريجات مستقبلا في وظائف إدارية داخل مدارس وزارة التربية والتعليم.وتشمل الوظائف المقترحة إتاحتها للخريجات: مشرفات، مراقبات مدارس، مشرفات مقاصف مدرسية، مشرفات حضور وغياب، إدخال بيانات المدرسة، ملاحظة مدرسية، ومساعدة معلمة.

يشار إلى أن عددا كبيرا من خريجات المعاهد كن يشغلن وظائف على بند محو الأمية، غير أن قرار وزارتي التربية والخدمة المدنية بإلغاء البند تسبب في تسريح الكثيرات منهن، ما دفعهن إلى المطالبة بتوظيفهن أسوة بخريجات البكالوريوس.

إخضاع قاتل أطفاله الثلاثة إلى فحص المخدرات

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/07/26هـ) 19/ يوليو/2009 العدد : 2954
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090719/Con20090719292701.htm

عادل الثبيتي، محمد سعيد الزهراني، عبد الله الميقاتي، عبد العزيز الربيعي ـ الطائف

أحالت الجهات الأمنية ملف قاتل أبنائه الثلاثة في الطائف إلى اللجنة الطبية الشرعية لتصدر تقريرها نهاية الأسبوع المقبل، وبناء عليه يتم استكمال التحقيق معه حال ثبوت سلامة قواه العقلية أو بقائه في مستشفى الصحة النفسية إذا ثبت عكس ذلك. وفيما لا يزال الجاني تحت الحراسة المشددة في مستشفى الصحة النفسية؛ نظرا لحالة الهياج التي يعانيها حتى مع جرعات الأدوية المهدئة التي أعطيت له خلال الـ48 ساعة الماضية، تكشفت لـ «عكاظ» تفاصيل جديدة حول وضع أسرته. وتبين أن مساعي الصلح بين الجاني وزوجته كانت على مشارف الانتهاء، وكان من المقرر أن تتسلم الأم أطفالها الثلاثة قبل رمضان في محاولة لرأب صدع الخلاف مبدئيا بين الزوجين، على أن تعود الزوجة إلى بيتها لاحقا، حيث أوضحت المصادر أنها تقيم حاليا في منطقة تبوك مع أسرتها بعد تردي الأوضاع مع زوجها منذ شهرين. وأفادت المصادر ذاتها أن الجهات الأمنية في منطقة تبوك (حيث إقامة الأم مع أسرتها) لم تبدأ بعد التحقيق مع الزوجة نظرا لحالتها النفسية البالغة السوء.وأفاد عدد من سكان حي القمرية الذي شهد أعنف جرائم العنف الأسري بأن الجاني لم تظهر عليه أية تصرفات غريبة، ولم يعهدوا عليه من قبل إثارة المشاكل منذ سكنه في الحي قبل عدة أشهر، مؤكدين أن خبر الحادث سبب لهم صدمة قوية، وتسبب في فجعة وحزن كافة سكان الحي.

وأوضحت مصادر قضائية لـ «عكاظ» أن قضايا القتل يحدد لنظرها 3 قضاة لعظم الشأن، مشيرة إلى أن لكل قضية ظروفها وحيثياتها، وأن قاعدة لا يقتل الوالد بولده لها ظروفها ولا تطبق في كل قضايا قتل الآباء لأبنائهم، وقد يكون التعزير يستدعي القتل.

خالد الفيصل يعتمد برنامجا لحماية المجتمع من التدخين والمخدرات

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/07/26هـ) 19/ يوليو/2009 العدد : 2954
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090719/Con20090719292669.htm

أحمد علي الكناني ـ جدة

اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة الرئيس الفخري للجمعية الوطنية للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في منطقة مكة المكرمة، البرنامج الثاني الذي ينفذه فرع جمعية "كفى" في محافظة القنفذة خلال هذا العام. ويحتوي البرنامج على أنشطة تهدف إلى زيادة نسبة الوعي لدى جميع شرائح المجتمع من أضرار التدخين والمخدرات، إضافة إلى معرض مصاحب يتم من خلاله التعريف بمكونات التبغ والمواد المستخدمة في صناعة السجائر، وعرض حي لنقل تجارب بعض المدمنين وقصتهم مع المخدرات بعدما تعافوا منها. ودشنت فرع الجمعية لهذا الغرض صالة رياضية لمساعدة الشباب الراغبين في الإقلاع عن التدخين بإشغال وقتهم بما يعود عليهم بالنفع والصحة وتكوين بيئة صحية تحفز المدخنين في ترك هذه العادة.

مجهولة تهرب من مستشفى خاص بالمدينة بعد الولادة

خرجت بحجة سحب أموال من الصراف وتركت المولود بالمستشفى

المصدر: جريدة الوطن الأحد 26 رجب 1430 - 19 يوليو 2009 العدد 3215 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3215&id=110642&groupID=0

المدينة المنورة: علي العمري

كشفت عملية هروب سيدة مجهولة الهوية من أحد المستشفيات الخاصة في المدينة المنورة بعد ساعات من وضع مولودها، عن تهاون إدارة المستشفى في تسجيل بيانات السيدة التي ظلت لمدة يومين دون أن يطلب منها وثيقة رسمية توضح هويتها، الأمر الذي اعتبرته مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة مخالفا للأنظمة والتعليمات.

وكانت السيدة التي بدا أنها تحمل جنسية أفريقية وتتجاوز الثلاثين من العمر، قد راجعت طوارئ المستشفى بمفردها عصر يوم الأربعاء المنصرم بعد أن شعرت باقتراب موعد الولادة، ليقرر الأطباء بعد معاينتهم لحالتها أنها تمر بمرحلة المخاض.

وعوضا عن تسجيل بياناتها من واقع وثيقة رسمية، اكتفى العاملون في المستشفى بتسجيل معلومات شفهية أدلت بها السيدة، والتي اتضح لاحقا للمحققين أنها معلومات مغلوطة ولا أساس لها من الصحة.

وما أن استردت السيدة عافيتها في اليوم التالي حتى غادرت غرفتها متجهة إلى قسم الاستقبال في بهو المستشفى، طالبة إرشادها إلى أقرب ماكينة صراف حتى تتمكن من الوفاء بالمطالبات المالية للمستشفى، غير أن تأخرها في العودة إلى المستشفى دفع بالإدارة إلى إبلاغ الأجهزة الأمنية التي باشرت الوقوف على الحادثة والتحري عنها، وإيداع المولود مستشفى النساء والولادة، فيما تبين من خلال التدقيق في البيانات التي أدلت بها السيدة للمستشفى أنها غير حقيقية ومختلقة.

واعتبر مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور خالد عبدالعزيز ياسين هذا الإجراء مخالفة صريحة للأنظمة، مبينا أن هناك لوائح وتعليمات تنظم عمل المؤسسات الطبية الخاصة، ومن ذلك الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة الولادة ومنها التأكيد على أهمية إبراز كرت العائلة أو الإقامة بالنسبة لغير السعوديات إلى غير ذلك من الإجراءات الأخرى. وأشار إلى أن تجاهل تلك الأنظمة أو التهاون في تطبيقها يعد مخالفة تستوجب النظر والمساءلة من قبل الجهة المعنية بذلك في مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة.

إلى ذلك، أشار مصدر مسؤول في المستشفى - فضل عدم ذكر اسمه - إلى أن السيدة كانت قد وصلت إلى المستشفى وهي في حالة حرجة، الأمر الذي جعل الأطباء يقدمون هدف إنقاذ حياتها عن غيره من الاعتبارات الأخرى، موضحا أن إدارة المستشفى لم تغفل الجانب الإجرائي المتعلق ببيانات هوية السيدة غير أنها كانت تجهش بالبكاء، وتدعي أن بينها وبين زوجها خلافا وأنه يقيم في منطقة القصيم، وسيصل لرؤية المولود خلال ساعات، وذلك قبل أن تفاجأ إدارة المستشفى باختفائها.

يذكر أن الحادثة تعد الثانية وذلك بعدما تلقت الدوريات الأمنية بلاغا من قبل أحد المواطنين حول وجود مولود داخل كرتون على قارعة الرصيف في حي الأعمدة، ليباشر الهلال الأحمر نقله إلى مستشفى النساء والولادة والأطفال، فيما فتحت الشرطة تحقيقا حيال الحادثة.

انتخاب لجنة مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان في الوطن العربي

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 25 رجب 1430 العدد 13442
http://www.al-jazirah.com/139442/ln42.htm

الجزيرة - عبدالرحمن السريع

اختتمت في القاهرة أعمال ورشة العمل حول الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي نظمتها جامعة الدول العربية وجامعة جون هوبكنز الأمريكية بتصديق 10 دول عربية على الميثاق أحدثها المملكة العربية السعودية.. معربين عن تطلعهم إلى تسريع وتيرة الانضمام للميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وأشاد المشاركون بمبادرات بعض الدول العربية بإصدار قوانين لمكافحة ظاهرة الإتجار بالبشر وتشكيل عدد من اللجان لمتابعة تطبيق هذه القوانين.. معربين عن ترحيبهم بانتخاب لجنة حقوق الإنسان العربية كأول آلية عربية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان في الوطن العربي.

يذكر أن الورشة ناقشت على مدى يومين ثلاثة محاور أساسية هي حقوق الأقليات وحقوق المتهم والإتجار في الأفراد وسبل تعزيز حماية حقوق الإنسان في إطار الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وقد مثل من هيئة حقوق الإنسان في المملكة وفد مكون من د.عثمان المنيع عضو مجلس الهيئة المشرف على مركز النشر والإعلام والدكتور خالد العبيد عضو مجلس الهيئة والأستاذ صلاح الشارخ المشرف على إدارة المنظمات والعلاقات الدولية.

الجزيرة
Al-JAZIRAH
للصحافة والطباعة والنشر
أول صحيفة سعودية على الإنترنت

كرسي بقشان لأبحاث النحل بجامعة الملك سعود يشارك في تدريب الأسر المحتاجة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 25 رجب 1430 العدد 13442
http://www.al-jazirah.com/139442/ln15d.htm

(الجزيرة) - الرياض

أعطى كرسي بقشان في جامعة الملك سعود تربية النحل اهتماماً متميزاً كترجمة فعلية للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، المتمثلة في تنمية الوعي بأهمية نحل العسل والقيمة الغذائية والعلاجية والاقتصادية لمنتجاته لاستغلال الثروة النحلية بشكل أمثل، ورفع مدارك النحالين العلمية وتنمية قدراتهم المهنية.

وقد وضع الكرسي من أولويات مهامه تدريب النحالين بمختلف مستوياتهم، مركزاً على الأسر المحتاجة لإدخال مهنة تربية النحل في تحسين هذه الأسر.

وعلى ضوء اتفاقية التعاون المشترك بين كل من شركة باب رزق جميل للخدمات المحدودة ومؤسسة الملك خالد الخيرية وجمعية النحالين التعاونية لمشروع تأهيل وتدريب خمسين فرداً من أبناء محافظة قلوة بمنطقة الباحة على مهنة تربية النحل.

وكذلك اتفاقية التعاون بين جمعية النحالين التعاونية والكرسي سيتم تنظيم أربع دورات تدريبية تهدف إلى: تنمية معارف النحالين بالمفاهيم الأساسية لتربية النحل، التدريب على أسس تربية النحل الحديثة، التدريب على جميع العمليات النحلية وطرق رعاية الطوائف، التعريف بمنتجات النحل وأهميتها وطرق الإنتاج والحفظ، التعريف بالآفات والأمراض التي تصيب طوائف النحل والطرق المتبعة في تشخيص هذه الآفات والأمراض ومكافحتها.

صرح بذلك المشرف على كرسي المهندس عبد الله بقشان لأبحاث النحل الدكتور أحمد الخازم، مضيفاً أن من سيقوم بتنفيذ العمل التدريبي أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والباحثون والفنيون بالكرسي، وسيشتمل البرنامج التدريبي على محاضرات نظرية وتدريب عملي، موضحاً أن عملية التدريب مرتبطة بتقديم الدعم للأسر التي تم تدريب أبنائهم، وذلك لمساعدة هذه الأسر في البدء بمشروع يدر عليهم دخلاً لتحسين وضع معيشتهم، لذلك ستقوم شركة باب رزق جميل للخدمات المحدودة بتمويل كل أسرة بتكاليف إنشاء منحل قوامه خمسة وعشرون خلية مع كامل التجهيزات والأدوات، وذلك بعد أن يستكمل المتدرب الدورات التدريبية.

الجزيرة
Al-JAZIRAH
للصحافة والطباعة والنشر
أول صحيفة سعودية على الإنترنت

مستشارة اجتماعية تؤكد: ضعف مهارة الإنصات ساهم في خلخلة الحوار الأسري

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 25 رجب 1430 العدد 13442
http://www.al-jazirah.com/139442/ln16d.htm

الرياض - منيرة المشخص

اعتبرت مستشارة اجتماعية أن التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأفراد الذين يعيشون في داخل المجتمع، من أهم وسائل قوامة المجتمع وسلامته التربوية؛ ولهذا فإن الأسرة تقوم فيه بدور أساسي في بناء مجتمع متكامل من جميع جوانبه.

وقالت مها بنت محمد المسلم، وهي مستشارة اجتماعية ومدربة تنمية بشرية لـ(الجزيرة)، على هامش انتهاء فعاليات الورشة التدريبية للحوار الأسري التي نظمها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني على مدار ستة أيام: إيجاد حوار أسري فاعل بين أفراد الأسرة الواحدة من الضروريات الأساسية؛ فالحوار البيني في الأسرة الواحدة له أهمية قصوى في استقرار الأسرة ونمو أبنائها نمواً سليماً؛ فالأطفال الذين ينشأون في أسر متفتحة تنعم بحوار بناء نلحظ عليهم أنهم يتمتعون بالإيجابية في ذواتهم وفي فكرهم وآرائهم.

وأوضحت المسلم أن الحوار الهادف يقوم على أسس ثابتة بقيامه عليها يؤتي ثماره المرجوة منه، وذلك بأن يكون هادئاً بعيداً عن المؤثرات السلبية التي تفقد الشخصية تركيزها وهدوءها، والتي لو وجدت أخرجت الحوار عن مساره الطبيعي وأثمرت نتائج عكسية بطرفي المحاورة. وبيّنت: أهم معوقات الحوار الأسري بشكله الفاعل والمثمر من خلال الرصد الخاص الذي قمت به للعينات التي تم تحليلها ودراستها هو ضعف مهارة الإنصات - إن لم تكن معدومة في بعض العينات -؛ الأمر الذي أوجد خللاً فادحاً في ديناميكية الحوار الأسري، وعليه أوجه دائماً الأطراف المعنية بضرورة الاعتناء بهذا الجانب والتدريب عليه؛ حتى يحقق الحوار أهدافه المرجوة منه.

وأشارت مها المسلم إلى أنَّ مسؤولية الحوار الأسري لا يمكن أن يتحملها طرف دون آخر، سواء داخل الأسرة أو خارجها؛ فالحوار عملية تبادلية بين أكثر من طرف، ويجب أن يظل حياً في أذهان جميع الأفراد، وأن يكون خياراً استراتيجياً لكل منهم في التواصل مع البيئة المحيطة به.

وأردفت: لذلك أشدد دوماً على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تحميل فرد أو جهة مهما كانت مسؤولية فشل الحوار دون الآخر، وإن كانت هذه المسؤولية تختلف بنسب متفاوتة لأطراف المسؤولية من حيث تحملهم إياها.

وتواصل المستشارة الاجتماعية حديثها قائلة: يجب أن يكون الحوار سمة ظاهرة لجميع أفراد المجتمع من مؤسسات وأفراد؛ بحيث تكون هذه السمة ثقافة لازمة وطابعاً غالباً عليه.

فإن كان الأمر كذلك فسيصبح تدخل المؤسسات المجتمعية بمختلف أنواعها أمراً طبيعياً؛ لأنها ستقوم بواجبها المساند للحوار الأسري من حيث تقديم الاستشارات الأسرية أو الدورات التدريبية أو البرامج التربوية التي تحتاج إليها الأسر التي تعاني من إشكالية تطبيق الحوار الصحيح.

أخصائية في "منع الإساءة للأطفال":

أب يرفع ابنه في الهواء ويرميه على الأرض ليصبح رجلا

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1430-07-27هـ الموافق 2009-07-20م العدد 13184 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13184&P=1

جعفر الصفار - القطيف

كشفت الاخصائية النفسية سلمى العالي أن أغلب الحالات التي اطلعت عليها ضمن حملة «معا لمنع الإساءة إلى الأطفال» المصاحبة لمهرجان صيف القطيف 2009م كانت عبارة عن تعديل سلوك «غيرة، عناد، عصبية، دلال زائد» وأشارت إلى أن بعض المشاكل التي تتم بين الأهل تكون سبباً في عدم اتزان شخصية الطفل.

وأضافت: حضرت إلينا حالة عنف أسري تمارس ضد ولد عمره سنتان وبضعة شهور، مشيرة إلى أن الأب لديه مفهوم معين في التربية «صورة نمطية في التربية» تعتمد على الضرب فهو يرى أن تربيته كانت بالضرب وقد خرج منها رجلاً لذا هو يطبق تلك الطريقة على ولده التي طبقها عليه والده من قبل.

وقالت: الأب في هذه الحالة بحاجة إلى تصحيح تلك الأفكار، مبينة أن المشاركين بالحملة دورهم يقتصر على توجيههم وإبداء النصح لهم. يذكر أن الحملة التي اختتمت الأسبوع الماضي هدفت إلى اكتشاف مشاكل الطفل، وتوجيه الأسرة إلى أساليب التعامل مع الاطفال، وتضمنت الحملة مرسماً حراً للطفل، ورسماً على الوجوه.

وشارك كل من الأخصائي النفسي السلوكي أحمد آل سعيد والأخصائيتين الاجتماعيتين سلمى العالي وأمل الدار والأخصائية النفسية عبير عاشور وأخصائية التغذية ريدة الحبيب..

وكانت الحملة اكتشفت بالصدفة تعرض طفل 18 شهرا الى عنف متواصل من والده وضرب طوال اليوم لدرجة انه كان يرفع طفله في الهواء ويرميه في الارض.

تعيين 25 ملازماً قضائياً واعتماد نقل وندب وإعفاء عدد من القضاة

المجلس الأعلى للقضاء يوجّه بإعداد الدراسات اللازمة لدعم المحاكم .. وافتتاح "المتخصصة"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 رجب 1430هـ - 20 يوليو 2009م - العدد 15001
http://www.alriyadh.com/2009/07/20/article446077.html

الرياض- محمد العثمان:

أعلن المجلس الأعلى للقضاء عن عدد من القرارات الخاصة بالقضاة .

وقال آمين عام المجلس الأعلى للقضاء الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى ان المجلس الأعلى للقضاء عقد اجتماعه الرابع خلال الفترة 18- 1430/7/20ه وصدر عن المجلس القرارات الاتية:

اولاً: نظر المجلس في أسماء المرشحين للقضاء من خريجي الفصل الأول لعام 1429ه من كليات الشريعة في جامعات المملكة واصدر قراراً بتعيين (15) خريجاً على درجة ملازم قضائي .

ثانياً : اصدر المجلس قراراً بتعيين (10) ملازمين قضائيين على درجة قاضي (ب) لحصولهم على درجة الماجستير من المعهد العالي للقضاء .

ثالثاً : استعرض المجلس طلبات النقل المقدمة من بعض القضاة واتخذ بشأنها قراراً بنقل القضاة من أماكن عملهم الى الأماكن التي طلبوا النقل إليها حسب توفر قواعد النقل بحقهم وهم :

الشيخ احمد بن جمعان الغامدي من المحكمة العامة بنجران إلى المحكمة الجزئية بالطائف، الشيخ احمد بن صالح الوشمي من المحكمة العامة بحقل الى المحكمة العامة بالمدينة المنورة قاضي تنفيذ ، الشيخ بسام بن محمد العفيصان من المحكمة العامة بالعيون الى المحكمة العامة بالخبر، الشيخ خالد بن محمد الغفيص من المحكمة العامة بالقلوة إلى المحكمة العامة بالدوادمي، الشيخ دخيل بن سعود الحمد من المحكمة الجزئية بتبوك إلى المحكمة العامة بالدمام قاضي تنفيذ ،الشيخ رياض بن صالح الفواز من المحكمة العامة بالحصاة الى المحكمة العامة بالخبر قاضي تنفيذ ، الشيخ سعد بن حمود الناصر من المحكمة العامة بالروضة إلى المحكمة العامة في بقعاء،الشيخ سليمان بن إبراهيم الدخيل من المحكمة العامة بالخبر إلى المحكمة العامة بمكة المكرمة ،الشيخ عايض بن سعد ال مسبل من المحكمة العامة في خميس مشيط إلى المحكمة العامة في ابها قاضي تنفيذ،الشيخ عبد العزيز بن على ال شمخ من المحكمة العامة بالقضايا الى المحكمة العامة في بالجرشي ، الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز السحيمان من المحكمة العامة في رياض الخبراء إلى المحكمة العامة في بريدة قاضي تنفيذ ،الشيخ عقيل بن عبدالرزاق العقيلي من المحكمة العامة في القطيف إلى المحكمة العامة في الخبر،الشيخ محمد بن ابراهيم ال حزيمي من المحكمة العامة بالطوال الى المحكمة العامة بالعرضية الجنوبية ،الشيخ محمد بن عبدالله الرشودي من المحكمة العامة في ثار الى المحكمة العامة في حائل قاضي تنفيذ ،الشيخ مصعب بن محمد العسكري من المحكمة العامة في بارق إلى المحكمة العامة في جدة .

رابعاً : نظر المجلس في طلبات ندب القضاة بناء على المادة الثامنة من قواعد والضوابط المؤقتة لنقل القضاة واتخذ بشأنها قراراً بندب القضاة وهم :

الشيخ عبدالله بن محمد اللحيدان إلى المحكمة الجزئية بالرياض،الشيخ محمد بن جوهر الجوهر الى المحكمة الجزئية بالاحساء ،الشيخ عمر بن علي الحمد الى المحكمة الجزئية بالرياض،الشيخ تركي بن عبدالعزيز ال شيخ إلى المحكمة الجزئية بالرياض،الشيخ سلمان بن عبدالله الشمري بنقله إلى محكمة شعبة نصاب بالحدود الشمالية .

خامساً :ناقش المجلس في اجتماعه محاضر اللجنة المشكلة لدراسة أوضاع الملازمين والقضاة المنقطعين عن أعمالهم او طالبي الإعفاء وهم:

الشيخ ابراهيم بن صالح الدباسي ،الشيخ فهد بن نافل الصغير،الشيخ محمد بن عبدالله اليحيى ،الشيخ محمد بن فهد الفريح،الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الفحام ، تعديل مكان تعيين كل من فضيلة الشيخ ايمن بن عبدالله الدهيشي إلى المحكمة العامة بالإحساء،الشيخ محمد بن مبارك الدعليج إلى المحكمة العامة بجدة.

سادساً : نظر المجلس في طلب منح المعينين على درجة قاضي (ب) ممن لم يسبق لهم الملازمة التدرب على أعمال المحاكم وصدر عن المجلس قرار بمنح من يتم تعيينه بسلك القضاء من المعينين على درجة قاضي (ب) ولم يسبق لهم الملازمة من التدرب في المحاكم على مهمات واختصاصات عمله في القضاء لمدة أقصاها ستة أشهر وتفويض معالي رئيس المجلس في تمكين أصحاب الفضيلة من التدرب من خلال الندب في المحاكم العامة والمتخصصة التي يراها معاليه خلال مدة الندب.

سابعاً : تدارس المجلس ماورد من بعض القضاة من مقترحات حول تعديل القاعدة الثالثة من القواعد المؤقتة لنقل القضاة والدراسة المعروضة على جدول أعمال المجلس حيث اقر المجلس على تعديل القاعدة الثالثة من القواعد المؤقتة لنقل القضاة لتكون بالصيغة الآتية :(تجرى حركة نقل القضاة في جلستين على الأقل من جلسات المجلس خلال العام).

ثامناً : نظر المجلس في المحاكم والدوائر القضائية الشاغرة وكذلك المحاكم التي تحتاج الى تعزيز بالقضاة بناءً على الدراسة المقدمة في جدول أعمال المجلس واقر المجلس الإعلان عن الأماكن الشاغرة والبدء في استقبال طلبات الراغبين في النقل إليها من القضاة وذلك خلال الفترة من 8/ 7 الى 1430/9/12ه.

تاسعاً : اطلع المجلس على التقرير الإحصائي المقدم من الأمانة العامة للمجلس حول أعداد القضاة في المملكة وعدد القضايا الواردة الى المحاكم والنظرة المستقبلية في دعم المحاكم بالقضاة بما يلاقي حجم الأعمال وحاجة المحاكم الى الدعم لتحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله تعالى حيال سرعة انجاز القضايا ، ووجه المجلس بإعداد الدراسات اللازمة لدعم المحاكم بالقضاة وافتتاح المحاكم المتخصصة تنفيذاً لما ورد في نظام القضاء وآلية تنفيذه .

ختام البرنامج التأهيلي لكتاب الضبط بالمحاكم الشرعية في المنطقة

آل رقيب: على القضاة الالتزام بالدوام الرسمي .. و قوانين زواج القاصرات تحت البحث

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 رجب 1430هـ - 20 يوليو 2009م - العدد 15001
http://www.alriyadh.com/2009/07/20/article445996.html

الخبر – إبراهيم الشيبان تصوير - زكريا العبدالعال:

دعا رئيس محاكم المنطقة الشرقية الشيخ عبدالرحمن آل رقيب زملاءه القضاء بالانضباط والاهتمام بالدوام وأداء الأمانة للحفاظ على صورة القضاة بالمملكة، مشيرا إلى أن القاضي مثله مثل أي موظف آخر لديه من الأعمال الكثير وسيكون محل الحديث من الناس ويجب أن يشعر المواطن بأن القضاء في هذه البلاد يقومون عليه رجال أخيار ويلتزمون بما ألزم به ولي الأمر فالدوام ليس ملكا لأحد وإنما مربوط بمراجعين وموظفين وجهات أخرى .

وقال آل رقيب: بأن القضاة مسؤولون أمام الله وأمام ولي الأمر في انجاز معاملات المواطنين ولديهم مسؤولية كبيرة ليس فقط بالحضور وإنما في إنهاء جميع القضايا التي أمامهم، وعن الاهتمام بالدوام قال إنه سيحقق الكثير من الأمور التي تسد النقص الحاصل في القضاة، مشيرا إلى أن النظام الشامل ينص على أن الجلسات تبدأ من الساعة الثامنة صباحا حتى الواحدة ظهراً .وأكد بأن النظر بالقضايا الإرهابية ينظر من محكمة متخصصة بالرياض وتخضع لنظام القضاء بالمملكة من حيث النظر بالقضية ودرجة التقاضي، مشيرا إلى أن مجلس القضاء الأعلى أعلن عن افتتاح محاكم الاستئناف في المنطقة الشرقية ووفر لها مبانيا خاصة ويتم الترتيب لافتتاحها، منوهاً بأن وزارة العدل مهتمة بالتشكيل الإداري والقضائي لها وصدر من القضاء الأعلى أسماء القضاة العاملين بها بالمنطقة الشرقية .

وأبان آل رقيب أن محاكم المنطقة الشرقية تعاني من نقص في عدد القضاة وهذا معلوم لدى مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل وديوان المظالم وهم يسعون جاهدين لسد هذا العجز عن طريق استقطاب كفاءات للدخول في سلك القضاء من الأكاديميين المتخصصين في الشريعة وتأهيل كتاب العدل وكتاب الضبط الذين يحملون شهادات الشريعة، وذلك لمحاولة سد العجز الذي قل كثيرا عن السابق بوجود المحاكم المتخصصة والتي أصبح العمل فيها متخصصا أفضل من المحاكم العامة التي تنظر جميع القضايا .ونفى آل رقيب خلال اختتام البرنامج التدريبي لكتاب الضبط التأهيلي لموظفي المحاكم الشرعية بالمنطقة الشرقية الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المركز الاستشاري للدورات القانونية أمس عن وجود حاجة لإحضار قضاة من الخارج في ظل وجود الجامعات والكليات الشرعية والمعاهد المتخصصة في النظم والقانون والتي تخرج أعدادا كبيرة من المتخصصين في الأمور القضائية، ملمحا بأنه لا مانع في الاستعانة بمستشارين في القضاء من خارج المملكة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وكشف رئيس المحاكم بالمنطقة الشرقية بأن مجمع المحاكم الشرعية الجديد في المنطقة الشرقية تحت الإنشاء وبمراحله المتوسطة بدعم من وزارة العدل وسينجز في الوقت المحدد وسيكون نقلة نوعية في القضاء في المنطقة الشرقية .وعن زواج القاصرات قال : آل رقيب الموضوع أخذ أكبر من حجمه وكأن المرأة تجبر على الزواج وتؤخذ حقوقها ولا يؤخذ رأيها وهذا غير صحيح مشيرا إلى أن الوزارة تبحث في سن قوانين لسن زواج القاصرات وتجعل له نظاما معينا مما سيفوت الفرصة عمّن يتحدث عن هذا الموضوع بتجنٍ أو عدم علم وبالتالي سيحفظ للمرأة حقوقها من جهة وللولي من جهة أخرى وهناك دراسة في هذا الموضوع سنستأنس بها في مثل هذه القضايا. وعن المحاكم الإلكترونية التي تقوم بتوثيق بعض القضايا أوضح آل رقيب أن المحكمة الالكترونية هي إدخال جميع المعاملات الالكترونية من مرحلة النظر فيها حتى التنفيذ مضيفا أن تسريع القضية وتسهيلها على المواطنين جاء من خلال تقدم المواطنين بطلب إلى المحكمة عن طريق الإيميل أو الوسائل الأخرى، وان جميع هذه الوسائل متوفرة بوزارة العدل بالإضافة إلى أنظمة القضاء وصحائف الدعوة ومحضري الخصوم، وان التعاون مع الجهات الأخرى سيحقق الاطمئنان للمواطنين.

لم تشفع لهم (تابعية) والدهم:

عائله تعيش في حي شعبي بجدة بلا هوية ولا إقامات

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 27 رجب 1430 العدد13444
http://www.al-jazirah.com/125621/jh7.htm

جدة - ماجد الحارثي

عائلة تعيش في أحد الأحياء الشعبية بجدة دون تعليم ولا عمل. لايستطيعون التنقل والسفر لأنهم مجهولو الهوية وبلا إقامات؛ ذلك هو حال إحدى العائلات التي التقت بهم (الجزيرة) في منزلهم في أحد الأحياء الشعبية جنوب جدة.

يقول الأخ الأكبر أحمد مفتاح الكندي وعمره 36عاما بأن والده توفي منذ 7 سنوات، حيث إننا من مواليد المملكة، وكان والدي يحمل (تابعية) سعودية مصدرها الطائف، ذهب والدي لاستخراج كرت عائلة لكي يضيفنا معه وكان ذلك عام 1407هـ وعندما تم البحث عن رقم السجل في الطائف لم يوجد وتم الرفض من قبل الأحوال في اضافتنا مع والدنا؛ حيث لدينا شهادات ميلاد سعودية وبقينا على ما نحن عليه وكان والدنا يعمل ليل نهار لتوفير لقمة العيش لنا حتى توفي بينما نحن بدون تعليم ولا عمل، وبقينا تحت رحمة الناس وعطفهم لمعرفتهم بوالدنا.

وتناول الحديث اخوه الأصغر علي، حيث قال بأننا عائلة مكونة من سبعة ذكور واثنتين من الإناث ووالدتنا نعيش في هذا المنزل حيث انني اعمل في احدى المحلات التجاريه بدخل بسيط حيث اصبحنا حائرين لا نستطيع التنقل والسفر ولا نستطيع المراجعة في إثبات هوياتنا حيث تقدمنا إلى وزارة الداخلية للأحوال ولكن بدون جدوى ولم ينظر في موضوعنا وتقدمنا إلى هيئة حقوق الإنسان ولازلنا نتابع موضوعنا عن طريق فاعلي الخير لنجد الحل لوضعنا السيئ بعد أن أصبحنا ضائعين مجهولين لا نستطيع ممارسة الحياة اليومية.

من جانبه قال المحامي والمستشار القانوني محمد المالكي بعد ان عرضنا عليه هذه القضية: من الواضح أن الأمر يتعلق بمدى نظامية التابعية السعودية التي كان يحملها الوالد؛ إذ إن عدم وجود رقم سجل مدني لها في فرع الأحوال المدنية الذي صدرت منه يبين وجود خطأ ما في إصدارها ولكن المستغرب هو عدم معالجة الوضع حين اكتشاف هذا الخطأ عام 1407 إذ كان الواجب النظر في تصحيح وضع هذه الأسرة حسب الأنظمة المتبعة، وحيث إن تابعية الوالد لا أساس لها - وعلى الأرجح انه تم سحبها - فإن كان الحال هذا فهي تعتبر كأن لم يكن، وحيث إن موضوع الجنسية من الأمور بالغة الحساسية والدقة وطالما أن للعائلة كما ذكر معاملات ومكاتبات متابعة عن طريق هيئة حقوق الإنسان فنرى متابعتها ومواجهة المشكلة لحلها أياً كان الحل حتى لا تتفاقم أكثر مما هي عليه، وذلك بعرضها بوضوح على أنظار ولي الأمر ليتخذ ما يراه مناسباً. إما بثبوت وطنية هذه العائلة ومنحها الجنسية أو بمعالجة نظاميتها عن طريق نظام الإقامة، ولن يتوانى ولاة الأمر -إن شاء الله- في حل هذه المعضلة التي تهدد أسرة بأكملها.

برنامج الغذاء العالمي: جياع العالم تجاوزوا البليون

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 20 يوليو 2009
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/39634

جنيف - تامر أبو العينين

أعلن «برنامج الغذاء العالمي» التابع للأمم المتحدة أمس ان عدد جياع العالم تجاوز البليون نسمة، في سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ، بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي أدت أيضاً إلى ارتفاع معدلات البطالة والكساد الاقتصادي وتراجع حركة المبادلات التجارية العالمية. وأشار نائب المدير التنفيذي للبرنامج ستيفان دي ميستورا في مؤتمر صحافي في جنيف إلى ان العالم سيستقبل السنة المقبلة مئة مليون جائع جديد، معتبراً تلك الأرقام «أجراس تحذير» أمام مجموعة الدول المانحة، خصوصاً الثمانية الكبار، داعياً إياها إلى تأمين نحو 20 بليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، إضافة إلى تمويل مشاريع التنمية المستدامة، التي تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الغذائي، كأحد الحلول الأساسية في القضاء على مشكلة الجوع في العالم.ويتخوف الخبراء من عدم التزام الدول المانحة بالتزاماتها المالية، حيث انخفضت إمدادات المعونات الغذائية إلى أدنى مستوياتها منذ 34 سنة، واقل بنسبة 18 في المئة عما كانت عليه عام 2005، وبنحو 35 في المئة منذ عام 1995، وفق بيانات برنامج الغذاء العالمي و«منظمة الأغذية والزراعة» (فاو). ولا تتناسب تلك المؤشرات مع البرامج الطموحة للقضاء على الفقر والجوع والأمراض الناجمة عنهما، إذ يجب، بحسب خبراء، تنفيذ مشاريع زراعية وصناعية تضمن سد رمق الجياع، وتضمن حصولهم على مورد رزق دائم، وصولاً إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي. مثلاً، تهدد قلة الموارد المالية مشروعين طموحين لبرنامج الغذاء العالمي في اليمن، أحدهما بعنوان «الغذاء في مقابل التعليم» والثاني «الغذاء في مقابل الصحة»، يُفترض ان يستفيد منها ما لا يقل عن 850 ألف نسمة، في بلد يعاني فيه نحو سبعة ملايين نسمة من تبعات الجوع المزمن، حيث تنفق الأسر اليمنية الفقيرة ما لا يقل عن 65 في المئة من دخلها للحصول على أساسيات الغذاء الباهظة الثمن وفقاً للبرنامج .ويعتمد برنامج الأمم المتحدة للتغذية في بياناته، على برامج المسح الميداني الشامل التي ينفذها خبراء في الدول الأكثر فقراً، وعلى نتائج دراسات المنظمات الدولية المعنية بالحالة الاقتصادية في العالم وتأثيرها على مشكلات التنمية. وطبقاً لتلك البيانات، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية في 47 دولة بمتوسط سنوي نسبته 20 في المئة خلال خمس سنوات، لكن تلك النسبة تفاوتت في شكل كبير منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، حيث أدت البطالة إلى فقدان موطن الرزق الوحيد لملايين العمال في قطاعات التعدين وصناعة النسيج.وتتواجد غالبية جياع العالم في آسيا، 642 مليون نسمة، تليها أفريقيا جنوب الصحراء نحو 265 مليوناً، ثم أميركا اللاتينية 53 مليوناً والشرق الأوسط وشمال أفريقيا 42 مليوناً، ونحو 15 مليوناً في أوروبا وأميركا الشمالية. ووفق بيانات برنامج الغذاء العالمي، كانت أسعار السلع الأساسية خلال الربع الثاني من عام 2009 مرتفعة نسبياً، مقارنة بأسعار عام 2007، والتي تفاقمت بسبب التقلبات وعدم استقرار الأسواق. كما لا تزال 32 دولة مصنفة في «حالة طوارئ» بسبب نقص إمداداتها من الحبوب والمواد الغذائية الأساسية، حيث ارتفعت أسعار الحبوب بنسبة 74 في المئة، مقارنة بعام 2005، و10 في المئة عن مستويات عام 2007، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي الشهر الماضي، وبقيت أسعار الحبوب في البلدان النامية مرتفعة جداً في بعض الحالات مثل السودان وباكستان وأفغانستان وموزمبيق.وتعزز الأمم المتحدة تلك البيانات بدراسة أجريت أخيراً في 58 من البلدان النامية، تظهر ان أسعار المواد الغذائية في نيسان (أبريل) عام 2009، كانت أعلى في 78 في المئة منها، مقارنة بعام 2008، وبلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق في 17 في المئة منها، بل تسجل الدراسة ان الأسعار ظلت مرتفعة بعناد في الأسواق المحلية في أجزاء من العالم حيث تعيش غالبية الفقراء .وحذر المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) جاك ضيوف الشهر الماضي في روما، من خطورة ما وصفه بـ«المزيج الخطير من تباطؤ الاقتصاد العالمي مع الارتفاع المتعنت في أسعار المواد الغذائية في العديد من البلدان».وأوضح في سياق تقويم المنظمة لحالة الغذاء في العالم ان «أزمة الجوع الصامت تشمل سدس سكان العالم، وتطرح خطراً جدياً على السلام والأمن العالميين، ما يتعين علينا التوصل إلى إجماع شامل للعمل الحثيث لاجتثاث الجوع»، معتبراً ان «الوضعية الراهنة لانعدام الأمن الغذائي العالمي، لا يمكن ان نستجيب لها بعدم المُبالاة». وأكد أهمية حصول البلدان الفقيرة على «الأدوات الإنمائية والاقتصادية، وأدوات السياسات القادرة على النهوض بإنتاجها الزراعي»، مع ضرورة زيادة الاستثمار في الزراعة، «إذ لا مناص من ان يتعافى القطاع الزراعي، لكي يصبح في إمكان معظم البلدان الفقيرة التغلّب على الفقر والجوع، فضلاً عن كون ذلك شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية عموماً.«

الشوارع منزل أريج وابنتها منذ 7 أعوام

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/07/27هـ) 20/ يوليو/2009 العدد : 2955
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090720/Con20090720292718.htm

فاطمة آل عمرو ـ جدة

أرغمت الظروف القاهرة أريج حسن المصري (30 عاما)، وابنتها روان (سبعة أعوام) على اتخاذ الطرق والمرافق العامة مأوى لهما والتحاف سماء الليل الحالك لسترهما، فلا منزل يؤوينا بعد اليوم يا أمي ـ كما تقول روان لأمها كل مساء. بدأت معاناة أريج قبل سبع سنوات إثر طلاقها من زوجها (ح. م) الذي منعها من رؤية أطفالها الخمسة وحرمها من إرضاع ابنها الأخير عبد العزيز ـ على حد تعبير أريج ـ «فلم يكن أمامي سوى استئجار شقة في حي شعبي في جدة، لكنني لم أتمكن من دفع إيجاره، ما أجبرني للجوء إلى صديقاتي فسببت لهن مشاكل عائلية».

وتتابع أريج لـ «عكاظ»: أمام عدم القدرة على تحمل تكاليف إيجار المنزل ورفض زميلاتي لي لم يكن أمامي سوى التحاف الشوارع والنوم في الطرقات والاستظلال بفيء الأشجار من أشعة الشمس الحارقة، «فوالدي تخلى عني بسبب زوجته الثانية، كما رماني إخوتي الخمسة خارجا ولم يقدموا لي أية مساعدة».

وتخلص المواطنة أريج إلى أنه من حقها كإنسانة أن تحصل على منزل يؤويها من التشرد الذي عاشته وابنتها سبع سنوات.

من جانبه، أكد مدير العلاقات العامة في أمانة جدة أحمد الغامدي أنه بإمكان أية امرأة مطلقة أو أرملة أن تحصل على منحة سكنية تقدم عليها عن طريق مكتب الأمين مباشرة. ووصف مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي حالة أريج وأمثالها بأنها «ظاهرة مزعجة»، مؤكدا على ضرورة تحرك الجمعيات الخيرية لمساعدتها.

وجدد الحناكي الدعوة لتفعيل مشروع الإسكان الخيري لمساعدة المحتاجين الحقيقيين ومنعهم من ذل البحث عن مكان يأوون إليه.

برأ إدارة السجون وأحال القضية إلى الهيئة الطبية

"المظالم" يدين "الصحة" في وفاة سجين جازان

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/07/27هـ) 20/ يوليو/2009 العدد : 2955
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090720/Con20090720292718.htm

فهد الرياعي ـ أبها

برأ ديوان المظالم في منطقة عسير الإدارة العامة للسجون في جازان من تهمة التسبب في وفاة السجين (عبد الله علي جبران) قبل قرابة عامين. واعتبر الديوان الشؤون الصحية ممثلة في مستشفى الملك فهد المركزي ومستشفى صبيا العام هي المتسببة في وفاة السجين، من خلال سلسلة من الأخطاء التي ارتكبتها بداية من عدم تشخيص المريض تشخيصا صحيحا، ونهاية بإخراجه من المستشفى دون التأكد من شفائه. وتضمن الصك الصادر من المظالم (حصلت «عكاظ» على نسخة منه) أن هذا لا يعني عدم وجود أخطاء في إدارة سجون المنطقة إلا أنها لا تؤدي إلى وفاة السجين، ومن المستقر عليه فقها وقضاء عند تعدد أسباب الضرر أن يبحث في العلاقة السببية بين خطأ كل جهة والضرر الذي تحقق منها، فإن كان منها سبب منتج أدى إلى هذا الضرر واستغرق الأخطاء الأخرى، فإن المسؤولية تقع على المتسبب في هذا الخطأ الذي نتج عنه السبب، أما إن كانت الأسباب مشتركة في تحقيق الضرر بحيث لم يستغرق أحدهما الآخر فإنه يتعين عند ذلك الأخذ بنظرية تعادل الأسباب وتوزيع عبء المسؤولية على الجميع، ومن خلاله تبين أن المسؤولية قائمة على الشؤون الصحية وذلك لأن أخطاءها هي التي أدت إلى وفاة السجين. وعليه ـ حسب الصك ـ فإن النظر في هذه القضية هو نظر في الأخطاء الطبية المهنية، وحسب نظام مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان، فإن اللجنة الطبية الشرعية تختص بالنظر في الأخطاء الطبية المهنية التي ترفع بها مطالبة بالحق الخاص (دية أو تعويض أو أرش) وكذلك النظر في الأخطاء الطبية المهنية التي ينتج عنها وفاة أوتلف عضو من أعضاء الجسم أو فقد منفعته أو بعضها، حتى لو لم تكن هناك دعوى بالحق الخاص.ووفقا للصك فإنه يتعين على المدعي التقدم أولا إلى اللجنة الطبية الشرعية للنظر في الدعوى، ويجوز له التظلم أمام الديوان بعد صدور قرار اللجنة الطبية الشرعية، أما ما تقدم به المدعي من مطالبة بتعويض من سجون جازان فرأت الدائرة رفض الدعوى لعدم قيام المسؤولية المنتجة عليهم.

وتأتي تفاصيل القضية إثر وفاة السجين (عبد الله) بعد أن ساءت صحته في السجن بعد عام من دخوله إليه، وتفاقمت حالته الصحية بالرغم من مراجعته للمستشفى حتى دخل في غيبوبة إثر عملية جراحية أجريت له في رقبته توفي عقبها في تاريخ 1428/1/5هـ، وتم تشكيل لجنة بتوجيه من صاحب السمو الملكي محمد بن ناصر أمير منطقة جازان مشكلة من خمس جهات هي الإمارة، الشرطة، الخدمات الطبية، السجون وعضو من هيئة التحقيق والادعاء العام. ورأت اللجنة من خلال دراستها للقضية محاسبة طبيب مستشفى الملك فهد المركزي الذي حول المذكور إلى مستشفى صبيا العام، حيث كان من الممكن إجراء العملية لديهم، وكذلك مخاطبة الشؤون الصحية لمحاسبة موظفي الاستقبال والأطباء في مستشفى صبيا العام الذين باشروا حالة المذكور لقاء الإهمال الواضح من بداية استقبال الحالة في عدم تسجيلها في سجلات الاستقبال، وكذلك عيادة الجراحة للتأخر الواضح في إجراء العملية وعدم التشخيص السليم للورم الذي ظهر في رأس المريض وتعليق إجراء العملية الخاصة باستئصال ورم في رقبة المريض لإعطائه الدواء والغذاء بشكل منظم، مما تسبب في تدهور صحته ثم وفاته.كما رأت اللجنة وجوب التنبيه على المختصين في عيادة السجن العام بأنه في حالة امتناع المريض عن تناول الدواء إحالته فورا إلى المستشفى ليكون تحت رعاية صحية خاصة، أو العرض عنه لإمارة منطقة جازان للتوجيه في حال كونه مصابا بمرض خطير أو مرض معد أو نفسي.من جهته أعرب والد السجين المتوفى عن استغرابه الشديد حول تأخير البت في القضية خصوصا من قبل ديوان المظالم الذي دارت المعاملة في أروقته أكثر من أربعة عشر شهرا ومن ثم يرفض الدعوى، بينما كان من الممكن ـ كما يقول ـ أن يرفضها منذ البداية ويحيلها للجهة صاحبة الاختصاص. وأضاف: منذ ما يقارب تسعة أشهر من اعتراضي على حكم المظالم لم يتم البت فيه، بينما لا يزال كل من تسبب في وفاة ابني حرا لم ينل عقابه في ظل تماطل اللجنة الطبية الشرعية في عسير التي أخرت البت في قضيتنا إلى ما بعد شهر رمضان.

جامعيات يتطوعن لتنفيذ برنامج عن التحرش بالأطفال

طالبات ثانوية قدمن مسرحية صامتة عن المشكلة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 رجب 1430 - 20 يوليو 2009 العدد 3216 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3216&id=110713&groupID=0

أبها: سامية البريدي

استضاف القسم النسائي بلجنة التنمية الاجتماعية بحي المنسك في أبها مؤخرا عددا من الجامعيات المتطوعات لتقديم برنامج توعوي متنوع عن التحرش الجنسي بالأطفال وسبل الوقاية منه.

وشمل البرنامج مسرحية بعنوان "ليلى والذئب"، قدمتها مجموعة من طالبات الثانوية والابتدائية، إضافة إلى طرح نشرة توعوية للأمهات والحاضرات اللاتي تجاوز عددهن الـ130 حاضرة.

وكان النشاط الرئيس في البرنامج عبارة عن محاضرة علمية صاحبها عرض بالبروجيكتر.

وأكدت المحاضرة الرئيسة في الفريق الناشطة الاجتماعية صالحة عطاء أن "صداقة الطفل لوالديه وشعوره بالأمان معهما تحميه من الكثير من المشكلات، ومنها مشكلة التحرش الجنسي، ودعت إلى وجود حوار بين الطفل ووالديه بما لا يسمح بوجود أسرار بينهما".

وأضافت عطاء "طرحنا هذا الموضوع لم يكن عشوائيا. إنما أتى بعد ما قرأنا وسمعنا عن الأحداث المخزية التي تعرض لها أطفال مجتمعنا.. بالرغم مما حظي به الطفل في الإسلام من حقوق، وأيضا من المنظمات العالمية".

وتابعت عطاء"التحرش الجنسي غالبا ما يتم ضد الأطفال لأسباب متعددة، منها عدم قدرة الطفل على الدفاع عن نفسه، وإمكانية إغرائه واستدراجه بسهولة، وتعرضه للتهديد حتى لا يبلغ ذويه، فيكون ضحية لتلك الممارسات".

وشددت عطاء في حديثها للأمهات على "ضرورة الانتباه أن الإيذاء الجنسي يكون بممارسة عدد من السلوكيات بين البالغ والطفل مثل ملامسته ومداعبته في أماكن ممنوعة ومحرمة أو إجباره على ملامسة المتحرش به ومن الممكن أن يصل الإيذاء إلى الاعتداء". وأكدت على أن "المتحرش أو المعتدي غالبا ما يكون شخصاً يكبر الطفل وله صلة به، ويحمله على إيذاء الطفل ضعف القيم الدينية والأخلاقية لديه، وكذلك الانحراف والشذوذ، وتعرضه لمثل هذه المواقف في الصغر".

وبينت عطاء أساليب المعتدي في التحرش، ومنها أن "يختلي المعتدي بالطفل ولتحقيق هذه الخلوة يقوم ببعض الحيل الشيطانية لتهيئة المناخ المناسب، وقد يساهم الطفل في خلق مثل تلك الخلوة إن لم يكن على صلة وثيقة بوالديه".

وتحدثت صالحة عطاء عن أسباب الصمت المصاحب للطفل إذا حدث معه هذا الأمر هل هو الخوف سواء من المعتدي أو من الأب والأم وردة فعلهم . أو الخوف من الاستهزاء به، كما أن تأنيب الضمير من ضمن أسباب الصمت كذلك الإحساس بالعار.

وعن الأعراض التي تظهر على الطفل المتحرش به قالت عطاء "تكون الأعراض عبارة عن قلق وأرق والشعور بالذنب، والبكاء ورؤية الكوابيس والخوف الشديد، والانعزال والانطواء والابتعاد عن النشاطات الرياضية والاجتماعية، واضطرابات مختلفة في الشخصية كالاكتئاب والمخاوف المرضية والرهاب الاجتماعي، والسلوك العدواني"،مضيفة أن "الآثار السلبية النفسية والسلوكية ترتبط بصدمة الإيذاء الجنسي تبعا لشخصية الطفل والبيئة الخاصة التي ينمو فيها وتبعا لشدة الإيذاء وتكراره وظروفه وطريقة التعامل مع الصدمة، ومن الممكن بالطبع تجاوز الصدمة دون خسائر كبيرة لكنها تبقى ذكرى مؤلمة ومزعجة لسنوات طويلة".

بعد ذلك شرحت الناشطة الاجتماعية صالحة قاسم المراحل العمرية للطفل، وكيف يقع التحرش لهم فقالت "تنقسم المرحلة العمرية للطفل إلى قسمين، ففي المرحلة الأولى للطفل والتي تبدأ من سن (2 -5) قد يقع الطفل ضحية في أوقات انفراده

بهذا المجرم سواء من بعيد أو قريب للطفل، وفي أي فرصة ولو قصرت، ووقوعه تحت التهديد أو الإغواء مع عدم توعيته من قبل الوالدين.."

أما المرحلة الثانية فقالت عنها "تبدأ في العمر الأكبر (6-12) ، وتساهم نفس العوامل السابقة في تيسير الأمر على المتحرش، وقد يساهم الطفل نفسه في تهيئة المناخ الملائم للتحرش بتتبعه لفترات غياب الوالدين أو انشغالهما لمشاهدة صور ما أو مشاهد أو محاكاة شيء علمه له أحد أصدقائه.

ولقي البرنامج استحسان عدد كبير من تربويات منطقة عسير اللاتي حضرن إلى مقر اللجنة بالمنسك، وهو ما انعكس على مداخلاتهن في نهاية البرنامج، حيث تحدثت بعضهن ومنهن مديرات مدارس عن مشكلات حقيقية ومواقف اكتشفنها للتحرش بطالبات ابتدائي، مما انعكس على مستوى الطالبات الدراسي ونفسياتهن في المدرسة. بل إن إحدى التربويات لم تتمالك نفسها وهي تتحدث عن الموضوع فأجهشت بالبكاء ولم تستطع الاستمرار في طرح مداخلتها.

الجزيرة
Al-JAZIRAH
للصحافة والطباعة والنشر
أول صحيفة سعودية على الإنترنت

حكم تزويج الصغيرة.. مرة أخرى !

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 24 رجب 1430 العدد 13441
http://www.al-jazirah.com/147571/rv1.htm

د. سعد بن عبد القادر القويعي

سعادة رئيس تحرير- صحيفة - الجزيرة، الأستاذ: خالد بن حمد المالك.. سلمه الله..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد اطلعت على ما نشر في - صحيفة - الجزيرة في عددها، رقم (13438)، وتاريخ: 21-7-1430 هـ، مقالا بعنوان: (حكم تزويج الصغيرة)، لسماحة الشيخ: صالح بن فوزان الفوزان، حفظه الله.

واستنكاره ما يطرح في الصحف في هذه الأيام حول تزويج الفتاة الصغيرة، وأنها ضجة لا مبرر لها، ومن أناس يجهلون الأحكام الشرعية أو يعارضونها.

إن القول يا سماحة الشيخ بجواز زواج الصغيرات استنادا إلى قول الله - تعالى -: (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن).

واستنادا إلى ما ثبت في الصحيحين، من أن أبا بكر- رضي الله عنه - زوج ابنته عائشة - رضي الله عنها - من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهي بنت ست سنين.

لا يعني بالضرورة عدم منعه مطلقا متى تبين لولي الأمر في العصر الحاضر ما فيه من ضرر، وما سمعناه و قرأناه في الصحف من حالات زواج كبار السن لأطفال لم تتجاوز أعمارهم العاشرة في مناطق المملكة، كما حدث في جازان وحائل وعنيزة، فكانت تلك الزيجات محكوم عليها بالفشل مقدما، لأنه زواج غير متكافئ بين الطرفين بسبب فارق السن، وعدم استيعاب القاصر، أو فهمها، أو تقديرها لمسؤولية الزواج ومتطلباته ومقوماته، وهي بداية غير مطمئنة لما فيها من انتهاك صارخ لحقوق الطفل وإنسانيته.

فإذا رأى ولي الأمر تنظيم الزواج حفاظا على المصلحة العامة، وحدد سنا معينا للزواج، وجب طاعته بنص قول الله - تعالى -: (يا أيها الذين امنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم).

ومثل ذلك كثير، فحينما منع ولي الأمر الزواج بغير السعودية إلا بإذن رسمي من الجهات المختصة، وكذا حينما ألزم من يتقدم إلى النكاح بفحص ما قبل الزواج ، أصبح من يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة، وتطبيق النظام في حقه.

وقد دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي للعام 1429هـ، إلى وضع حد لتزويج الصغيرات في إطار رأي شرعي معتبر، يلزم المأذون الشرعي بعدم توثيق أي عقد زواج ما لم يبلغ الزوجان على الأقل هذه السن، وفي الحالات الأخرى يلزم أخذ موافقة القاضي، مع ربط الولاية بتمام الأهلية في التعاملات الأخرى عن طريق تحديد سن الرشد للجنسين، وذلك بإيراد نص نظامي يحسم تلك المسألة.

ونظرا لعدم وجود تقنين مدني للمعاملات عموما فيمكن أن يستعاض عن ذلك بنص في نظام المرافعات الشرعية بتحديد سن الأهلية للذكر والأنثى في إبرام التصرفات بسن ثمانية عشر عاما.

وكان وزير الصحة قد كون لجنة طبية بعد مخاطبة هيئة حقوق الإنسان للوزارة، مستفسرة عن كيفية إجراء فحوص ما قبل الزواج للأطفال القصر، وما يسببه ذلك من آثار سلبية بالغة من الناحية الجسدية والنفسية، حيث توصلت اللجنة إلى وجود آثار سلبية عديدة لمثل هذا النوع من الزيجات، وأهمها:

أ - الآثار الصحية:

1- اضطرابات الدورة الشهرية وتأخر الحمل.

2- الآثار الجسدية (تمزق المهبل والأعضاء المجاورة له من آثار الجماع).

3 - ازدياد نسبة الإصابة بمرض هشاشة العظام وبسن مبكرة نتيجة نقص الكلس.

هناك أمراض مصاحبة لحمل صغيرات السن: حدوث القيء المستمر عند حدوث الحمل لدى صغيرات السن- فقر الدم- الإجهاض حيث تزداد معدلات الإجهاض والولادات المبكرة وذلك إما لخلل في الهرمونات الأنثوية أو لعدم تأقلم الرحم على عملية حدوث الحمل مما يؤدي إلى حدوث انقباضات رحمية متكررة تؤدي لحدوث نزيف مهبلي والولادة المبسترة (المبكرة) - ارتفاع حاد في ضغط الدم قد يؤدي إلى فشل كلوي ونزيف وحدوث تشنجات - زيادة العمليات القيصرية نتيجة تعسر الولادات في العمر المبكر - ارتفاع نسبة الوفيات نتيجة المضاعفات المختلفة مع الحمل.
- ظهور التشوهات العظمية في الحوض والعمود الفقري بسبب الحمل المبكر.
ب - الآثار على صحة الأطفال:
- اختناق الجنين في بطن الأم نتيجة القصور الحاد في الدورة الدموية المغذية للجنين.
- الولادة المبكرة وما يصاحبها من مضاعفات مثل: قصور في الجهاز التنفسي لعدم اكتمال نمو الرئتين.
اعتلالات الجهاز الهضمي.
* تأخر النمو الجسدي والعقلي.
زيادة الإصابة بالشلل الدماغي.
* الإصابة بالعمى والإعاقات السمعية.
الوفاة بسبب الالتهابات.
ج - الآثار النفسية:
1- الحرمان العاطفي من حنان الوالدين والحرمان من عيش مرحلة الطفولة التي إن مرت بسلام كبرت الطفلة لتصبح إنسانة سوية لذا فإن حرمانها من الاستمتاع بهذه السن يؤدي عند تعرضها لضغوط إلى ارتداد لهذه المرحلة في صورة أمراض نفسية مثل الهستيريا والفصام، والاكتئاب، والقلق واضطرابات الشخصية.
2 - اضطرابات في العلاقات الجنسية بين الزوجين ناتج عن عدم إدراك الطفلة لطبيعة العلاقة مما ينتج عنه عدم نجاح العلاقة وصعوبتها.
3 - قلق واضطرابات عدم التكيف نتيجة للمشاكل الزوجية وعدم تفهم الزوجة لما يعنيه الزواج ومسؤولة الأسرة والسكن والمودة.
4 - الإدمان نتيجة لكثرة الضغوط كنوع من أنواع الهروب.
5 - آثار ما بعد الصدمة (ليلة الدخلة) وهي مجموعة من الأعراض النفسية التي تتراوح بين أعراض الاكتئاب والقلق عند التعرض لمثل هذه المواقف.
6 - يشكل الخوف حالة طبيعية عند الأطفال ومن هم دون سن البلوغ كالخوف من الظلام والغرباء والبعد عن الوالدين. ويزول هذا الشعور بعد مرحلة البلوغ لذلك فإن الخوف وما يترتب عليه قد يصاحب القاصر إذا تعرضت للزواج بهذا العمر.
7 - الانغلاق اللا إرادي للمهبل لمن هن في عمر مبكر (وهو مرض نفسي ابتداء) ويزيد من احتمال حدوث ذلك وجود الخوف (القلق) من الشدة الجسدية من الزوج وهي حال مرضية تستدعي التدخل الطبي.
8 - وجود قابلية للإصابة ببعض الأمراض النفسية خلال فترة النفاس (نتيجة احتمال إصابتها بأمراض نفسية قبل الحمل).
9 - عدم اكتمال النضج الذهني فيما يخص اتخاذ القرارات وما يترتب عليها بالنسبة للعناية بالطفل وواجبات الزوج والعلاقة مع أقاربه.
د - الآثار النفسية على الأطفال لأم قاصر:
1 - الشعور بالحرمان حيث إن الأم القاصر لا يمكن أن تقوم بعملها كأم ناضجة.
2 - اضطرابات نفسية تؤدي إلى أمراض نفسية في الكبر كالفصام والاكتئاب نتيجة وجود الطفل في بيئة اجتماعية غير متجانسة.
3 - تأخر النمو الذهني عند الأطفال نتيجة انعدام أو ضعف الرعاية التربوية الصحيحة حيث لا يمكن للأم القاصر أن تقوم بواجبها التربوي تجاه أطفالها.
ونتيجة للأسباب الآنفة الذكر: فإن زواج القصر يكون أحد العوامل الرئيسة التي تساعد في ظهور مشكلات صحية ونفسية مما يؤدي إلى زيادة الأمراض في الأسرة والمجتمع وبالتالي تشكل عبئاً اقتصادياً على النظام الصحي.
بعد هذا كله..
ألا يحق لهؤلاء الأطفال رعايتهم وحمايتهم من هكذا زواج غير متكافئ باستصدار نظام واضح وصريح يكفل تحقيق الحماية لهؤلاء الأطفال من الظلم، ويحدد سن الأهلية للذكر والأنثى، ومن ثم تعزير وتأديب كل من يخالف النظام، ولاسيما وأن زواج هؤلاء الصغار ليس في مصلحتهم.

بقي أن أقول: إنني أكن الاحترام لسماحة والدنا الشيخ: صالح بن فوزان الفوزان، وأقدر له طرحه الذي سيساعدني في الوصول إلى الحقيقة.
فتوفير مناخ الحرية الشرعية لا يتم إلا بتشجيع النقد البناء والمراجعة الهادفة من أجل انتزاع القناعة بشرط ألا يفسد للود قضية، فما نطرحه وجهة نظر ليس بديلا عما يقدمه الآخرون.

رئيس المجلس الأعلى للقضاء لـ عكاظ:

اســـتـحـــداث إدارة خـــاصـــة للتظلم من إجراءات التقاضي

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/07/28هـ) 21/ يوليو/2009 العدد : 2956
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090721/Con20090721293140.htm

حازم المطيري ـ الرياض

كشف لـ «عكاظ» رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور صالح بن حميد عن استحداث إدارة خاصة لتلقي تظلمات المواطنين والمقيمين من إجراءات التقاضي في المحاكم. واستحداث الإدارة الجديدة يجيء ضمن تنظيمات تشمل إنشاء إدارات هي: إدارة لشؤون المحاكم، إدارة للقضايا والاستشارات، وثالثة مختصة ببرنامج متكامل للحاسب الآلي. وأوضح ابن حميد أن المجلس يعكف حاليا على إعداد خطة قصيرة المدى تستهدف تنفيذ برامج تدريبية وتثقيفية للقضاة، إنجاز لائحة المنقولات، ودراسة إنشاء المحاكم التجارية، العمالية، والمرورية خلال السنوات المقبلة.

تأسيس مركز توثيق إلكتروني لحفظ حقوق الملكية الفكرية للإعلام السعودي

تحديد أكتوبر موعدا لعقد المنتدى الخامس للاستثمار في صناعة الإعلام

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 28 رجب 1430 هـ 21 يوليو 2009 العدد 11193
http://aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11193&article=528464&feature

الدمام: سامي العلي

كشف الدكتور فهد الطياش رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، بأنه يجري العمل حاليا على تأسيس مركز توثيق ألكتروني لحفظ وتسجيل وتوثيق الأعمال الإبداعية والإعلامية في السعودية، من أجل حفظ الحقوق الملكية الفكرية، وأنه سيتم ذلك بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وأن العمل يجري في ذلك حاليا حسب الخطوات المتبعة.

وأوضح الطياش، في تصريحه لـ«الشرق الأوسط» أمس، أن هذه الخطوة تأتي لحفظ الأعمال الحقوقية والفكرية، والإبداعية في مجال الإعلام السعودي، كذلك حفظ حقوق الإعلاميين من خلال الأفكار والبرامج التي قدموها للمشاهدين، وهذه الحقوق تشمل قطاعات الإنتاج ومؤسسات البث الفضائي والأرضي، مبينا أن مركز التوثيق الالكتروني يشمل جميع وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة.

وأضاف الطياش، أن المركز الإلكتروني والتي تشرف عليه الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، سيكون نواة أساسية لجميع الإعلاميين في حفظ حقوقهم وتسجيلها بعد التأكد من صحتها وتوثيقها بشكل المطلوب والذي يتطلب في ذلك التحقق والدقة في عملية التسجيل وانتسابها للأشخاص الذي قاموا بفكرتها والعمل عليها.

وأشار الطياش، إلى أن هذه الخطوة أتت بعد وجود عدة مشاكل في المحيط الإعلامي السعودي، في حفظ الحقوق الملكية الفكرية والإبداعية في مجال الإعلام والاتصال، حيث تجد بعض البرامج التلفزيونية مكررة دون أن يكون هناك حفظ للملكية الفكرية من ناحية العمل للأسبقية الذين قاموا في إنتاج هذا البرنامج، وهذا ينطبق أيضا على الإذاعة والصحف.

وبين الطياش، أن الجهة المسؤولة عن توثيق حقوق الملكية الفكرية وتوثيقها وتسجيلها ستكون جهة مستقلة يحق للجميع الاستفسار والمراجعة والتأكد من صحة المعلومات والتواريخ الموجودة والأشخاص الذين سجلت بأسمائهم الأعمال، مبينا أنه يحق لمن لديه اعتراض على جانب معين أو في حفظ الحقوق التقاضي لدى الجهات الرسمية المختصة والاستناد في توثيق الحقوق لدى الجمعية من خلال المركز، للنظر في قضيته.

من جهة ثانية، قال الطياش، إن الجمعية السعودية للإعلام والاتصال سوف تعقد المنتدى الإعلامي الخامس في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل بعنوان «الاستثمار في صناعة الإعلام»، وذلك في جامعة الملك سعود، مبينا أنه ستكون هناك عدة محاور منها تحليل بيئة الاستثمار الإعلامي في السعودية، كذلك الأبعاد الاقتصادية والثقافية للاستثمار في المجال الإعلامي. وبين الطياش، أنه من ضمن المحاور المطروحة الاستشراف المستقبلي للاستثمار الصناعي للإعلام، مضيفا أن اختيار عنوان المنتدى حول الاستثمار في المجال الإعلامي يهدف إلى تسليط الضوء على أبرز القضايا المعاصرة في المجال الإعلامي منها التقني والتكنولوجي والمعرفي ومحتويات الخطاب الإعلامي.

بحث على23 ألف أسرة لتقدير أعداد العاطلين

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/07/28هـ) 21/ يوليو/2009 العدد : 2956
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090721/Con20090721293140.htm

محمد الغامدي ـ الرياض

تتأهب وزارة الاقتصاد والتخطيط ممثلة في مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لإعلان تقديرات جديدة لأعداد العاطلين عن العمل في المملكة عن طريق إجراء بحث على 23 ألف أسرة من السعوديين والأجانب في جميع المناطق، وفق تقدير التكلفة للحصول على تقديرات غير متحيزة.

وأوضح المشرف على الإدارة العامة للإحصاءات السكانية والاجتماعية عبد الله الباتل، أن الأسر التي اختيرت جاءت بناء على بحوث سابقة للأسر في المناطق عن طريق مائتي باحث يقدرون القوى العاملة ومعدلات البطالة وأعداد المشتغلين وغير المشتغلين في سوق العمل، من السعوديين وغير السعوديين، الذكور منهم والإناث.

وأشار إلى أن البحث سيتواصل لمدة خمسة وثلاثين يوما وستتاح النتائج للراغبين من القطاعين العام والخاص للاستفادة من النتائج والتقديرات للجنسين في جميع المناطق حال ظهورها.

الحكومة من الطائف: تطبيق القرار الخليجي لمكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/07/28هـ) 21/ يوليو/2009 العدد : 2956
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090721/Con20090721293148.htm

واس ـ الطائف

أكد مجلس الوزراء في جلسته التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أهمية زيارة الملك للطائف التي تجسد الاهتمام والحرص والرعاية منه للمواطن أينما كان ومتابعة شؤونه والوقوف على احتياجاته ومتطلباته وتفقد أحواله. وثمن رعاية الملك خلال الأسبوع الماضي لعدد من المشاريع في المدينة المنورة وينبع وتدشينه لمشاريع الهيئة الملكية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) والقطاع الخاص في ينبع التي تصل تكلفتها إلى 45 مليار ريال. كما ثمن صدور موافقة خادم الحرمين على إنشاء مشروع موحد لتحلية المياه وإنتاج الطاقة الكهربائية بطاقة مقدارها 550 ألف متر مكعب من المياه و 1700 ميجاوات من الكهرباء بتكلفة تقديرية تبلغ 14 مليار ريال لتلبية الاحتياجات المستقبلية للمدينة المنورة وبعض مدن وقرى المنطقة واحتياجات شركة مرافق والشركة السعودية للكهرباء، وزيارته التفقدية لمصفاة بترورابغ وجولته في مجمع تكرير النفط وإنتاج البتروكيماويات ، ومستودعات الشركة والأرض المخصصة للقطاع الخاص لإنشاء مجمع رابغ للصناعات التحويلية التي ستضم في المستقبل القريب من 50 إلى 60 مصنعا للصناعات الكيماوية. ووافق مجلس الوزراء على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته السابعة والعشرين المنعقدة في الرياض يومي 18 و1427/11/19هـ المتضمن اعتماد وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الإتجار بالأشخاص بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصيغتها المرفقة بالقرار بصفته نظاما (قانونا) استرشاديا لمدة أربع سنوات.

وفوض صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الروسي في شأن إعداد مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة روسيا الاتحادية للتعاون في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتهريبها.

وأطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل المباحثات واللقاءات والمشاورات التي جرت خلال الأيام الماضية مع قادة العديد من الدول والمنظمات الدولية ومبعوثيهم وفي مقدمتها لقاؤه ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في مدينة ينبع الصناعية، ودولة رئيس الوزراء الماليزي داتو سري محمد نجيب تون عبد الرزاق، ووزير الخزانة الأمريكي تيموثي غيثنر، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدكتور جاك ضيوف.

سياسيا، استمع مجلس الوزراء إلى تقرير حول أعمال القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز التي عقدت نهاية الأسبوع الماضي في شرم الشيخ في مصر وما تضمنته الوثيقة الختامية للقمة ومنها تأكيدها الالتزام بتعزيز التنسيق والتعاون بين دول الحركة، وكذا الإعلان الخاص بفلسطين وتأكيده على ضرورة مواصلة الدور الذي تقوم به الحركة تجاه القضية الفلسطينية.

وأعرب المجلس عن استنكاره وتنديده بالتفجير الإرهابي الآثم الذي استهدف فندقين في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، مشددا في هذا الصدد على أهمية تضافر الجهود الدولية للوقوف في وجه الإرهاب والإرهابيين.

إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء على تعيين أحمد بن محمد بن محمد العبد القادر على وظيفة نائب رئيس الديوان المساعد للرقابة على الأداء بالمرتبة الخامسة عشرة بديوان المراقبة العامة، والمهندس خالد بن محمد بن عبد العزيز العيسى على وظيفة مهندس مستشار مدني بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخلية.

مجلس القضاء الأعلى يؤيد إنشاء هيئة للمحامين

قاروب: سنخاطب الجهات المعنية بشأنها خلال رمضان

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 28 رجب 1430 العدد 13445
d.htm16/ec119698 http://www.al-jazirah.com/

الجزيرة - عبدالله البراك

أكد رئيس اللجنة الوطنية للمحامين أن رئيس مجلس القضاء الأعلى الدكتور صالح بن حميد يؤيد إنشاء هيئة وطنية للمحامين. وقال الدكتور ماجد قاروب إن ابن حميد أبدى استحسانه لإنشاء الهيئة في أقرب وقت ممكن، وذلك خلال زيارة اللجنة له مؤخراً. وأضاف: واقع قطاع المحاماة يحتم إنشاء الهيئة، حتى يكون هناك جهاز يجمع شمل جميع المحامين، ويعمل على تطويرهم وصقل كفاءتهم؛ ليكونوا في مستوى التطوير القضائي القادم. وعن الإجراءات والخطوات القادمة لإنشاء الهيئة قال رئيس اللجنة الوطنية للمحامين (قررنا قصر وحصر أعمال اللجنة المكلفة بمتابعة موضوع إنشاء الهيئة فقط، عبر المتابعة والمراجعة مع جميع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، مثل وزارة العدل ومجلس الشورى ومجلس القضاء الأعلى فيما يخص إنشاء الهيئة، كما تم تشكيل مجلس عمل لا تنتهي مهمته إلا بإنشاء الهيئة).

وكشف قاروب أن فريق العمل سيبدأ عمله خلال الأسابيع القادمة، وستتم مخاطبة رؤساء الأجهزة ذات العلاقة في شهر رمضان القادم. وعن توقعاته للمدة التي ستستغرقها إجراءات إنشاء الهيئة بعد الموافقة عليها من الجهات المعنية قال قاروب (كنا نتمنى وجودها منذ زمن، لكننا نسعى حالياً إلى إخراجها بصورة جيدة، حتى تتمكن عند جاهزيتها من القيام بواجباتها الحقيقية، وهي واجبات تشمل على سبيل المثال تأديب المحامين، كما تشمل ضمانات لهم ولحقوقهم، كما تضطلع بمعاقبة المسيئين بغية المحافظة على وقار المهنة والمحامي الذي يعد في نهاية المطاف جزءاً من وقار المنظومة القضائية التي يحترمها الجميع.

مطالبات بإنشاء صندوق أمانات لحفظ حقوق أصحاب الأسهم

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 28 رجب 1430 العدد 13445
http://www.al-jazirah.com/119698/fr2d.htm

«الجزيرة» - شالح الظفيري: دعا مختصون في أسواق المال إلى الاستعجال في إنشاء صندوق أمانات يُعنى بحقوق المستثمرين في سوق الأسهم بهدف حفظها من الضياع، وإيكال البحث عنها لجهة محايدة. واعتبر المستشار السابق لهيئة سوق المال إبراهيم الناصري أن السوق السعودية بحاجة ماسة لمثل هذا الصندوق؛ لأن الشركات القديمة على وجه الخصوص لديها مبالغ عبارة عن أرباح غير مستلمة، وفي الغالب تكون لمساهمين متوفين أو كبار في السن أو مرضى، أو لا يعلمون شيئاً عن صرف الأرباح. وأضاف: (يكفي للدلالة على مدى أهميته أنه لو كان موجوداً في السوق السعودي لما حدثت أزمة شركة بيشة؛ لأن أموال المساهمين المترتبة على بيع أسهمهم في المزاد ستودع في الصندوق بدلاً من تركها تحت رحمة الشركة، التي استثمرتها في السوق فأغرقت الشركة في الخسائر مما تسبب في تعليق تداول أسهمها).

البلدية تؤكد تشييده على أرض حكومية

أرملة في خميس مشيط تتظلم من إزالة منزلها

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/07/28هـ) 21/ يوليو/2009 العدد : 2956
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090721/Con20090721292964.htm

خالد آل مريح ـ خميس مشيط

تظلمت أرملة من إزالة لجنة التعديات في محافظة خميس مشيط منزلها، مناشدة الجهات المختصة النظر في الوضع الذي تعيشه وأبناؤها الثمانية بعد إزالة المنزل الذي تقول إنها شيدته على أرض مملوكة للأسرة. ودافع رئيس بلدية المحافظة الدكتور عبد الله الزهراني عن موقف اللجنة قائلا لـ «عكاظ» إن الأرملة أحدثت منذ سنوات في الأرض التي بني عليها المنزل، وهي ملك لمرفق حكومي.

وذكرت الأرملة نورة علي الشهراني أن المنزل وملحقاته مشيدة في الجهة الغربية لأرض ممنوحة لأسرتها في حي النعمان بموجب برقية من ولي العهد بتاريخ 14 / 2/ 1425 هـ وبرقية أخرى من رئيس ديوان مجلس الوزراء بتاريخ 6 / 5 / 1425 هـ ـ على حد قولها. ولفتت إلى أن مفوض إدارة الأوقاف والمساجد والدعوة والإرشاد في منطقة عسير سالم علي عائض أوضح لقاضي محكمة خميس مشيط أنه تم تطبيق صك الأوقاف على طبيعة الأرض، وأن المسجد المذكور في الصك والذي قيل إنه سيبنى في الموقع قائم حاليا وسط مخطط الرصراص رقم 2 وخارج عن موقع النزاع.

وطالبت بتعويضها عن الخسائر التي ترتبت على الإزالة من تدمير للمنزل، حوش للأغنام، بئر ارتوازية وأشجار، إضافة إلى سحب العداد الكهربائي.

هل تجوز معاقبة هذا المواطن؟!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 رجب 1430 - 21 يوليو 2009 العدد 3217 - السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3217&id=13069&Rname=37

صالح محمد الشيحي

على محمل أظن، وأرجو ألا أكون مخطئاً، ليس بوسع أي شخص الآن حرمان أبنائه من التعليم العام.. التعليم إلزامي، وإن كانت ظنوني خاطئة، فأرجو أن تتكرم الجهة المعنية وترشدني للصواب!

ـ أبدا أنا لا أتخيل أن وزارة الشؤون الاجتماعية ،مثلاً، أو التربية، أو إمارات المناطق، أو حتى جمعيات حقوق الإنسان، ستغض الطرف عن إنسان يتعمد حرمان أبنائه من الدراسة.. ما أتصوره هو استدعاؤه ومحاسبته وإنذاره ومن ثم.. متابعته.

دعونا نتناول الأمر من زاوية أخرى، ليست بعيدة..

ما هو الشعور الذي ينتابك عندما تشاهد في يوم إجازة، وفي الصباح الباكر على وجه التحديد، طفلة في السابعة أو الثامنة تسير بمفردها في الشارع؟

وما الشعور الذي ينتابك عندما ترى عند منتصف الليل طفلا في العاشرة من عمره يقف وحيدا في الشارع، أو طفلين يلعبان بعد منتصف الليل خارج المنزل؟

الذي أعرفه، وعايشته في أغلب عواصم العالم، أنه ليس بوسعك على الإطلاق رؤية طفل خارج منزله منتصف الليل.. هذه جريمة تستحق العقاب.. الأب في هذه الحالة إنسان غير مسؤول، وينبغي نزع ولايته، وتحويل الطفل لدار رعاية اجتماعية أو حضانة!

مشكلة بعض المواطنين هنا أنهم يهملون أطفالهم.. يرمونهم للشارع.. أو قل: يرمونهم للمجهول.. وحينما يتعرض هذا الطفل لجريمة اختطاف أو اغتصاب أو اعتداء ـ أي: بعد فوات الأوان ـ يستيقظ رب الأسرة.. وفي حالات عدة يبدأ في إلقاء تهمة التقصير على الأمن.. وكأن مسؤولية الأمن تخصيص دورية أمام كل منزل!!

الأمن مسؤولية مشتركة على الجميع الوفاء بالتزاماتها..

السؤال في الختام: ماذا لو كان من صلاحيات الأمن العام استدعاء ولي أمر الطفل الذي يتم مشاهدته بعد منتصف الليل في الشارع، ومساءلته والتحقيق معه.. وإنذاره.. وفي حال تكرر الخطأ يتم تحويل الموضوع لوزارة الشؤون الاجتماعية لنزع الولاية عنه؟ ـ أقول: ماذا لو !

وقائع عنف ضد المعلمين !

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 28 رجب 1430 العدد 13445
http://www.al-jazirah.com/119698/ar8d.htm

د. سعد بن عبدالقادر القويعي

كثيرا ما تعرض المعلمون - في الآونة الأخيرة - للاعتداء من قبل الطلاب، أو من قبل أولياء الأمور، وتحولت بعض المدارس السعودية إلى حلبة مصارعة، بل أصبح المعلم يتعرض للضرب وهو في مقر عمله. يؤكد ذلك ما نشرته بعض الصحف المحلية - قبل أيام -، من تعرض معلم في إحدى المدارس التابعة لمحافظة العلا - شمال مدائن صالح -، إلى ضرب مبرح وقع على إثره جريحا بإصابات بليغة، نقل على إثرها إلى المستشفى على يد مجموعة من طلاب مدرسته، كما تعرض معلم آخر إلى حادثة اعتداء بالضرب من قبل أشخاص مجهولين أثناء خروجه من مدرسة ثانوية في حي المزروعية في مدينة الدمام، أصيب على إثرها بجروح وكدمات في منطقة الرأس، وتلقى العلاج في مجمع الدمام الطبي. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد حوادث الاعتداء على المعلمين بدأت تتفاقم في الفترة الأخيرة، وهي في تزايد في مختلف مدن المملكة فلا يكاد يمر يوم دون أن نسمع عن قضية اعتداء. وحسب آخر إحصائية تم نشرها في وسائل الإعلام في العام الدراسي 1426 - 1427 هـ، فقد بلغت تلك الحالات (34) حالة اعتداء، تنوعت بين إدخال كمية من الرمل داخل محركات سيارات المعلمين، وقطع أسلاك المحرك، واستخدام مواد كيميائية لحرق سيارات المعلمين، إضافة إلى تكسير زجاج سياراتهم. وهذه فقط الحالات المعلنة، وهي تعتبر قليلة أمام الحالات غير المعلنة.

أذكر جيدا أن - عميد الأدب العربي - طه حسين، رسم في كتابه: (مستقبل الثقافة في مصر)، الصورة المثالية والمطلوبة للمعلم أن يكون عليها من أجل إصلاح التعليم، حين قال: (يجب أن نطالب بالكرامة والطمأنينة للذين نأمنهم على إذاعة العلم والمعرفة في أبناء الشعب، حينئذ نستطيع أن نطالب المعلم بأن يخلص في مهنته، وينصح تلاميذه، ويحتمل في سبيل ذلك المشقة والجهد والعناء، وحينئذ نقترب من الإيمان بمهمة التعليم. ولعل ذلك يقربنا من إصلاح التعليم شيئا فشيئا، ويقربنا من تحقيق الغاية من التعليم).

أعتقد أن المسؤولية مشتركة بين الوزارة والأسرة والإعلام لدراسة هذه الظاهرة، ومعرفة أسباب العنف ضد المدرسين مما يستوجب النظر في هذه الظاهرة، وإيجاد حلول مناسبة من أجل العمل على حماية المعلمين وحفظ حقوقهم. فدور الإعلام يتمثل في ترسيخ الوعي بين أفراد المجتمع، وتعزيز الاحترام المتبادل بين أطراف العملية التربوية، فالعلاقة بينهما علاقة تكامل لا تناحر، وتراحم لا تراجم. كما أن الأسرة مسؤولة عن تقويم سلوك أبنائهم ومتابعتهم، فكثير من الآباء - وللأسف - يغرس في أبنائه مبادئ التخلف والعنف والهمجية تحت اسم بوابة الرجولة والفتوة والقوة، فما يحدث هو انحراف عن مسار التربية والسلوك القويم الذي يفتقد بعض الطلاب ركائزه الأساسية.

أما دور الوزارة فقد عزا مراقبون تنامي ظاهرة الاعتداء على المعلم إلى قرار الوزارة بالنهي عن استخدام وسيلة الضرب كعقاب. فعندما يضرب الطالب فإن الوزارة تتخذ منهجا سريعا لاتهام المعلم، وتصدر القرارات السريعة ضده، ويبدي المسؤول أسفه، وتتعهد الوزارة بفتح تحقيق حول الحادث لمعرفة مصدر الحالة ومدى صحتها لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها. وفي المقابل عندما يحدث العكس، تكون هناك حلول تربوية.

لقد حان الوقت من أجل البحث عن هيبة المعلم التي ضاعت عن طريق إعادة النظر في لائحة السلوك، وتفعيل القرارات والتشريعات التي سنتها الوزارة، ومن ذلك: تفعيل لائحة العقاب بعد انعدامه بالكلية، من أجل أن نحفظ حياة المعلم قبل أن نحفظ هيبته. فهو أمر في غاية الأهمية. وسيبقى موضوعنا محفوظا، لم لا وقد أصبحت تلك الوقائع تمثل على ما يبدو ثقافة مجتمع. راجين من وزارتنا الموقرة ألا تخيب ظن معلميها الذين يؤدون رسالة عظيمة، فهم بانتظار وجود آلية تعالج تلك المشكلة وتقضي عليها، لأننا مازلنا نحس نحوهم بذات المشاعر الفياضة من التقدير والتبجيل بقدراتهم.

الجزيرة
Al-JAZIRAH

فتيات بلا ابتزاز!

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 28 رجب 1430 العدد 13445
http://www.al-jazirah.com/119698/ar9d.htm

رقية سليمان الهويريني

لم يَعُد مستغرباً أن نسمعَ يومياً عن فتاةٍ طلبتِ النجدةَ من الهيئةِ لتخليصِها من شابٍ أرغمَها على مجاراتِهِ والرضوخ لمطالبِهِ، حتى كادت أن تكون الهيئةُ ملجأً لكلِّ من تورّط بممارسَة الخطأ، فيطلبُ النجدةَ! ولقد أصبح الدخول لمواقع الشات أو مكالمةِ الفتياتِ تجربة تشدُ الشاب، فصار يغري الفتاةَ بشحنِ جوالِها مجاناً دونَ اللجوءِ لأسرتِها في ظلِّ توفرِ هذا الجهازِ الخطيرِ بمتناول أيدي المراهقين والمراهقات! وتزدادُ خطورةُ الأمرِ بنشوءِ علاقةٍ عاطفيةٍ بينَهما، مما يدفعُ الشابَ أحياناً للسرقةِ لأجلِ توفيرِ متطلّبات الفتاةِ بغرض ابتزازها! وتختلطُ الأمورُ فلا تكادُ تعرفُ من هو الجاني ومن هو الضحيةُ؟ هل هو الشابُ الذي يقترفُ عدّة جرائم؟ أم الفتاةُ التي تستمرئُ الخطأ وتسيرُ فيه دونَ اعتبارٍ للشرعِ أو تقديرٍ للأعرافِ، أو احترامٍ لأسرتِها التي تنتمي إليها وتحملُ اسمَها؟!

وأيّاً كان الأمر، فعلى الفتاةِ التي عرَّضتْ نفسَها للابتزازِ ووقعتْ فريسةً له أن تُظهرَ شجاعتَها برفضِهِ والمسارعةِ لإبلاغِ أسرتِها أياً كانت النتائج، فما تراهُ فضيحةً في البدايةِ، هو في النهايةِ إنقاذٌ لها من العارِ. فلتبادرْ بالتبليغِ وطلبِ المساعدةِ، فهذا من شأنِهِ زرعُ الخوفِ في نفوسِ الشبابِ والحدّ من اندفاعِهم ووقفُ مظاهرِ الابتزاز، فمحافظتهم على سمعتهم تساوي محافظة الفتاة على شرفها.

والابتزاز قضية ذات قطبين متساويين تماماً، فلا يمكن تحميل الشابِ وحدَهُ جريمة الابتزاز، حيث تشتركُ الفتاةُ في جلبِ الشرِّ لنفسِها، وكما ينبغي التعاملُ مع بعضِ الحالاتِ جنائياً، يحسنُ التعاملُ مع بعضِها الآخر علاجياً، فهذا الفعل رغم كونه سلوكاً سيئاً بينَ فتاةٍ وشابٍ إلاّ أنّ علاجهُ يُعَد حمايةً للمجتمع بكاملِه. إنّ استمراء الخطأ أياً كان شكله، أو مبرراته، ما هو إلاّ عجز عن أخذ زمام النفس ولجام الضمير، وجذب رسن العقل عن الوقوع في الهوى. وبالمقابل فإنّ ترويض النفس لنهج الطريق السليم، ونبذ الخطأ، وكراهية السير فيه، ومقت الاستمتاع بغير ما أحلّه الله من قول السوء، أو فعل المنكر، أو سلوك الباطل، والأخذ بما يقبله الشرع، هو تقوى وقوة وشجاعة وموافقة للفطرة السليمة، وكبح للهوى. فما رأيت مثل الهوى قاتلاً، والانحراف عن الصراط مهلكاً!

وحريٌ بكلِّ فتاةٍ المحافظةُ على نفسِها من الدخول في مواقع التهم، وبؤرِ الفسادِ. فما سمعتُ قط عن فتاةٍ حافظتْ على نفسِها بأستارِ الحياءِ والاحتشامِ قد تعرّضتْ لاستدراجٍ أو وقعتْ فريسة ابتزازٍ. والشرُّ يعرفُ أهلَهُ كما هو الخيرُ تماماً! ولا تتوقعُ فتاةٌ أنّ باستطاعتِها الإفلات من مخالبَ مبتزٍ، بعد أن سلّمتْهُ الزمام، سواءً بصورٍ شخصيةٍ أو مكالماتٍ ندية. ومع تلك الاحتياطاتِ والتحذيراتِ لابد أن تدركَ بنائنا أنّ الذئابَ البشرية عادةً لا تنقضُّ إلاّ على القاصيةِ البعيدةِ عن العيون! فلتزمْ الفتاةُ أمَّها وأسرتها ولا تفارقْها ما استطاعتْ، حتى لا تندمَ. ولا تتبعْ المغررين لها بتزيين الخطأ في عينيها.

فحين تسقطُ سينفضُّ الجميعُ، وتبقى وحدَها تقطعُها سكاكينُ الشماتةِ، وسيوفُ الندم!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أخطر صور الفساد الإداري!!

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 1430/7/28هـ الموافق 21 يوليو 2009 العدد 5762
http://www.aleqt.com/2009/07/21/article_254525.html

سليمان بن محمد الجريش

يبذل خادم الحرمين الشريفين وولي العهد والنائب الثاني جهوداً كبيرة في موضوع مكافحة الفساد والحد منه، ويظهر ذلك جليا في تلك الجهود المباركة في استحداث الأنظمة، وإيجاد نقلة نوعية متقدمة في إصلاح معظم القطاعات، والحث المتواصل للارتقاء بمستوى الأداء لتقديم خدمة أفضل وفي مظاهر الشفافية وفتح قنوات واسعة للحوار، ودعم وتشجيع كل مخلص يخدم هذا البلد .

كما أسهمت المملكة في الجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري، بعد أن أدرك المجتمع الدولي أن الفساد يعد من أخطر المشكلات التي تواجهها الدول، حيث ينتشر في أجهزة الدولة بصورة سرية وغير واضحة، وهو الأساس في معظم جرائم الوظيفة العامة، ويخلق مستوى آخر للسلطة موازياً للمستوى الرسمي لها .

ولا يعني هذا أنه بالإمكان وضع الحلول الجذرية للقضاء على الفساد، وإنما تبني كل دولة تصوراتها واستراتيجياتها على مكافحة هذا الدواء الخطير، ويبقى دور المجتمع هو المهم. وهذا الفساد لا يتوقف على صوره الواضحة من متعاطي الرشوة أو التلاعب بالمال العام أو التحايل على الأنظمة أو إساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من الأعمال المادية المباشرة، وإنما هناك صور من الفساد تظل أخطر لكنها غير ظاهرة، وقد تؤدي إلى كارثة حقيقية على المجتمع وعلى برامج التنمية ليس في نتائجها السلبية فقط وإنما من خلال الأسلوب والطريقة التي تمارس بها، إذ إنه مع قوة الأنظمة الوظيفية ومحاولة تحديثها فإن هذه الصور قد تمارس باسم النظام وعن طريقه، مما يضفي عليها صفة الشرعية وهذا هو مكمن الخطر عندما يفقد القرار أو الإجراء أهميته ويتم الانحراف به ضد المصلحة .

ولكي لا يذهب بنا الخيال بعيدا تعالوا نتأمل بعض الممارسات التي تتم في بعض الأجهزة من قبل بعض المسؤولين فيها عندما يستعملون صلاحياتهم التي منحها لهم النظام تبعاً لوظائفهم، هل كلها أو نسبة كبيرة منها تستخدم لخدمة أهداف الجهاز؟

أم يتم الانحراف بها أحياناً لخدمة أهداف خاصة؟

لقد وضع النظام الوظيفي مبدأ (الجدارة) كأساس للتعيين في الوظيفة العامة، وتدرجت مراحل التصنيف الوظيفي بكل أنواعه بأن تكون الكفاءة هي المعيار في شغل الوظيفة، فهل يتحقق ذلك فعلاً؟ ومن المسؤول عن تدني مستوى الأداء في بعض الأجهزة رغم قوة الإمكانات وزيادة الدعم؟ حتى وصل إلى قلب المعادلة، فكلما زاد الدعم قل الإنتاج، وكلما زاد عدد الموظفين زادت البيروقراطية توسعاً .

كان التركيز في معظم الأبحاث والدراسات على الجوانب الظاهرة للفساد وتم التأسيس لقاعدة العقاب على الصور الظاهرة منه، وأهملت الصورة الخفية رغم خطورتها وما تسببه من تقويض لبرامج التنمية .

الفساد يتحقق عندما يؤدى العمل بشكل مخالف للأنظمة ويتولد لدى الموظفين قناعات أن هذه الإجراءات تتم من أجل إرضاء هذا المسؤول أو للحد من عنفوانه !

إن الصورة الخطيرة التي أطرحها في هذا المقال هي تلك المتمثلة في «محاربة الكفاءات» ودفعهم لترك العمل بأي صورة كان ذلك، وما يثير القلق في هذا الجانب عندما تستغل الصلاحيات والأنظمة في خدمة الفساد تارة باسم المصلحة العامة وتارة باسم التطوير وتارة باسم الارتقاء بمستوى الأداء !!

هناك مسؤولون لا تهمهم سوى مصالحهم الخاصة فقط، ويدركون أن تحقيق هذه المصالح لا يمكن أن يتم في ظل وجود كفاءات قادرة على كشف الأخطاء، ولهذا يعمدون دائما إلى محاربة هذه الكفاءات وإبعادها حتى لو كان الإبعاد تحت ذريعة التحفيز.وهناك من يظهر سمات الصلاح ورفضه لكل أنواع الفساد المادية، لكنه بجهله وافتقاده أسلوب الإدارة يعرف أن قدراته لا تظهر إلا من خلال التقليل من شأن الآخرين، فيبدأ بمحاربة المتميزين من أجل أن يصبح هو محط

الاهتمام، ويشعر أنه في خطر ولو أحسن من حوله التعامل معه، لأنه يتوقع أنهم يرفعون من أقدارهم مقارنة به، ولهذا يتبع أسلوب التحقير من شأنهم وعدم ثقته بقدراتهم، والخوف منهم، فيمارس الفساد من حيث لا يعلم .
وهناك من يجعل الآخرين في سباق بدون حوافز، ويحمل العاملين معه فوق طاقاتهم لتستمر سيطرته عليهم، ووضعهم أمام خيارين: إما الاستسلام وإما الرحيل !
إن المسؤول (الفاسد) يبحث دائما عن كبش فداء لأخطائه، ولا يتحقق له ذلك إلا عن طريق توجيه اللوم للآخرين على أخطائهم مهما كانت، ولهذا تجد بعضهم يقيم محاكمة خاصة لموظف تأخر عن الدوام نصف ساعة، بينما يغض الطرف عن موظف لا يعمل في الشهر إلا نصف ساعة فقط، ومثل هذا المسؤول لا يهتم بإيجاد إجابات للأسئلة، وإنما ينصب كل اهتمامه على أن يحتفظ بسيطرته، ولهذا يشعر نفسه بأنه يتوجب عليه أن يخلص نفسه من احتمالية أن يكون فاشلا ويرمي الفشل على من حوله !
لقد أدرك علماء القانون أن أهم أسباب الفساد الإداري ترتبط بضعف فكرة المصلحة العامة وما يرتبط بها من أهداف، وعندما تظهر حالات من الشعور بالقلق النفسي لدى الموظفين وعدم الإحساس بالأمن الوظيفي، ثم صاحب هذا إدراك منهم بمحدودية قدرات من يرأسهم أو يدير شؤونهم، وأن كل ما يملكه هذا المسؤول من مقومات المسؤولية إنما يرتكز على الاندفاع نحو إثبات الذات من خلال تصوير الآخرين بأنهم هم مكمن الخطأ وليس هو الخطأ نفسه .
هنا تتضرر المصلحة العامة من خلال ضعف فكرتها !
قد نجد العذر لبعض المسؤولين من ذوي النظرة الضيقة عندما يمارسون سلطتهم ضد بعض الموظفين، فيبعد هذا ويقرب ذاك، ويرضى عن هذا ويغضب من ذاك، وقد يكون الأمر مقبولا نوعا ما إذا ما بقي في حدوده الدنيا، أو وجدت أسباب تدعو إلى ذلك لكن أن يكون هذا هو السلوك العام فيجب التوقف طويلا !
لأن الأمر قد يصل إلى التأثير في برامج التنمية عندما يؤدي التضييق إلى تسرب الكفاءات، ولا سيما في هذه المرحلة التي تتوافر فيها فرص عمل أكبر في القطاع الخاص، فيفقد الجهاز الحكومي كفاءات لا يمكن تعويضها في الطب وفي الهندسة وفي التعليم العالي وفي القضاء وفي الاستشارات وفي الوظائف ذات الطابع التقني والحرفي، ما يضطر الجهاز إلى سد احتياجاته عن طريق الاستقدام من الخارج أو قبول كفاءات متدنية في التأهيل وفي القدرة العملية، مما يوجد مناخا ملائما للفساد .
نعم: هناك من يمارس مثل هذا الفساد عن طريق (تطفيش) العاملين ولا أعتقد أن ذلك يخفى على القارئ الكريم أو يحتاج إلى إثبات فهو مشاهد في أكثر من موقع ولو سألت بعض من تركوا الخدمة عن الأسباب التي دعتهم إلى ذلك لأدركت العجب العجاب !
إن عدم الشعور بالاستقرار الوظيفي، وتولي غير الأكفاء المناصب يسهم في خلق موجة من الاضطراب الإداري وتفشي ظاهرة الفساد في شتى صوره .
ذلك أن عدم الكفاءة يتسبب في قيام الموظف بعمله بصورة متدنية فيصبح بيئة خصبة للفساد .
كما أن قلة عدد الموظفين وتسرب الكفاءات مع زيادة حجم الأعمال يتسبب في كثرة الأخطاء واستغلال هذا الضغط لارتكاب حالات فساد .
إن المسؤول الذي يمارس مثل هذه الصور ويحارب القدرات المتميزة قد يبدو له أول الأمر أنه ينجح وأنه يسير باتجاه البناء الذاتي لنفسه، لكنه لا يدرك أنه بعمله هذا إنما يخنق نجاحه بيده، حيث لا يترك لنفسه مجالا للتخطيط للمستقبل وبالتالي - حتما- سيشعر بالإحباط عندما يرى أنه لم يبق معه إلا الدراويش !
من المسؤول عن هذا الأمر؟
وكيف يمكن محاربته والوقوف ضده؟
إذا كنا نريد الإجابة فعلا فلابد أن نعترف به أولا، لأن العلاج الصحيح يبدأ من التشخيص ومعرفة السبب، ولا بد أن ندرك أن محاربة الفساد لا تكون بالتنظير أو رفع الشعارات أو التظاهر بالمثالية، وإنما بالنوايا الصادقة والعمل الجاد المبني على تضافر الجهود والوضوح والتخلص من مرض الشعور بالنقص والتشكيك في الآخرين .
لينظر كل واحد في موقعه الوظيفي ويسأل نفسه: كم خسر هذا الجهاز الذي يعمل فيه من كفاءة متميزة؟ وما الأسباب؟ ثم يعيد طرح السؤال بصيغة أخرى: ما تأثير المصالح على مسار القرارات التي تتخذ؟ وكم عدد ضحايا مثل هذه القرارات؟
لا شك أن الإجابة ستكون مؤلمة جدا، وأن هناك من لا يستطيع الكلام !

كم من الأسئلة تدور في ذهنك عندما تفكر ولو مجرد تفكير في واقع الفساد الإداري، وأرجو ألا يدفعك ذلك إلى قلب هذه الصفحة وإقناع نفسك بأن الوضع أكبر مما يطرح، أو أن الإجابة لا تعني لك شيئا، أرجو أن تكون حذرا في ذلك لأن هذا الشعور هو الذي أدى إلى انتشار الفساد وجعل الفاسدين يمارسون فسادهم دون اكتراث عندما يرون من حولهم عاجزين حتى من تسجيل موقف !

علينا أن ندرك أن بعض صور الفساد لا يمكن القضاء عليها بالقبض أو المحاكمة أو العقاب، إذ لا يمكن ذلك أبدا، وأن الأنظمة الوظيفية مهما بلغت قوتها لا تستطيع أن تقف في وجه كل صور الفساد، لاستحالة ذلك بالطبع، لكن لا بد أن نعي أنه في الإمكان الحد من ذلك من خلال مواجهة هذه الحالات بالنقد العلني، لأن الفساد مهما بلغ حجمه وقوته فإنه يدرك أن عدوه اللدود هو العلانية، فهو لا يتم إلا في الظلام ويعرف أن النور يحرقه، ومعظم الفاسدين إنما يمارسون فسادهم وهم متسترون خلف وظائفهم ولهذا سميت جرائم الفساد بالجرائم الخفية .

وقفة: أعظم المصائب التي يتعرض لها أي مسؤول عندما لا يدرك أنه هو الخطأ أو يصر على تجاهل ذلك، بينما الآخرون ينتظرون ساعة الخلاص منه !!

جامعة الملك فهد: الاستعانة بخبراء عالميين لتطبيق مشروع مرفق القضاء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29/07/1430 هجري - 22/07/2009 م
http://www.al-madina.com/node/162416

أكد وكيل الدراسات والأبحاث التطبيقية بجامعة الملك فهد الدكتور سهل بن نشأت عبد الجواد، أن الجامعة استعانت بخبراء محليين وعالميين لتطبيق مشروع تطوير مرفق القضاء، كما تتبع معايير جودة عالية في تنفيذ جميع مراحل المشروع.

جاء ذلك خلال مناقشة فريق مشروع "عدل" وعدد من المهتمين بمرفق القضاء وكتابة العدل، سير عمل المشروع والمراحل التي تم إنجازها، من خلال ورشة العمل التشاورية التي نظمها مركز الدراسات والتخطيط الاستراتيجي بمعهد البحوث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن أمس الثلاثاء في مبنى المؤتمرات بالجامعة.

وتناولت الورشة آخر ماتوصلت إليه الفرق مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتوثيق في المملكة الذي تنفذه جامعة الملك فهد لصالح وزارة العدل للرقي بمرفق القضاء والتوثيق بجوانبه الإدارية والإجرائية والفنية.

حضر الورشة من جانب وزارة العدل رئيس المحاكم في المنطقة الشرقية فضيلة الشيخ عبدالرحمن بن محمد الرقيب، وعدد من مسؤولي القضاء وكتابة العدل، ومدير المشروع الدكتور عمر بن عبدالله السويلم وأعضاء فرق المشروع إلى جانب عدد من المهتمين والعاملين في مجال القضاء وكتابة العدل.

وقال الدكتور عبدالجواد : إن الجامعة تتشرف بتنفيذ هذا المشروع الذي يعد نموذجاً للتعاون بين الجهات الحكومية والتكامل بينها، ويعزز دور الجامعة في القيام برسالتها، وقال : إن مشروع عدل يأتي كخطوة من وزارة العدل لتطوير أعمالها في الجوانب الإدارية والإجرائية والفنية، وذكر أن المشروع يسعى لرفع قدرة مرفق القضاء والتوثيق على مواجهة التحديات المستقبلية ومواكبة المستجدات في الجوانب التنظيمية والتقنية، ولتحقيق ذلك قامت الجامعة بتكوين فريق عمل من المختصين ذوي الخبرة في التخطيط الاستراتيجي والدراسات الإسلامية والإدارة الصناعية والحاسب الآلي والهندسة وتقنية المعلومات.وأكد د. عبد الجواد أن مشروع عدل يتقدم بخطوات متميزة وفقاً للخطة الزمنية وللمعايير الدقيقة المتبعة، ويحرص فريق المشروع على توسيع دائرة المشاركة واستقبال الاقتراحات من ذوي العلاقة والمختصين.

وأكد رئيس محاكم المنطقة الشرقية الشيخ عبدالرحمن الرقيب على أهمية حضور العاملين في مجال القضاء لهذه الورش لاستيعاب المشروع لأنهم من سيطبّق الخطط والبرامج المطروحة، وقال: إن القضاء المستند للشريعة الإسلامية من المرافق التي تحظى بإهتمام كبير من قبل الحكومة الرشيدة، وقال : إن الوزارة اتخذت القرار المناسب بإسناد هذا المشروع لجامعة الملك فهد ذات الخبرة الطويلة في إعداد الخطط الاستراتيجية.

وأكد مدير المشروع د. عمر بن عبدالله السويلم على أهمية التواصل مع المختصين والعاملين في مجال القضاء لإضافة البعد التطبيقي للخطة، وقال: إن الجامعة تسخر كافة إمكاناتها لإنجاز المشروع بالشكل المأمول والمساهمة في الارتقاء بكفاءة الأداء في مرفق القضاء والتوثيق، واستعرض سير عمل المشروع والمراحل التي تم إنجازها.

وتضمنت الورشة حلقتي نقاش تم فيها توزيع الحضور إلى مجموعات لمناقشة ماتوصل إليه المشروع حسب محاوره وهي الموارد البشرية والهياكل التنظيمية والإجراءات والبيئة العدلية وتقنية المعلومات والثقافة العدلية.

تسديد فواتير كهرباء 114 ألف أسرة ضمان

أعلن الانطلاقة الفعلية للبرنامج مطلع شعبان دون استقطاع من المعاش .. العثيمين:

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/07/29هـ) 22/ يوليو/2009 العدد : 2957
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090722/Con20090722293151.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن دعم فواتير الكهرباء لأسر الضمان الاجتماعي لن يستقطع من المعاش، مبينا أن ما نشر حول ذلك شائعات، داعيا كافة أسر الضمان بالتقدم إلى 91 مكتب ضمان في مناطق المملكة للاستفادة من البرنامج. وأعلن الوزير أن البرنامج يبدأ العمل الفعلي مطلع شعبان المقبل، حيث بدأ العمل فيه منذ أربعة أشهر وتم إنجازه والانتهاء منه خلال تلك الفترة. وقال العثيمين في مؤتمر صحافي عقده أمس، أن عدد المستفيدين الحاليين والذين يمكنهم الاستفادة من البرنامج بلغ 114 ألف أسرة من أصل 650 ألف أسرة، موضحا أن تصنيف الدعم الحكومي لمستفيدي الضمان الاجتماعي يتم حسب البيئة المناخية السائدة في كل مدينة وتم تقسيمه إلى ثلاث فئات: مدن حارة، ومدن معتدلة، ومدن باردة. وسلم الوزير خلال المؤتمر شيكا بقيمة 23 مليون ريال إلى المدير التنفيذي لشركة الكهرباء السعودية المهندس علي البراك يمثل قيمة الدعم المقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية للبرنامج. وحضر المؤتمر وزير المياه والكهرباء المهندس عبد الله الحصين ومحافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج الدكتور فريد زيدان.

وأفاد العثيمين بأن الفئات المستهدفة من البرنامج تشمل: فئة الرجال (عجز كلي)، فئة النساء (الأرامل، المطلقات، المهجورات، مفقودي العائل)، الأيتام، الأرامل ذوات الأيتام، المطلقات مع أبنائهن، وأسر السجناء.

ولفت إلى أن هذا البرنامج يأتي مساهمة من الوزارة لتخفيف العبء المالي على كاهل مستفيدي الضمان الاجتماعي وترشيد الاستهلاك الفعلي من الطاقة الكهربائية وضمان استمرارية إيصال خدمة الكهرباء لفئات الضمان.

من جانبه بين وزير المياه والكهرباء المهندس عبد الله الحصين أن متوسط 65 في المائة من فواتير المشتركين في الكهرباء تبلغ 100 ريال، لافتا إلى أن سداد 325 ريالا لفاتورة أسرة مكونة من 8 أفراد تعد مبلغا كافيا، وليس هامشيا وهذا يمثل الحد الأعلى من قيمة فاتورة الكهرباء لتلك الفئة.

" العمل" تستعين بالتجارب الأوروبية والآسيوية لاحتواء العاطلين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29/07/1430 هجري - 22/07/2009 م
http://www.al-madina.com/node/162429

تعتزم وزارة العمل خلال الفترة المقبلة تطبيق بعض الاستراتيجيات الاجنبية الهادفة الى احتواء العاطلين وخلق فرص وظيفية جديدة ووضع حلول جذرية تساعد على احتواء الداخلين الجدد لسوق العمل ، وذلك من خلال طلب وكالة التخطيط والتطوير بالوزارة من مركز "جواثا الاستشاري للمعلوماتية" تقديم دراسة المشروع الجديد الذي تنوي الوزارة تطبيقه ، ومدى الاستفادة من استراتيجيات بعض الدول الاوروبية والآسيوية الخاصة بالتوظيف ، ومنها التجربة الاسبانية والنيوزيلندية والكورية في هذا الشأن .

وجاء في التقرير الذي أعد لصالح وزارة العمل والمسمى بـ"استراتيجية التوظيف السعودية" ، امكانية تطبيق بعض استراتيجيات التوظيف وتجارب بعض الدول الاوروبية والاسيوية للسيطرة على ركود وانخفاض معدلات الانتاجية وقدرة سوق العمل الاستيعابية في احتواء الداخلين الجدد للسوق او خلق فرص وظيفية جديدة لهم دون خلق ضغوط اخرى على الاقتصاد. كما ذكر التقرير الذي اطلعت عليه "المدينة" ان هناك الكثير من المكاسب المتوقعة في تطبيق هذه الاستراتيجيات منها ، انخفاض معدلات البطالة،ارتفاع معدلات المشاركة للعمالة،المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي،تفعيل قدرة سوق العمل للاستجابة للتغيرات الإيجابية في الاقتصاد الكلي،زيادة القدرة الاستيعابية لسوق العمل،خلق فرص وظيفية جديدة و بالتالي زيادة معدلات التوظيف،رفع معدلات النمو الاقتصادي على مستوى جميع القطاعات،تنمية الموارد البشرية،رفع مستويات الأجور للمساهمة في تحجيم ظاهرة الفقر.

وفيما يتعلق بحاجة سوق العمل الى استراتيجيات خارجية لحل أزماته ، أشار التقرير الى ان مفهوم الاستراتيجية ، في الغالب، إما حل للخروج من أزمة، أو لمنع حدوث الأزمة، أو لاقتناص فرصة. وعليه، فالحاجة لاستراتيجيات لا ترتبط بحالة معينة، بل تتزايد الحاجة حدة مع تفاقم الخلل أو تعاظم احتمال فوات مكاسب مهمة على مستوى المنشأة أو الاقتصاد، أو عندما يكون هناك هدف طويل الأجل لا بديل عن تحقيقه. وقال الدكتور محمد إحسان ابو حليقة رئيس مركز جواثا الاستشاري للمعلوماتية لـ"المدينة" ان الهدف من استعراض بعض تجارب الدول الاوروبية وغيرها من الدول الاسيوية ومحاولة دراسة استراتيجيات التوظيف الخاصة بها هو الاطلاع على افكار هذه الاستراتيجيات ومحاولة تطبيقها ، لانه ليس من المعقول ان لاتكون لدينا علاقة بما يحدث حولنا من تجارب الاخرين وان عمل المقارنات والاستفادة من تجارب الاخرين من مرتكزات العلم بما وصل اليه الاخرون وفكروا به ومحاولة تطبيقه على ارض الواقع. و اوضح احسان ان استنساخ افكار الغير وتطبيقها غير جائز علميا وان الهدف الرئيس هو الاستفادة من تجارب الغير.

أوقاف عبدالله الراجحي تدعم لجنة السجناء ب352 طناً من المواد الغذائية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 رجب 1430هـ - 22 يوليو2009م - العدد 15003
http://www.alriyadh.com/2009/07/22/article446662.html

الرياض - (الرياض):

تلقت اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" دعماً سخياً من أوقاف الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية عبارة عن 352 طناً من المواد الغذائية وهي 4000 كيس أرز، و 4000 كيس قمح، و 4000 كرتون تمر.

وتقوم الأمانة العامة للجنة حالياً بشحن هذه المساعدات إلى لجان رعاية السجناء في المناطق والمحافظات لمصلحة أسر السجناء والمفرج عنهم.

ووجه وزير الشؤون الاجتماعة د. يوسف العثيمين رئيس اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم شكره وتقديره للشيخ عبدالله الراجحي على دعمة اللجنة، ومساهمته في رعاية أسرة السجناء، وما تقدمه أوقافه من دعم لشتى المجالات الخيرية والاجتماعية.

كما وجه شكره للأستاذ متعب بن عبدالله الراجحي على جهوده في دعم اللجنة وفروعها.

من جانبه وجه الأمين العام للجنة محمد الزهراني شكرة للشيخ الراجحي ونجله متعب على هذا الدعم الذي يأتي امتداداً لمواقفهما الداعمة للجنة منذ إنشائها.

وأهاب بالموسرين، وفاعلي الخير، ومصنعي وموردي المواد الغذائية والملابس وسواها من احتياجات الأسر، المبادرة إلى دعم لجان رعاية السجناء وأسرهم في كافة المناطق؛ لتتمكن من أداء دورها الوطني والإنساني تجاه هذه الفئات.

إحالة قضية 21 موظفاً ومدير مشروع إلى اللجنة المحلية للأجور بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29/07/1430 هجري - 22/07/2009 م
http://www.al-madina.com/node/162429

أحال مكتب العمل بجدة يوم أمس الثلاثاء ملف قضية 21 موظفا وعاملا ومدير مشروع بينهم 6 سعوديين، كانوا قد تقدموا بدعوى إلى المكتب قبل شهرين ضد شركة مقاولات كبرى بجدة متخصصة بالإنشاءات يطالبونها بصرف رواتبهم المتأخرة لتسعة شهور وإعادة الموظفين المفصولين، أحالها إلى اللجنة المحلية للأجور التي تشرف عليها إمارة منطقة مكة المكرمة. وجاء التحويل بعد جلسة يوم أمس بمقر المكتب والتي طالب فيها مندوب الشركة بمهلة ثالثة على أن يدفع رواتب السعوديين فقط بعد أسابيع دون رواتب العمال غير السعوديين، وهو ما رفضه المكتب بناءً على رفض الموظفين بعد أن ماطلت الشركة طوال الفترة السابقة في دفع حقوقهم وعدم تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية وعدم التأمين عليهم طبيًا.وأوضح مدير مكتب العمل بجدة قصي فلالي أن المكتب أحال ملف القضية إلى اللجنة المحلية للأجور التي تشرف عليها إمارة منطقة مكة المكرمة، نظرا لعدم التوصل إلى حل مع الشركة، وعدم وجود وسيلة لتحصيل حقوق ورواتب العمال والموظفين والمهندسين، لافتا إلى أن اللجنة لديها صلاحيات واسعة لاتخاذ الإجراء اللازم حيال النظر في هذه الحقوق.

وأكد أن المكتب فضّل إحالتها إلى اللجنة والتي تتخذ بصفة مستمرة إجراءً أسرع من الهيئة العمالية الابتدائية أو الحقوق المدنية. وعن مدى اتخاذ المكتب إجراءً للاطلاع على حساب الشركة وتحويلاتها والاستقطاع منه أو التوصية للجهات المعنية بذلك، أفاد فلالي أن النظام لا يعطي الصلاحية للمكتب بذلك، موضحا أنه لا يوجد نص نظامي يمنح المكتب الإطلاع على رصيد الشركة، وأشار في الوقت ذاته إلى أن المكتب خاطب الشرطة لاستدعاء صاحب أو مدير المشروع إلا أنه لم يتواجد بموقع الشركة.

"صحة المدينة" تفعّل إدارة "حقوق الموظفين"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، 22 يوليو 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/40429

المدينة - «الحياة»

فعّلت الشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة، أخيراً، برنامج استحداث إدارة حقوق الموظفين، انطلاقاً من توجيهات وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة في خصوص متابعة وتفعيل إدارة حقوق الموظفين.

ووجه المدير العام للشؤون الصحية في منطقة المدينة الدكتور خالد بن عبدالعزيز ياسين بمتابعة تفعيل البرنامج، وإنشاء أقسام لحقوق الموظفين في جميع مستشفيات المدينة المنورة، ويكون اختصاصها استقبال شكاوى الموظفين وتظلماتهم ورعاية حقوقهم سواء المادية أو المعنوية.

وأهاب الدكتور ياسين بجميع العاملين في صحة المدينة بضرورة التواصل مع إدارة حقوق الموظفين عند وجود ما يستدعي ذلك، من خلال البريد الإلكتروني الخاص بالإدارة (gdh_erd@mohm.gov.sa).

يشار إلى أن هذه الإدارة المرتبطة بالمدير العام مباشرة، وحلت خلال فترة وجيزة ثلاث قضايا، فيما لا تزال تتخذ الإجراءات المناسبة مع القضايا المرفوعة لها من أو ضد بعض الموظفين.

أخبار ذات علاقة من الصحف الخليجية والعربية

الشيخة فاطمة: تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية

الاتحاد النسائي يبدأ إعداد الاستراتيجية الوطنية للطفولة

المصدر: جريدة الخليج الإماراتية الاثنين ،2009/07/20
http://www.alkhaleej.ae/portal/aa46a961-8728-4bec-8085-a7caeda43390.aspx

برعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة والرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، وضمن التعاون بين الاتحاد ومنظمة "اليونيسيف"، بدأ العمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية للطفولة .

أكدت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك ضرورة أن تنسجم هذه الاستراتيجية مع أحكام الشريعة الإسلامية والرؤية العالمية والعربية للطفولة وأن تعبر عن التزام الإمارات العربية المتحدة بقضايا الطفولة، حتى تساهم هذه الاستراتيجية في توفير بيئة آمنة تنمي قدرات الأطفال مما يستدعي بشكل خاص تطوير التشريعات والسياسات والبرامج التي تعنى بالنواحي الجسدية والعقلية والاجتماعية والانفعالية، وذلك لتلبية احتياجات الطفل بشكل شمولي .

وترتكز الاستراتيجية الوطنية للطفولة على بنود وتوصيات "الخطة العربية للطفولة 2004 - 2015" التي صدرت عن جامعة الدول العربية والتي دعت الدول الأعضاء إلى الاسترشاد بها في تطوير استراتيجياتها وخططها الوطنية للطفولة، وكانت الدول العربية قد صادقت على الخطة في المؤتمر الثالث لحقوق الطفل الذي انعقد بتونس في العام 2004 .

وصرحت نورة السويدي مديرة الاتحاد النسائي العام أن الاستراتيجية الوطنية للطفولة تشكل إطارا عاما يسترشد به صانعو القرار في القطاعات المعنية بالطفولة للبدء بوضع برامج مفصلة لجميع الفئات العمرية تراعي المبادئ الأساسية لحقوق الطفل، موضحة أن الاستراتيجية تؤكد التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بالمواثيق الدولية الخاصة بالطفولة مثل اتفاقية حقوق الطفل والخطط المتعلقة بالطفولة مثل الخطة العربية للطفولة للعشرية الثانية 2004 - 2015 .

من جهته صرح الدكتور ايمن أبولبن ممثل اليونيسيف لدى دول الخليج العربية أنه سيتم البدء في العمل على تحديث دراسة تحليل وضع الأطفال في الإمارات العربية المتحدة التي تم إعدادها من قبل الاتحاد النسائي العام ومنظمة "اليونيسيف" وشركاء من القطاع الحكومي وغير الحكومي في العام 2003 كي تستخدم هذه المعلومات في إعداد الاستراتيجية بشكل علمي يسهم في التخطيط الشامل وباتباع النتائج المعتمدة على البحوث .

وسيتم إعداد الاستراتيجية الوطنية للطفولة باتباع المنهج التشاركي متعدد القطاعات وذلك من خلال إشراك جميع المعنيين من أفراد وقطاعات مختلفة عاملة في مجال الطفولة، وكخطوة أولية سيتم تشكيل لجنة عليا ممثلة من الجهات الرئيسية التي ستقوم بإعداد الاستراتيجية الوطنية للطفولة حيث تتولى هذه اللجنة الإشراف العام على إعداد الاستراتيجية .

كما سيتم تشكيل لجنة توجيهية ممثلة من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين وخبراء في مجال الطفولة، تتولى متابعة تنفيذ إعداد الاستراتيجية وتوفير المعلومات اللازمة وتيسير مهام فرق العمل داخل هذه المؤسسات .

حقوق الإنسان: نثمن قرار الحمود لتوظيف البدون

المصدر:جريدة القبس الكويتية الاثنين 20 يوليو 2009 ،27 رجب 1430 ، العدد 12983
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=518621&date=20072009

اعلنت الجمعية الكويتية لحقوق الانسان في بيان لها انها تثمن الخطوات والقرارات التي اتخذتها وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د. موضي الحمود،خصوصاً في ما يتعلق بتوظيف المعلمين من فئة البدون في مدارس وزارة التربية، وكذلك قبول الطلبة «البدون» في مرحلة الدراسات العليا في جامعة الكويت، ونأمل ان تكون هذه الخطوات والاجراءات تحولاً في نهج تعامل الحكومة مع فئة «البدون» وتؤدي الى تمكين افراد هذه الفئة من التمتع بالحقوق الاساسية، ومنها التعليم والعمل، والتمتع بالرعاية الصحية والحصول على الوثائق الشخصية، ومنها البطاقة المدنية وشهادات الميلاد وشهادات الوفاة ووثائق الزواج والطلاق، وجوازات السفر واجازات القيادة، وتمكينهم من حقوق تملك العقار واي اصول ثابتة او منقولة وغير ذلك من حقوق انسانية طبيعية.

الحقوق الاقتصادية

المصدر: جريدة الإتحاد لعدد 12435 الأربعاء 29 رجب 1430هـ - 22 يوليو 2009م
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=46767

د. طيب تيزيني

تبرز في النظام الاقتصادي العربي مشكلات ستبقى معلّقة دون حلول، لأن واقع الحال في هذا النظام يكرّسها من حيث هي جزء صميمي من تكوينه. ومن ثم، فإن إيجاد مثل تلك الحلول مشروط بإصلاحه، وهو أمر ذو صعوبة مستعصية. وينبغي القول بأن إحدى أهم تلك المشكلات ذات طابع مركب، فهي مشكلة اقتصادية وسياسية وثقافية، إضافة إلى كونها ذات بعد أخلاقي. وينبغي الإقرار بأنها تستند إلى مفارقة مستحكمة بالنظم العربية، في عمومها وإجمالها. أما المشكلة المعنية فتتمثل في أن تلك الأخيرة تتحدث صراحة وعلناً بأنها معنية بمواطنيتها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وتعليمياً...إلخ وأنها تفعل اللازم على هذا الصعيد من طرف؛ وفي أنها -من طرف آخر- تقود عملية الاستحواذ على المال العام بأقصى جهودها، وبصيغ فائقة الخطورة على توازن المجتمعات العربية.

وبعودة إلى أحد المفكرين الفلاسفة وهو الفرنسي هولباخ من القرن الثامن عشر وينتمي إلى رجال الموسوعات، نلاحظ أن الفكر الإنساني المنطلق من المرجعية البورجوازية الإنسانية من القرن المذكور أسّس لعلاقة وثيقة بين حق المواطنة وحق المِلكية. فالمفكر المذكور كتب في أحد أعماله وهو Ethoclatie ، مُعلناً أن "المواطن الحقيقي هو المالك وحده"، بل إن "ديدرو" مواطنَ هولباخ ومن عصره، قطع في القول "بأن المِلكية هي التي تخلق المواطن". وقد أتى ذلك بمثابة ضبط لمقولة "المواطنين"، التي -ستقف في هذه الحال- مواجهة لمقولة الرُّعاع. فهؤلاء لا يملكون شيئاً بل إن ما يبدو أنهم يملكونه وهو أجسادهم، إنما هو حالة مُستباحة بالجوع والجهل والمرض. والمُلفت في الأمر أن هؤلاء وأولئك يعيشون في مدن تتأجج بالسلطة والثروة والاستهلاك الباذخ لصالح هؤلاء "المواطنين المالكين". وثمة طرف من المسألة يطرح أسئلة عديدة على أصعدة علم السكان وعلم الاقتصاد وعلم العمران الخلدوني، وذلك هو: إن السكان الذين كانوا يعيشون على حوافي المدن العربية مثل البصرة والموصل وبغداد ودمشق وعيونهم تتجه نحو هذه المدن بكثير من القلق والشعور بالدونية والحسد والغيرة والحقد، يبرزون ثانية بصيغة الرُّعاع العوام ولكن في المدن مع الآخر (المواطنين). إنهم يخيمون تحت بيوت من الطين أو الصفيح، بيوت دخلت تحت مصطلح "البناء العشوائي"، القابل في أية لحظة للهدم وفق خطط "المدنية."ونلاحظ أن الثروة في أحيان جُلّى لم تعد قرينَ "المواطنة المدينية" فحسب، بل إن الريف اقتحم الموقف كذلك، فأنتج نمطاً آخر من ساكني المدن المنحدرين من الريف. وفي حالات أخرى، أفضى ذلك إلى أن السلطة المدينية الهشة تعمل على توظيفه في اتجاه منازعة المدينيين الأصليين والتغلب عليهم، ونشير هنا باقتضاب إلى أن معظم المشاريع الثقافية النهضوية والتنويرية في البلدان العربية، أخذت في التصدع لأسباب كثيرة، منها اهتراء أو تهلهُل حواملها الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي جسدت الفئات الوسطى فيها نسبة عظمى.

وإذا عدنا إلى مقولة هولباخ حول الملكية والمواطنة، وجدنا أنفسنا أمام أكبر تزوير اقتصادي وسياأخلاقي وحقوقي، حين نلاحظ أن التحدث عن "حقوق المواطن" في العالم العربي يُربط ربطاً حاذقاً ومراوغاً بسيادة بلدان هذا العالم وطنياً، وبسيادة الوطن العربي قومياً، لكن دون القدرة على إخفاء النتيجة التالية: ١) لا وجود لحقوق المواطن العربي في تحديد سياسات بلده في ضوء منظومة "حقوق الإنسان"، التي انتشرت الدعوة إليها في طول العالم وعرضه.

ففي حالات غالبة، تهيمن قوانين الطوارئ والأحكام العرفية. وإذا وجدت محاكم مدنية، فهي قابلة للاختراق بألف اعتبار واعتبار على مرأى السلطات الثلاث، القضائية والتشريعية والتنفيذية، بل بتحفيز من هذه السلطات، خصوصاً إذا هيمنت هنا صيغ ما من النظام الأمني. ٢) أما على الصعيد الاقتصادي والمالي، فإننا نشهد تناقضات ضخمة بين ما تُضخمه السلطة السياسية الحاكمة من ادعاءات بالعدالة الاجتماعية، وبين الواقع الميداني الذي يعيش الناس تحت وطأته الجارحة والمُذلة. أما مقولة هولباخ هنا، على عِلاتها، فتتساقط سقوطاً مدوياً تحت واقع "أهل النعمة الجدد"، فلا ملكية إلا لأصحاب السلطة السياسية الملفعة بكثير من الصيغ المذهبية والطائفية، التي يرى أن البلد أصبح بلدها بمقتضى الاعتقاد بأن "المِلكية" هي أساس الموقف. ومن ثم، لا حقوق إلا لمن يهيمن على تلك المِلكية.

ورشة في اربد توصي بتوضيح بنود "سيداو" وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الدستور العدد رقم 14793 الأربعاء 29 رجب 1430هـ الموافق 22 تموز 2009
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2009%5C07%5CLocalAndGover_issue652_day21_id160630.htm

اربد - الدستور - صهيب التل

اوصت ورشة تدريبية بعنوان "عين على الحقوق" عقدت في مقر تجمع لجان المرأة فرع اربد بتوضيح بنود اتفاقية "سيداو" ، وتوثيق ورصد القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأردن ، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.
وقالت مقررة التجمع غادة طلفاح ان التجمع وزع استبانات خاصة على المواطنين لجمع معلومات حول الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان في حياته اليومية ، مشيرة إلى عدة لقاءات نظمها التجمع مع المجتمع المحلي لبيان احتياجات الأسرة والسيدات ، وتوضيح بعض الأمور القانونية مثل قضايا الميراث والطلاق التعسفي ونفقة المرأة العاملة وحق مشاهدة الأطفال بعد وقوع الطلاق.

وهدفت الورشة التي استمرت خمسة أيام إلى تدريب المشاركات من عضوات التجمع في مجال تقنيات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ، لدراستها ووضع خطة لمواجهتها ، وإيجاد نظام داعم للسيدات ليتعرفن على حقوقهن وواجباتهن وتمكينهن من المطالبة بحقوقهن ، وزيادة وعي المجتمعات بقضايا المرأة وواجباتها.
واشتملت الورشة التي نظمت بدعم من برنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص على محاضرات وتمارين حول مفاهيم حقوق الإنسان والتشريعات الدولية حولها وموقع المرأة ضمنها ، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة وماهية الرصد وتقنياته